الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم الآداب واللغة العربية

تطور المكون الـدلالي في النظريـة التوليديـة وعلاقتـه بالمستوى التـداولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: لسانيات عامة

إعداد:
كواري عائشة

إشراف الأستاذ:
د. واضح أحمد

لجنة المناقشة

أ. بن يخلف نفيسة	جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–	رئيسا
أ. واضح أحمد	جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–	مشرفا ومقررا
أ. بن ضياف كريمة	جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–	ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية
1446/1447
2026/2025

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأعانني على تجاوز الصعوبات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا مُحَمَّد ﷺ.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف واضح أحمد والأستاذة بن يخلف نفيسة لتفهمهما ودعمهما ومتابعتهما المستمرة للبحث، فقد كان لهما الفضل الكبير بعد الله في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتوجه بخالص تقديري وشكري لكل أفراد عائلتي وعائلة زوجي الذين كانوا مصدر دعم وقوة وصبر، ووفروا لي أجواء التشجيع وتعزيز الثقة حتى أبلغ هذه المرحلة.

وأوجه شكري الخاص لصديقاتي اللواتي شاركنني لحظات التعب والاجتهاد، وكنّ خير عون لي طوال فترة الدراسة.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن يكلل هذا الجهد بالتوفيق والنجاح وأن يجعله بحثا نافعاً.

﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾

يقال" ن زرع حصد ومن سار على درب وصل"

اليوم أسير بخطواتي الأخيرة في مساري الدراسي، 17 عاما مضت وكأنها لحظات عابرة، سنوات مليئة بالسهر والتعب والضغط، وقد جاءت اللحظة التي سوف أتوج فيها كل تلك الومضات النهائية في ذاكرتي.

أهدي هذا العمل لأمي حبيبتي الغالية وجنتي .... وإلى أبي الغالي سندي الذي ختم اسمي باسمه ... وإلى أخواتي آية وأمينة وخولة وإلى كل عائلتي.

وإلى زوجي ورفيق دربي عبد الله الذي منحني القوة والدعم في أصعب الأوقات واللحظات أهدي هذا العمل الذي كان هو جزءاً منه وأحد الأسباب في إنجازه، كما أهديه إلى عائلة زوجي التي أحاطتني بالمحبة والتشجيع وأقدم لهم خالص شكري وتقديري.

.ولا يفوتني أن أهدي هذا العمل أيضا إلى صديقاتي العزيزات أمال، إكرام، مريم اللواتي كان لوجودهن أثر جميل في التخفيف من مشقة الدراسة.

مقدمة

عرفت اللسانيات الحديثة تحولات عميقة مست مختلف مستويات التحليل اللغوي؛ حيث انتقلت من دراسة اللغة بوصفها نظاماً شكلياً مغلقاً إلى النظر إليها باعتبارها نشاطاً معرفياً وتواصلياً معقداً، وقد شكّل ظهور النظرية التوليدية مع نوام أفرام تشومسكي **Noam Chomsky(1928)** منعطفاً حاسماً حيث أعادت هذه النظرية توجيه البحث اللساني نحو دراسة البنى الذهنية الكامنة وراء القدرة اللغوية ساعية إلى الكشف عن القواعد الكونية التي تحكم إنتاج اللغة وفهمها، غير إن هذا المشروع اللساني اتّسم في مراحله الأولى بتركيز واضح على استقلالية النحو واعتبر المكون التركيبي المحور الأساس للتنظيم اللغوي، في حين تم إهمال المكون الدلالي في البدايات ليتم فيما بعد إدراجه ضمن موقع ثانوي بوصفه مكونا تكميليا أو تابعاً للبنية التركيبية، وقد أثار هذا التصور جملة من الإشكالات خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الرابطة بين الشكل والمعنى، وحدود كل منهما في تفسير الظواهر اللغوية ومن هنا تبلورت إشكالية البحث التي تمحورت حول مكانة البعد الدلالي في الدرس التوليدي ووظيفته ضمن تساؤل مركزي فحواه:

كيف تطور المكون الدلالي داخل النظرية التوليدية وإلى أي مدى يمكن ربطه بالمستوى التداولي في تفسير المعنى اللغوي؟ وقد تفرعت عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سيتم من خلالها صوغ خطة لهذا البحث نذكر منها:

- ما طبيعة التحولات التي عرفها المكون الدلالي في مسار الدلالة التوليدية؟
- كيف أعاد البرنامج الأدنوي صوغ دينامية النحو والدلالة معا من خلال استحداثه لمفهوم الواجهات؟
- ما علاقة المكون الدلالي بالمستوى التداولي، وهل لمفهوم الواجهات أثر في تحديد تلك العلاقة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تمت صياغة خطةٍ للبحث تضمنت ثلاثة فصول استهلت بمقدمة تضمنت عرضا لموضوع البحث وللإشكالية التي يقوم عليها مع وصف للخطة المتبعة والمنهج المعتمد، أما الفصل الأول المعنون بـ: "المكون الدلالي في النموذج التوليدي الكلاسيكي" فقد تناول مراحل التطور الكرونولوجي والمعرفي للنظرية التوليدية التحويلية التي تبدأ بمرحلة ما قبل الدلالة حيث

كان التركيز منْصَبَّاً على البنية التركيبية ثم تليها مرحلة النظرية المعيارية التي حاول فيها تشومسكي إدماج الدلالة بشكل محدود، وصولاً إلى المرحلة الثالثة القائمة على فرضية كاتز وفودور والتي تمثل محاولة جادة لإعادة الاعتبار للمكون الدلالي.

رُصد الفصل الثاني الموسوم بـ: "المكون الدلالي من الدلالة التوليدية إلى البرنامج الأدنوي" لمتابعة التحولات التي تعرض لها البعد الدلالي في الدرس التوليدي كما يتناول البرنامج الأدنوي من حيث إعادة تنظيمه للمكونات اللغوية وخاصة من خلال تحديد العلاقة بين مفهومي الواجهة المنطقية والكفاية اللغوية.

تمحور الفصل الثالث حول علاقة المكون الدلالي بالمستوى التداولي وقد ركز هذا الفصل على التفاعل بين البنية اللغوية والسياق من خلال معالجته ثلاثة محاور مهمة تمثلت في: تجاوز حدود الجملة، ومبدأ الملاءمة، والتداولية المدمجة.

من الناحية المنهجية اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي الذي يبدو الأكثر مناسبة لوصف مختلف مراحل تطور النظرية التوليدية وتحليل المفاهيم المرتبطة بالمستويين الدلالي والتداولي بطريقة موضوعية، أما بالنسبة لمكتبة البحث فقد تم اعتماد مجموعة من الكتب والمؤلفات النظرية التي تضمنت المفاهيم الأساسية في محاولة لربطها بسياق البحث مع محاولة التركيز على المصادر الأصلية قدر الإمكان، ومن بين هذه المصادر والمراجع كتاب تشومسكي الموسوم بالبنى النحوية والذي ترجمه الباحث يوئيل يوسف، وبعض المصادر الأصلية التي لم تتم ترجمتها رسميا والتي تراوحت بين الكتب والمقالات مثل كتاب(The minimaliste program) لتشومسكي ومقال(The structure of a semantic theory) الذي نشره الباحثان جيرولد كاتز وجيري فودور(J.Katz & J.Fodor) والذي يعتبر مقالا تأسيسيا في الدلالة التأويلية ولا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه في هذا البحث.

واجه هذا البحث عدداً من الصعوبات أبرزها تشعب الموضوع وتداخل مفاهيمه بالإضافة إلى كثرة المصطلحات وتعدد دلالاتها، وتعسر الحصول على بعض المصادر النظرية خاصة الأجنبية منها مما تطلب وقتاً إضافياً في ترجمتها وضبط مصطلحاتها وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع الإطار النظري للدراسة، وقد تم بحول الله تجاوز هذه الصعوبات ولو جزئيا من خلال تنويع المصادر والاعتماد على

المراجع الأجنبية والعربية المساعدة والعمل على توحيد المفاهيم قدر الإمكان، وفي الختام نأمل أن تسهم هذه المحاولة الخجولة في إثراء النقاش اللساني وفتح آفاق جديدة للتفكير بشأن العلاقة القائمة بين جميع المستويات اللغوية والبحث فيما يعزز الفهم العميق للغة بوصفها ظاهرة معرفية وتواصلية.

سعيدة يوم: 23-05-2026.

الفصل الأول

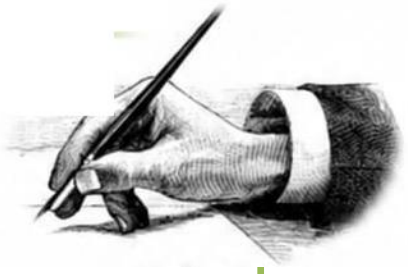

المكـون الدلالـي
في النموذج الكلاسيكي

1- مرحلة ماقبل الدلالة 1957

2-النظرية المعيارية في الدلالة 1965

3- المشروع الدلالي (فرضية كاتز وفودور) 1963

تمهـيد:

سيطرت المدرسة الوصفية البنيوية على الدرس اللساني الحديث ردحاً من الزمن؛ لكن أبدى بعض اللسانياتيين المعاصرين ضيقهم الشديد من هذا الطابع الوصفي الذي هيمن على الدرس اللساني الحديث، ففي عام **1957** صدر كتاب"**البنى التركيبية**" في اللسانيات الحديثة للعالم اللساني الأمريكي **أفرام نوام شومسكي(N.Chomsky, 1928)**، وقد أحدث تغييراً جذرياً وقلب الموازين رأساً على عقب لأنه أفصح عن مناهضة تشومسكي للسانيات الوصفية التي كانت سائدة في الدرس اللساني الأمريكي آنذاك والتي اتخذت طابعاً بنيوياً وصفياً وشكلياً في دراستها للجملة، ويظهر ذلك من خلال اهتمام **ليونار بلومفيلد(L.Bloomfield,1887-1949)** بالجانب الشكلي في دراسته الجزئية للجملة، واستجابة لذلك سعى **تشومسكي** لتبني موقف معاكس من لسانيات **بلومفيلد** التي تعتمد على الشكل الخارجي للجملة في الدراسة الأدبية الشكلية فقط، ونعني بذلك أنه يركز على الوصف السطحي للوحدات اللغوية مثل: (اسم – فعل – أداة) {تعريف ...} دون الخوض في المعاني العقلية أي اكتفى بما هو ظاهر ممثلا بالأصوات وأهمل الجانب الداخلي الذي يمثله الذهن أو كل ما يجول داخل العقل.

وهذا ما أخذه **تشومسكي** على الدرس السلوكي وعارضه من خلال تبنيه المنهج التصوري الذي يهتم بالجانب الإدراكي للغة، ودعا إلى إعادة النظر في المنهج المستعمل لدراسة اللغة حيث اتجه نحو الاهتمام بتفسير البنية التصورية المسؤولة عن المستوى التركيبي للجملة بدل الاكتفاء بالوصف لأن الإدراك اللغوي ليس مجرد متلقي سلبي لتجربة حسية؛ بل يقوم على بنية عقلية فطرية تمكّن الإنسان من اكتساب اللغة، وهذا يعني أن "**الوضع الواقعي يتسم بقدر من الغموض يترك مجالاً واسعاً لاختلاف الآراء حول الطبيعة الحقيقية لهذه البنية العقلية التي تجعل اكتساب اللغة ممكناً**"[1]، وهو ما يؤكد أن فهم اللغة يقتضي الرجوع إلى ما هو كامن في الذهن من قواعد وقدرات لا إلى المعطيات الخارجية وحدها، ولذلك اقترح النظرية التوليدية التي تطورت عبر مراحل لتعكس كم التعديلات التي

[1] بتصرف: Noam Chomsky (1968), Language and Mind, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1968, p 11.

خضعت لها والإضافات الجديدة انطلاقا من مراجعة الانتقادات التي وجهت لتصوراته على مستوياتها.

1. مرحلة ما قبل الدلالة 1957:

يعود المسار الحقيقي لهذه المرحلة مع ظهور كتاب **البنى التركيبية(Syntactic structures)** الذي نشره الباحث اللسانياتي الأمريكي **تشومسكي** عام **1957** وافتتح بالتصورات الواردة فيه المؤلف عهداً جديداً في تاريخ الفكر اللغوي؛ ليحدث تحولات جذرية تمثلت بداياتها في تخطي تصورات **بلومفيلد** التي أهملت المعنى، واكتفت بدراسة الجملة من الناحية الشكلية استجابة للمنهج السلوكي وقد اقترح **تشومسكي** تصورات نظرية جديدة تنهض على خاصيتي التوليد اللغوي والتحويل انطلاقاً من تصورات أستاذه **زيليغ هاريس(Z. Harris,1909-1992)** الذي ارتكز بدوره على تصورات **بلومفيلد** وحاول تطويرها عبر فتح آفاق مختلفة لدراسة اللغة وفق منهج علمي أكثر عمقا وإنصافا لطبيعة اللغة.

يعد كتاب **تشومسكي**: **"انطلاقة لما سمي في الأدبيات اللسانية المعاصرة بالنحو التوليدي التحويلي** سعى فيه صاحبه إلى تجاوز قصور النحو الذي كان سائداً في السنوات الخمسين من القرن العشرين وتطعيمه بمكون جديد هو المكون التحويلي [1]؛ أي أنه لم يكتفِ بالمكون التركيبي بل أضاف مكوناً جديداً هو المكون التحويلي الذي يتولى تحويل البنية العميقة إلى بنية السطحية، وقد عرض العديد من الأفكار المتضمنة في كتابه كمسألة استقلالية النحو كونه يمثل في تصوره المستوى المسؤول عن تمييز الجمل من اللا جمل بمعنى أن توالي الفونيمات قد يكون جملاً صحيحة، ولهذا يعتقد **تشومسكي** أنه "لا مناص من القول أن نظام القواعد مستقل عن المعنى"[2]، وبهذا نجد أن **تشومسكي** يؤكد أن نظام القواعد النحوية هو المسؤول عن تحديد ما إذا كان توالي الفونيمات (أصوات اللغة) يشكل جملة صحيحة القواعد أم لا بغض النظر عن محتواها الدلالي، وقد قدم مثالا لاستقلالية النحو عن الدلالة جاء فيه:

---

[1] مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعياري إلى البرنامج الأدنى: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، أربد – الأردن، ط 1، 1431 هـ – 2010 م، ص 95.

[2] نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مجلد 1، ط 1، 2004 م، ص 145.

1. colorless green ideas sleep furiously

(1) الأفكار خضراء التي لا لون لها تنام بشدة.

2. furiously sleep ideas green colorless

(2) بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار. [1]

الجملتان (1) و (2) لا معنى لهما، ولكن أي متكلم باللغة الإنجليزية يعرف أن الأولى فقط تحتكم للقواعد؛ أي أن الجملة (1) صحيحة نحوياً لأنها تخضع بطريقة تامة لقواعد اللغة الإنجليزية فاعل (ideas)، صفات (colorless, green)، فعل (sleep)، ظرف (furiously)، ولكن غير دالة لأنها لا تحمل أي معنى منطقي فالأفكار لا تلون، ولا تنام من الأساس، مما يثبت أن النحو يحدد "النظام القواعدي" بغض النظر عن المعنى، أما المثال(2) فهو جملة خاطئة نحوياً لأنها لا تتبع الترتيب القاعدي رغم أنها تتألف من الكلمات نفسها، وهذا المثال يبرهن أن نظام القواعد مستقل لأنه يحدد صحة الجمل نحوياً بناءً على بنى داخلية عقلية دون الاعتماد على المعنى أو السياق الدلالي.

طرح **تشومسكي** فكرة **الخاصة الإبداعية** للغة وحددها بوصفها النهاية المفتوحة في اللغات الإنسانية لأنه يعتبر اللغة "**مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر**" (2)، وجميع اللغات الطبيعية في صيغتها المتطورة المكتوبة هي لغات بهذا المفهوم طالما أن كل لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية) (أوحروف الألف باء)، ويمكن أن نصل كل جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات مع وجود عدد كثير غير محدود من الجمل[2] ، ويهدف هذا التعريف إلى إثبات قدرة اللغة على توليد عدد غير محدود من الجمل الجديدة من عناصر محدودة مما يبرز الطابع الإبداعي والتوليدي للنحو، ويعد هذا أساس النظرية التوليدية التحويلية التي ترتكز على قواعد النحوية تكمن داخل العقل البشري، ومما سبق ذكره نلاحظ أن كتابه "البنى التركيبية" تمثل بداية للنحو التوليدي التحويلي وهذا ما جعله محط الاهتمام والدراسة في اللسانية المعاصرة، وقد صنف هذا الكتاب إلى ثلاثة نماذج من القواعد

[1] نوام تشومسكي: ت: يوئيل يوسف عزيز، البنى النحوية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1، 1987 م.

[2] المرجع نفسه، ص 171.

1.1. القواعد التوليدية:

كان **تشومسكي** يسعى إلى وضع قواعد نحو عالمية تنظم تركيب الجمل عبر كل اللغات بناءً على خصائص بيولوجية موحدة لدى البشر تبرر التشابهات الواضحة بين لغات العالم[1]، إذ تنتج هذه القواعد وحدها "فيكون نظام القواعد للغة (ل) وسيلة لتوليد جميع المتواليات القواعدية للغة (ل) وعدم توليد أية من المتواليات غير القواعدية" [2]؛ أي تولد هذه القواعد كل المتواليات (الجمل أو التراكيب) القواعدية الصحيحة للغة معينة وفي نفس الوقت تمنع توليد أي متواليات غير قواعدية مما يضمن ذلك وصفاً رسمياً كاملاً ومحدوداً للغة الطبيعية.

يعمل هذا النموذج على "مبدأ يقول بأن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات تبدأ من اليسار إلى اليمين أي عند الانتهاء من الاختيار العنصر الأول، وكل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبقت اختيارها مباشرة، وبناءً على ذلك يجري التركيب النحوي للجملة"،[3] حيث يوضح هذا القول مبدأ التوليد التراكمي الهرمي في قواعد بنية العبارة، حيث لا تولد الجملة كسلسلة خطية عشوائية، بل عبر اختيارات متسلسلة تبدأ بالرمز S وتتفرع من اليسار إلى اليمين، فبعد اختيار عنصر أساسي كـ (NP المركب الاسمي) يحدد هذا الاختيار السياق للخطوة التالية مثل (VP المركب الفعلي) مما يخلق بنية مترابطة تمنع المولّدات الخاطئة وتنتج جملاً صحيحة لا متناهية.

من قواعد محدودة مثل:

This Man Has Brought Some Bread

لقد تم اختيار كلمة "This " لكي تقع في صدر الجملة وتم انتقاؤها من بين مجموعة من الكلمات أو من بين قائمة من الكلمات في اللغة الإنجليزية؛ فهذه الكلمات تصلح للوقوع في صدر أي جملة في هذه اللغة، ثم تأتي بعد ذلك كلمة "Man" التي تم اختيارها على أساس أنها من

[1] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع السابق، ص 206.

[2] نعوم جومسكي، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، البنى النحوية، المرجع السابق، ص 11.

[3] جون ليونز، ت: د. حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985 ص 103.

الكلمات التي يجوز أن تقع بعد كلمة "This " وكذا كلمة "Has" بناءً على أنها من الكلمات التي يجوز أيضاً أن تأتي بعد كلمة "That" وكلمة "Man " وهكذا.[1]

وعرفت كذلك القواعد التوليدية بأنها "عبارة عن جهاز يحتوي على أبجدية رموز هي بمثابة المعجم، فمستخدم اللغة يستطيع أن ينظم جملاً وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها وأبسط هذه النماذج التي عرضها **تشومسكي** هو القواعد النحوية المحدودة"،[2] التي تبدوا القواعد التوليدية بها كآلة صغيرة داخل الذهن تحتوي حروفاً ورموزاً قليلة (S = جملة، NP = اسم، VP = فعل) يتم استعمالها لإنتاج جمل جديدة لم نسمعها من قبل ولكن نستطيع فهمها مثل المثل الذي ذكرناه سابقاً: "الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة"، وفي هذا الصدد يوضح **بالمر** (**F.R. Palmer ,1922–2019**) الفرق بين التصورات البنيوية التقليدية والقواعد التوليدية من خلال إبراز كل منهما؛ إذ يبيّن أن المنهج التقليدي يقوم على التحليل الشكلي القائم على تقسيم الجملة دون تفسير عميق للعلاقات حيث يقول: "**يقوم التحليل على تفكيك الجملة إلى مكوناتها الأساسية دون امتلاك تصور واضح ومسبق عن طبيعة هذه المكونات**"، [3]وهو ما يعكس محدودية هذا الاتجاه في كونه وصفياً، وفي المقابل تتجه القواعد التوليدية إلى بناء قواعد عامة ومجردة تفسر الظواهر اللغوية، إذ يؤكد أنه "**يمكن لمجموعة واحدة من القواعد أن تفسر جميع الأوزاج اللغوية**"،[4] مما يدل على سعيها إلى تفسير العلاقات بين البنى اللغوية وقدرتها على التوليد، وبذلك يتضح أن الفرق الجوهري عند **بالمر** يتمثل في كون القواعد التقليدية ذات طابع وصفي تصنيفي في حين أن القواعد التوليدية ذات طابع تفسيري إنتاجي.

[1] جون ليونز، ت: د. حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، المرجع السابق ص 103.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 148.

[3] Frank Palmer, Grammer, Penguin Books, 1971 England, P 121

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 119

1.2. القواعد التحويلية:

يعنى بها القواعد التي يمكن بواسطتها "تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى، ويقصد في النحو التوليدي التغييرات التي يدخلها المتكلم أو المستمع على النص فينقل البيانات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام[1] وذلك عبر عمليات كالحذف، والتعويض، والتوسيع، والاختصار، والزيادة، وإعادة الترتيب، والتقديم؛ فالقواعد التحويلية تولد عدداً كبيراً من الجمل انطلاقاً من البنية العميقة نحو بنيات سطحية متعددة "[2]، ونفهم من هذا أن القواعد التحويلية هي عبارة عن مجموعة من القواعد اللغوية التي تستعمل لتحويل الجمل من شكل لآخر، ولكي نوضح ذلك ينظر الشكل التالي[3]:

البنية العميقة (المعنى)	== التحويلات ==	البنية السطحية (الشكل المستعمل في التواصل)

يحاول **تشومسكي** من خلال وصفه لهذ الجهاز المفاهيمي وصف القواعد الفطرية للغة الأم حيث يعتقد أن هناك قواعد لسانية يستظهرها الطفل قبل ولادته بداهة وهي التي يتحدث لسانه بها وبمقتضاها سمى **تشومسكي** النحو الجديد تحويلياً Transformational لأن مبدأ أساسياً من مبادئ هذا النحو هو تحويل الجملة من صيغة إلى صيغة أخرى متى تقاربت معانيها ولا يهم إن اختلفت مبانيها، فعبارة (**كُتِبَ الدرسُ**) مثلاً تعتبر تحويلاً للعبارة المشابهة معها في المخالفة مبنى وهي (**كتب الولدُ الدرسَ**)، وهناك قواعد متكاملة وضعها تشومسكي وأتباعه لتحويل الجمل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ومن التقرير إلى الاستفهام أو النفي وما شابه ذلك خاصة في الإنجليزية[4].

---

[1] رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي مفهومه، وأنواعه، وصوره، دراسات نحوية، دار مؤسسة الرسلان، دمشق-سوريا، ط1، د.ت، ص 47-48.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 148.

[3] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع السابق ص 206.

[4] مُحَمَّد محمود غالي، أزمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة السعودية، 1976م، ص 29.

ويقصد بهذا القول أن اللغة ليست تعلماً من الخارج، بل هي قواعد بديهية موجودة في عقل الطفل؛ أي أنه يولد مع قواعد لغوية داخلية (**مثل آلة صغيرة جاهزة**) يستخدمها تلقائياً لإنتاج جمل جديدة، وأن التحويل هو مبدأ أساسي يحول البنية العميقة (**المعنى**) إلى بنية سطحية كما جاء في مثال القول:

كُتِبَ الدرسُ————————> كَتَبَ الولدُ الدرسَ

(المجهول)————————> (المعلوم)

إن القواعد التحويلية دقيقة تفسر تنوع الأشكال مع وحدة المعنى الأساسي، وتُوَلِّد تنوعاً سطحياً من بنى عميقة محدودة مُثْبِتَةً الكفاءة الفطرية للغة البشرية، وكذلك نجد أن للقواعد التحويلية **أربعة** أنماط من القوانين:

أ. **قوانين التركيب الأساسي Phrase-Structure أو قوانين التركيب الباطني:** وهي قوانين تجريدية ذات صبغة شمولية.

ب. **قوانين معجمية Lexical-Rules:** وهي القوانين التي يتم بواسطتها رصد مفردات اللغة متضمنة معناها ومبناها.

ت. **قوانين تحويلية:** وهي القوانين التي يتم بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية.

ث. **قوانين مورفونيمية صوتية:** وهي القوانين التي تضع العلامات التي في التراكيب الظاهرية سماتها النهائية من ناحية صوتية[1]؛ أي أن هذه الأنماط التي تبدأ بقوانين التركيب الباقي أو الترتيب الأساسي وهي التي تبني **البنية العميقة** من رموز بسيطة قبل تطبيق التحويلات، ومن ثم يتم اختيار الكلمات التي تستعمل في الجملة عن طريق قوانين المفردات، وبعدها تحول هذه البنية العميقة وتلك المفردات إلى **بنية سطحية** حيث تقوم القوانين المورفونيمية الصوتية بضبط الأصوات التي تتسلسل الكلمات بعضها من أجل التلاؤم ويصبح سلسًا وصحيحا وتتم عملية التحويل وفق نمطين من القواعد هي

[1] مُحَمَّد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م، ص. 07-08.

القواعد الجوازية الاختيارية والقواعد الوجوبية[1]، ويقصد بالقواعد الاختيارية القواعد التحويلية أو تلك التحويلات الاختيارية التي يُسمح بتطبيقها أو تركها حسب سياق المتكلم دون إخلال بالجملة على عكس الوجوبية أو الإلزامية التي يجب تطبيقها في سياقات معينة، وإلا أصبحت الجملة غير صحيحة نحوياً.

1.3. القواعد الصوتية الصرفية:

يُقصد بها القواعد التي تحوّل المورفيمات إلى سلسلة الفونيمات وبمعنى آخر إعادة كتابة العناصر كما يتم النطق بها، وتطبق القواعد المورفونيمية بعد تطبيق القاعدة التحويلية.

مثال:

- أ) فعل + حركة -------> نَزَلَ
- كَتَبَ + فَتْح -------> كَتَبَ

ب) فعل + ملحقات ----------->مَثَلَ (في شكله الأخير)

كتب + وا ----------->كتبوا

يتضح من ذلك أن الأمر متعلق بإنتاج جملة سليمة من الناحية الصوتية سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، بالإضافة إلى ربط المورفيمات المجردة بالنطق الفعلي عبر قواعد آلية مضمرة في عقل المتكلم المثالي، وبشكل عام يمكن أن نلخص ما جاء به "**تشومسكي**" في مرحلة البنى التركيبية التي تعد أساساً للنظريات التوليدية التحويلية في الشكل التالي:

[1] د. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 148.

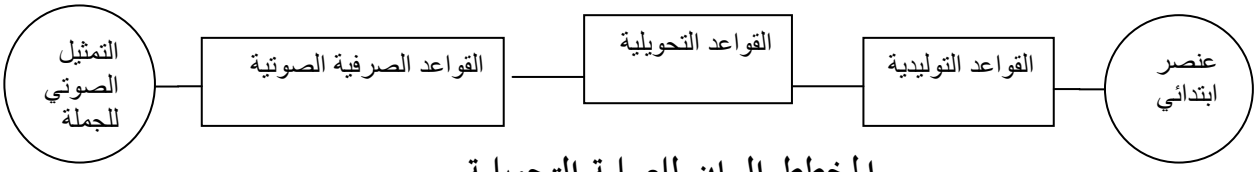

المخطط البياني للعملية التحويلية

يمثل المخطط البياني السابق جملة من الأفكار الابتدائية التي طرحها "**تشومسكي**" في البنى التركيبية والتي عدلها فيما بعد[1] ، فهو صورة مختصرة للعمليات التحويلية لأي جملة من التكوين الذهني حتى تنتهي إلى الصورة الفونيمية المنطوقة؛ حيث:

- **العنصر البدائي**:يمثل البنية العميقة لعدد من الجمل المحتملة.
- **الصندوق الثاني (القواعد التوليدية)**: يمثل مجموعة القواعد التي تتمثل بدورها في مجموعة القواعد الاختيارية والإجبارية التي تطبق على الجملة؛ إذ تتبدل أركان الجملة لتصل في الأخير إلى الجملة المشتقة السطحية لها أصل واحد هو البنية العميقة.
- **الصندوق الثالث (القواعد الصرفية والصوتية)** : فيمثل مجموع القواعد التي تحول الجملة من صورتها المورفيمية إلى صورتها الفونيمية.
- **العنصر الأخير (الصورة الصوتية)**: يمثل الصورة الصوتية للجملة وبنيتها السطحية.

2. النظرية المعيارية 1965:

تخيّل أن عقلك مصنع لغوي آلي يحول فكرة واحدة إلى جمل مختلفة الأشكال بضغطة زر!

هذه الفكرة التي مثلت نموذج تشومسكي الثاني (1965)، والتي حاول فيها العودة لتنقيح النقائص التي أهملها في مرحلة البنى التركيبية ومراجعتها ؛ لأنه في هذه الحقبة درس الجملة من حيث التركيب لا من حيث المعنى ، وقد ذكر أن "الدلالة لا ترتبط مباشرة بالتركيب بالرغم من وجود بعض التطابق بين التراكيب والعناصر المكتشفة في التحليل النحوي من جهة والوظائف الدلالية الخاصة من جهة أخرى"[2]، وقد جاءت هذه المرحلة مع ظهور كتابه **"مظاهر النظرية النحوية"** أو **"جوانب نظرية**

[1] نعمان بوقرة، المرجع نفسه، ص 149.

[2] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع السابق، ص 231.

التركيب"، حيث أدخل البنية العميقة – المعنى المنطقي الأساسي الموجود في العقل – كمصدر واحد يتحول عبر قواعد تحويلية آلية إلى بنى سطحية مختلفة الأشكال مع إضافة المكون الدلالي يربط المعنى بالشكل نحوي، وذلك ثمرة أبحاث "تشومسكي" وتلاميذه "كاتز" و"فودور" و"برونال" حيث طرحوا فكرة إدماج قضية الدلالة على نحو واضح[1]، وقد ميّز تشومسكي في هذه المرحلة[2] بين البنى العميقة والبنى السطحية الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، وبين الجملة الأصلية والجملة المحولة، وإدخال المكون في الدراسة، وإدراج المعجم في المكون الأساسي، وانتهى بذلك إلى ما يمثله الرسم البياني الآتي[3]:

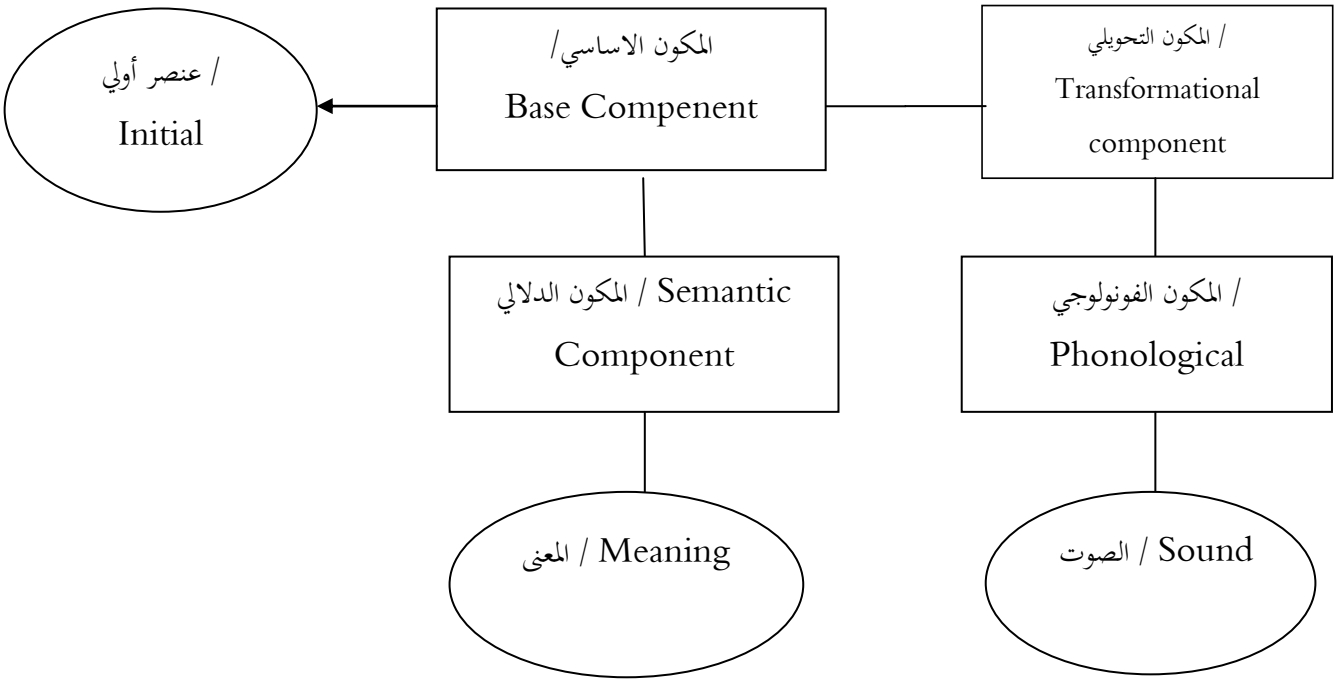

مظاهر النظرية النحوية عند تشومسكي

يوضح هذا الشكل الإضافات التي أضافها تشومسكي وتتمثل في العناصر الدلالية التي أهملها في بدايات مشروعه النظري بحيث يمكننا القول بأن التحليل الذي اعتمده في بداياته كان شكلياً؛ إذ أصبح للدلالة أو المعنى أي مكانة في هذا النموذج بشكل جديد لم يكن في السابق، فالعنصر الأولي يمثل البنية العميقة للجملة أما المكونات الأساسية التي يمثلها الصندوق الثاني بعد العناصر الأولية

[1] ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق، ص 150.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 150.

[3] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 231.

بالإضافة إلى المكونات التحويلية التي يمثلها الصندوق الثالث يمثلان معاً الوصف الدقيق لبنية الجمل العميقة، وهما معاً أيضاً اللذان يحددان العناصر بكونهما ثم يتوازى بعد ذلك المكون الدلالي مع المكون الفونولوجي من حيث أنهما مفسران، أما المكون الدلالي فيفسر معنى الجملة والمكون الفونولوجي يمنحها الصورة الصوتية أو النطقية، لذا نجد أن الشكل ينتهي إلى جانبين هما **الصوت والمعنى** أو المبنى والمعنى، والصورة الملفوظة هي التي تمثل المبنى بينما المعنى صورة مفهومة، ولا بد أن نلاحظ أن الصوت يبين هنا النطق الخاص لكل تركيب، وبالنسبة للمعنى الدلالة الخاصة بكل تركيب[1].

أ– التمييز بين الكفاية اللغوية والآداء الكلامي(Competence and performance):

يحتوي عقل المتكلم آلة لغوية مثالية قادرة على إنتاج جمل لا نهائية حتى ولو كان لم يسمعها من قبل، وذلك يتم بطريقة عفوية لأن نظام قواعد لغة ما يعكس الذخيرة المحدودة الاستيعابية للحوادث الملحوظة إلى مجموعة يفترض فيها أن تكون غير محدودة القوالب القواعدية، فبهذا المفهوم يستطيع المتكلم الذي استناداً إلى خبرة محدودة اعتباطية أن ينتج أو يفهم عدداً غير محدود من الجمل الجديدة [2] وهذا يعني أن نظام القواعد يحول المحدود إلى اللانهائي أي أن اللغة تمثل آلة صغيرة في عقل الطفل تحول العشوائي إلى إبداع فتجعل المتكلم يبدع، وهذا القول يلخص جوهر الكفاية اللغوية عند **تشومسكي**، فهذه الأخيرة تعني القدرة على إنتاج الجمل وفهمها خلال عملية التكلم، وهي أيضاً مجموع القواعد الكامنة في ذهن الإنسان والتي تمكنه من بناء الجمل، وتعني امتلاك الآلية اللغوية وكذلك هي الفكرة الأساسية في النحو التوليدي التحويلي[3]، أي إنها المعرفة الضمنية الفطرية لقواعد اللغة في عقل المتكلم المثالي لتمكنه من إنتاج وفهم جمل لا نهائية صحيحة نحوياً لم يسمعها من قبل.

ولذلك هي "قدرة المتكلم – المستمع المثالي على ربط الأصوات والمعاني طبقاً لقواعد لغته، ويعتبر النحو نموذجاً للكفاية المثالية الذي يمدنا بعلاقة ارتباطية معينة بين الصوت والمعنى أو بين التمثيلات الصوتية والدلالية" [4]، بمعنى أنها القدرة على إنتاج اللغة وفهمها وكذلك هي معرفة ضمنية

[1] جون ليونز، ت: د. حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، المرجع السابق، ص 151.

[2] نعوم تشومسكي، ت: يوئيل يوسف عزيز، البنى النحوية، المرجع السابق، ص 19.

[3] ينظر: نعمان بوقرة، مدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق، ص 151.

[4] إبراهيم قليبة سلما، الكفاية والأداء اللغوي عند تشومسكي، صحيفة المثقف، أقلام الفكر، 11 مارس 2012.

يمكن التعبير عنها بعدة مصطلحات كالقدرة اللغوية، الملكة اللغوية، الطاقة اللغوية، والكفاية اللغوية"[1]، وقد قيل هي: القدرة على بناء أنموذج لغوي ذهني مشترك بين المرسل والمستقبل يربط بين الصوت ولحمة الدلالة، وعلى أساسه تشكل القواعد اللغوية[2].

ويقصد بهذا القول أن الكفاءة هي القدرة الذهنية على إنشاء نموذج لغوي داخلي مشترك يربط بين الصوت الذي يمثله الجانب الفونولوجي والدلالة الذي يمثله الجانب الدلالي، وبناءً عليه تتجسد القواعد اللغوية فيقصد بالمرسل هنا أنه يفكر فكرة فينطقها صوتاً ليسمع الصوت المستقبل ويفهم نفس الفكرة، وباختصار هذا يعني أن هناك نموذجا داخليا واحدا يربط الصوت بالمعنى.

أما الأداء الكلامي أو الإنجاز فكان تشومسكي يقصد به: "**استعمال اللغة في المواقف الحقيقية**"[3]، أي أن الإنسان عندما يستعمل كفايته اللغوية حين يتكلم بصورة كاملة وعلى أتم وجه فهذا راجع إلى الآداء الكلامي، الذي يعكس فقط العلامات الأصلية القائمة بين الصوت اللغوي وبين المعنى والتي تندرج ضمن تنظيم القواعد اللغوية، فالأداء الكلامي ينطوي أيضاً على عوامل عديدة[4]، أي أن الأداء انعكاس غير كامل للكفاية لكنه يحمل بصمتها الأصلية.

ثمة فرق واضح بين الكفاءة والأداء حيث تعني الأولى المعرفة الضمنية للغة أما الثانية فهي الإنجاز الفعلي لهذه اللغة، وإذا كانت ثنائية (الملكة / الأداء) عند **تشومسكي** تذكرنا بثنائية (اللغة / الكلام) عند **دي سوسير** فهذا لا يعني أنهما تتطابقان، فالفرق أن **سوسير** يرى أن اللغة متعلقة بالمجتمع بينما مفهوم الملكة عند **تشومسكي** مرتبط بالمعرفة الضمنية الفطرية لدى المتكلم التي ليست لها أي علاقة بالمجتمع، ويمكن اختصار ذلك بالقول:"أن الكفاءة نظام عقلي يتمثل في المعرفة اللغوية

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مرجع سابق، ص 151.

[2] جهاد يوسف العرجا، إبراهيم رجب بخيت، حسان مُحَمَّد تابة، الركائز والمبادئ الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، العدد 35، الجزء الأول، ص 20.

[3] جهاد يوسف العرجا، الركائز والمبادئ الأساسية في النظرية التوليدية، مرجع سابق، ص 208.

[4] المرجع نفسه، ص 33.

الباطنة للفرد أو مجموعة القواعد التي تعلمها، والآداء هو الاستعمال الفعلي الآني للغة في المواقف الحقيقية لعملية المتكلم في المنطوق أو المكتوب"[1] ويمكن تمثيل ذلك بالرسم التالي:

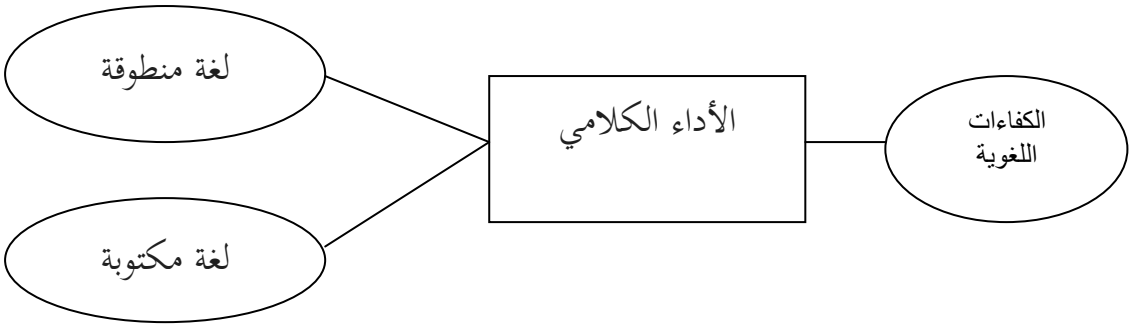

ب – التمييز بين الجملة الأصلية وغير الأصلية:

يمتلك المتكلم مخزوناً لغوياً فطرياً يمكنه من توليد جملا متعاقبة لا نهائية العدد منها ما يتوافق مع القواعد النحوية صواباً ومنها ما يختلف عنها، فالنمط الأول هو الجمل التي توافق الأصول اللغوية، لأن البحث اللساني عند **تشومسكي** لا يكتفي بمجرد معرفة التراكيب الموجودة بالفعل بل يحدد ما يقبله النظام اللغوي وما يرفضه، فالجملة تمثل بالضرورة تتابعاً من الوحدات الصوتية أو المورفيمات، ولكن ليس كل تتابع من الوحدات الصوتية يكون بالضرورة جملة مفيدة.[2]

ويقصد بذلك أن المتكلم يقدر على ترتيب المورفيمات بلا نهاية غير أن العقل اللغوي الفطري يميز بين التتابعات المقبولة والمرفوضة (جمل صحيحة)، فليست كل سلسلة صرفية تُتَرْجَمُ معنىً نحوياً مفيداً، ولذا لا يكتفي **تشومسكي** بوصف الكلام الموجود بل يعرض قواعد "الإفادة" التي تقبل أصولياً وترفض لمخالفتها النظام البديهي المدموج في العقل البشري، ويمكننا القول أن الجملة الأصلية هي تلك الجملة التي تتوافق مع قواعد اللغة وتكون جملة صحيحة أما غير الأصلية فهي غير صحيحة، بمعنى أن قواعد اللغة تولد فقط الجمل الأصلية أو بكلام آخر تتيح إنتاج وتعداد كل جمل

[1] جهاد يوسف العرجا، الركائز والمبادئ الأساسية في النظرية التوليدية، مرجع السابق ، ص 208.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مرجع السابق، ص 155 – 156.

اللغة الأصلية والجميلة لا غير، كما تحدد القواعد كل الجمل المحتملة في اللغة وتمنع في الوقت نفسه الجمل غير الأصلية من أن تتكون [1]، وللتمثيل على ذلك نأخذ الجملة التالية:

- أبحر الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس.[2]

يبين **ميشال زكريا** أن هذه الجملة لا يمكن اعتبارها مفيدة ذلك أن كلمة "الإسكندرية" لا تقع فاعلاً لفعل أبحر المفيد؛ إذ أنها جملة غير مقبولة وذلك لأنها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الفاعل والفعل.[3]، وفي هذا المثال أوضح الجملة غير الأصلية التي تحول من جملة أصلية نواة فالبنية العميقة الأصلية هي "سعد أبحر اليوم من الإسكندرية إلى باريس" والغرض إذن أن العقل البشري يملك قواعد فطرية تحول نواة واحدة إلى تنوع لغوي لا نهائي كمثال آخر: "الإنجيل معجزة النبي مُحَمَّد ﷺ"، هذه الجملة صحيحة نحوياً، ولكنها خاطئة معرفياً، وبالتالي فهي جملة غير أصلية.[4]

جـ- التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية:

يرتكز التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية على تجسيد الأولى المعنى "المجرد" والضمنيي فهي التي تعين على التفسير الدلالي، [5] لأن المجرد هنا هو الأصل المعنوي غير الملفوظ في العقل والضمني هو القواعد الفطرية المدمجة غير الظاهرة وكلاهما يمنحان المعنى الحقيقي من وراء الشكل السطحي، أما الثانية فهي "ترتيب الوحدات السطحي" الذي يحدد التفسير الفونيتيكي والذي يَرُدّ إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المقصود والمدرك.[6]، وفي النحو التوليدي التحويلي يشير "ترتيب الوحدات السطحية" إلى الترتيب الخطي النهائي للكلمات والعناصر الكلامية بعد تطبيق التحويلات، وهو الذي يحدد "التفسير الفونيتيكي" أو الصوت والإيقاع المسموع ويرجع إلى شكل الكلام الفيزيائي المنطوق أو المسموع ، ويمكن القول أن تشومسكي يميز بين البنية السطحية ويرى أنها

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المرجع السابق ص 108.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 156. (الجملة مأخوذة من رواية نجيب محفوظ "زقاق المدق").

[3] المرجع نفسه ص 109.

[4] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق، ص 157.

[5] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المرجع السابق ص 163.

[6] المرجع نفسه، ص 163

"البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم"[1]، وبين البنية العميقة "التي تَتَمثّل في ذهن المتكلم المستمع المثالي أي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التتابع اللفظي للجملة أي البنية السطحية".[2]، ومثال ذلك المثال الذي اعتمده **تشومسكي** في قواعد "**بور رويال**":[3] "خلق الله غير المنظور العالم المنظور" وهذه الجملة هي جملة سطحية يمكن تصويرها وفق الجمل الأساسية الباطنة التالية:

أ- خلق الله العالم.

ب- الله غير منظور.

ج- العالم منظور.

ويعتبر أن الجملة الأولى تنتمي إلى البنية السطحية وتتكون من الجمل الثلاث (أ)-(ب)-(ج) التي ترتد إلى البنية العميقة بمعنى أنها جملةتم تحويلها بواسطة إجراء تضمن أكثر من تحويل واحد.[4]، ويتضح الفرق بين البنية السطحية والبنية العميقة من حيث أن البنية العميقة هي: تمثيل التفسير الدلالي للجملة، أو البنية التي يمكن أن تحول بواسطة قواعد تحويلية إلى بنية سطحية.

أما البنية السطحية فهي تتابع العملية التوليدية التي يقوم عليها المكون التركيبي أوأداة الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق فعلاً، وهي ترتبط بالأصوات اللغوية المتتابعة ويتم تحديد التفسير الصوتي للجمل عبرها.[5]

أهمل **تشومسكي** المعنى في نموذجه الأول المتمثل في البنى التركيبية أو النحوية، وبسبب الانتقادات التي وُجهت قام بتعديلات على "النموذج المعياري أو النظرية النموذجية" وشجعه ذلك على إعادة النظر في نظريته وإدخال المكون الدلالي كعنصر تفسيري في كتابه "ملامح النظرية

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المرجع السابق ص 163.

[2] جوزيف ليونز، ت. د. حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، المرجع السابق ص 159.

[3] ينظر، المرجع السابق، ص 163 - 164.

[4] ينظر ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المرجع السابق، ص 164.

[5] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 158.

التركيبية"، ويعود الفضل إلى كل من "فودور" Fodor و"كاتز" Katz في إشراك هذا المكون والهدف منه هو إرساء قواعد مدمجة في المكون التوليدي ضمن البنية العميقة وفق نوعين من القواعد الدلالية هما: القواعد المعجمية والقواعد التفسيرية[1].

وظيفة القواعد المعجمية هي إيضاح المفردات المعجمية ثم تبيان وظائفها الدلالية في التركيب[2] كما أن وجود هذه القواعد لا يتم بصورة آلية، وإنما تصادفه عقبات من نوع خاص يمكن التغلب عليها بوصف الوحدات المعجمية اعتماداً على مجموع خصائص المعنوية والصوتية، ولا تفوتنا الإشارة إلى أن المكون المعجمي يشمل وجهين: أحدهما معنوي (حي – بشري – أنثى...) والثاني صوتي وظيفي (الأصوات و الحروف)[3].

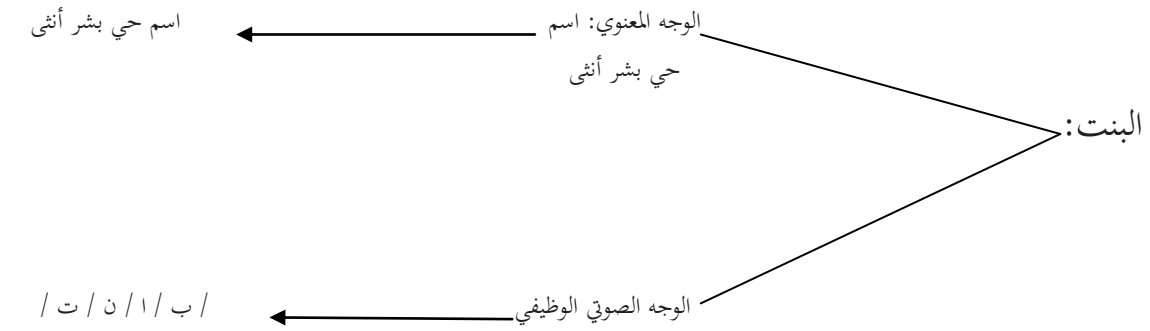

أما وظيفة القواعد التفسيرية فهي تحديد القواعد التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنظم بعضها البعض وذلك من أجل تفسير التركيب دلالياً[4]، فالقواعد التفسيرية هي الجهاز الفطري الذي يستخرج السمات المعنوية من المفردات ليفسر التركيب من بنيته العميقة والسطحية مؤكداً التلاؤم الدلالي.

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 159.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1، دمشق، 1987، ص 54.

[3] سليم بابا عمر وباني عميري، اللسانيات العامة الميسرة – علم التراكيب، أنوار، الجزائر، 1990، ص. 61 – 62.

[4] مازن الوعر، نحو نظرية السانية العربية الحديثة ، مرجع السابق ، ص 54 .

إن التطور الذي قام به علماء اللسانيات كاتز وفودور وبوستال قد منح تشومسكي فرصة ليعدل نموذجه عبر إدراج المكون الدلالي كعنصر تفسيري في النحو التوليدي عام 1965، ويتكون من 3 ثلاثة مستويات[1]:

- **المستوى المركبي (المكون التركيبي)**: ويعمل على مكونين هما على المكون التوليدي المركبي و المكون التحويلي .

أ. **المكون التوليدي المركبي**: الذي يتألف من ثلاثة أنواع من القواعد:

– القواعد التفريعية التي تفرع المستويات اللغوية عالياً إلى مستويات لغوية دنيا.

– القواعد التصنيفية تصف مكونات الجملة في شجرة تركيبية لتوليد البنية العميقة.

– القواعد المعجمية التي تعطي القراءات الدلالية الصحيحة للكلمات.

ب. المكون التحويلي: الذي يتألف من نوعين من القواعد.

– القواعد الوجوبية التي لا بد من وجودها في هذا المكون.

– القواعد الأسلوبية الجوازية التي يمكن أن تكون أو لا تكون.

المستوى المكون التركيبي يتناول بالدراسة مختلف العلاقات التي تربط عناصر التركيب ببعضها[2] ويمثل هذا المكون الأساس في النحو التوليدي الذي يجمع بين قواعد التصنيف والمعجم ليولد البنية العميقة للجملة بشكل شجري ثم يسلمها للمكون التحويلي الذي يقوم بتحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال عمليات الحذف، والزيادة، والتوسع والاختصار وإعادة الترتيب وغيرها لتتحول إلى أشكال أخرى.

[1] المرجع نفسه، ص55.

[2] سليم بابا عمر وباني عميري، اللسانيات العامة الميسرة علم التراكيب، مرجع سابق ص 55.

➢ المستوى الصوتي (مكون دلالي):

يعمل المكون التفسيري في هذا النموذج على تحديد البنية العميقة حيث يمنح المكون الدلالي تفسيراً دلالياً للبنى العميقة من خلال القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة من أجل إنتاج التمثيل الدلالي المركبي[1]، وهكذا فإن المكون الدلالي هو المرشح الدلالي الذي يفسر البنية العميقة باستخدام قواعد دلالية تجمع المعاني الأساسية للعناصر النحوية المختلفة لينتج تمثيلاً دلالياً مركباً يفسر، المعنى المنطقي الكامل قبل تحويل الجملة إلى أشكال سطحية، وارتباط المكون التركيبي النحوي والدلالة المنطقية في عقل المتكلم المثالي.

وجاء في تعريف أحمد مؤمن أنه "يشتق معنى كل جملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي ويعد هذا المكون عنصراً أساسياً بعد أن أهمله **تشومسكي** من قبل كما في البنى النحوية أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقته"[2] لكنه استدعاه مجددا كعنصر يفسر البنية العميقة ويحدد التأويل الملائم لجملة معينة، وبمعنى آخر المكون النحوي في هذه النظرية هو الذي يحول المكون الدلالي إلى تمثيل دلالي محدد من خلال التفسير.

ونجد كذلك أن المكون الدلالي هو الذي يختص بكل المسائل المتعلقة بالمعنى "فيدرس دلالات العناصر اللغوية ويلتزم بوضع مجموعة قواعد متناهية بإمكانها تحليل الجمل المحتملة واللامتناهية وتقديم التفسير الواضح الذي يشرح كيف يستطيع متكلم اللغة أن يفهم الجمل في لغته"[3]، وبمعنى أوضح المكون الدلالي في هذه المرحلة من النظرية هو الجزء المسؤول عن تفسير المعاني الناتجة عن البنية السطحية للجملة بعد معالجتها نحوياً، حيث يركز على القضايا الدلالية والمعنوية ويدرس العناصر اللغوية مثل الكلمات والتراكيب باستخدام مجموعة محدودة وقواعد متناهية، وهذه القواعد تمكنه من تحليل عدد لا نهائي من الجمل المحتملة مهما كانت معقدة أو غير مألوفة، ويقدم تفسيراً يوضح آلية فهم المتكلم لجمل لغته بشكل طبيعي وتلقائي مما يعطي إجابة لقدرة اللغة البشرية على إنتاج وفهم تعبيرات لا نهائية من مواد محدودة.

---

[1] مازن وعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، المرجع السابق، ص 56.

[2] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع السابق، ص 232.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المرجع السابق ص 139.

ولكي نوضح أكثر لنأخذ على سبيل المثال الجملة التالية[1]:

1- اللهم عبدك يسألك المغفرة.

فبالاستناد إلى تركيب الجملة (1) بمقدورنا القول أن كلمة (عبدك) هنا تعادل ضمير المتكلم فجملة (1) تشترك في المعنى نفسه مع الجملة التالية:

2- اللهم (أنا) أسألك المغفرة.

وبالتالي لا يراد بتاتاً الجملة التالية:

3- اللهم (قلب) عبدك (يوسف يتضرع إليك ويقول أنه) يسألك المغفرة.

مما سبق يتضح أن المكون الدلالي هنا يفسر هذه العناصر اللغوية البسيطة بقواعد متناهية لينتج معنى عميقاً لا نهائيا؛ حيث يدرك المتكلم أن الدعاء يحمل دلالة الاعتراف بالربوبية والتذلل والرجاء في العفو الإلهي الذي يشمل الستر والوقاية من العقاب، مما يفسر قدرة المتكلم على فهم تأثيرها النفسي والروحي فوراً دون تعلم مسبق.

➢ المستوى الصوتي (مكون صوتي):

يسمى هذا المستوى كذلك بالفونولوجي لأنه يختص بدراسة الأصوات، وهو الركن الثالث في النحو التوليدي عند **تشومسكي** وجاء ليكمل دورة اللغة من المعنى المجرد إلى الصوت، ويظهر تحليل الكلام أن الأصوات للغة متتابعة وممتزجة في السياق الكلامي مخارجها متقاربة ومتصلة في الجهاز الصوتي الإنساني بدون حدود مرسومة، ولكن التحليل اللساني يميز الوحدات الصوتية المنفصلة في السياق المتتابع ليعتبر الكلام تتابع وحدات متمايزة، وهذا مبدأ التحليل الفونولوجي الأساسي فهذه الوحدات تحلل الكلام وتمثل الأصوات برموز الأبجدية الفونولوجية العالمية الموحدة، وهذا المكون يقوم بتحديد الصفة الصوتية لجملة مولدة بواسطة القوانين النحوية، وبمعنى آخر فإنه يعمل على الوصل بين

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المرجع السابق ص 140.

تركيب ولده المكون النحوي بإشارة لها تمثيل أو صورة صوتية[1]؛ أي أنه يحدد الخاصية الصوتية للجملة المولدة بواسطة القواعد النحوية ويعمل على الوصل بين تركيبها المنتج من المكون النحوي وتمثيلها بصورة صوتية محددة.

يعرف المستوى الصوتي أيضاً بأنه "المستوى التفسيري الذي يعمل على مستوى البنية السطحية للتركيب"[2] فهو "يشتمل على مجموعة من القواعد الفونولوجية التي تقوم باشتقاق التفسير الصوتي لكل جملة انطلاقاً من بنيتها السطحية ثم كتابتها برموز صوتية عالمية"[3]، وهذا يعني أن الجملة بعد ترتيبها نحوياً تستند إلى قواعد صوتية تحولها إلى أصوات حقيقية تُسمع ثم تكتب بحروف موحدة يفهمها الجميع، ويمكن توضيح طريقة اشتغال المكون الصوتي في هذه النظرية وفق الشكل التالي[4]:

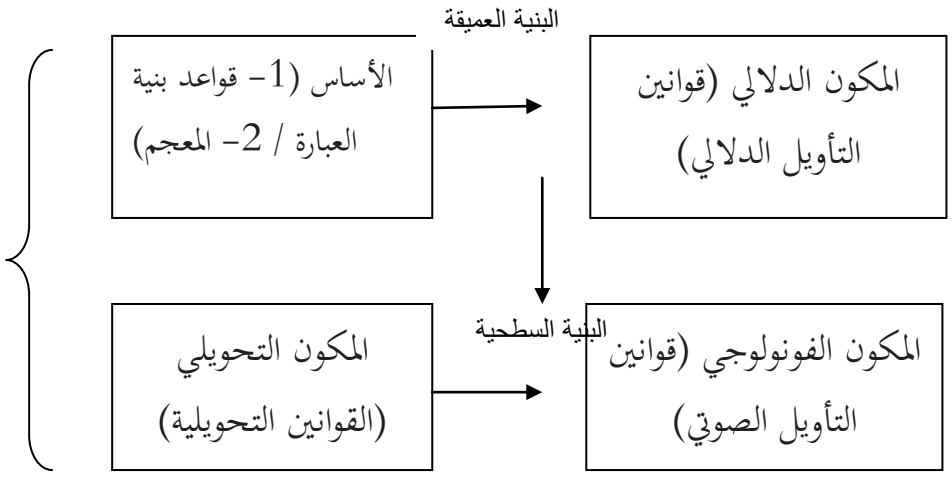

[1] ياسر مُحَمَّد البستنجي، ملامح في النظرية التوليدية التحويلية، دراسات لسانية، مركز اللغات، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 3، العدد 2، جوان 2019 ص 18.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق ص 160.

[3] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع السابق ص 232.

[4] مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2002 ص 63.

3/ المشروع الدلالي لكاتز وفودور 1963:

تندرج فرضية كاتز وفودور ضمن المحاولات التأسيسية في إطار اللسانيات التوليدية لإعادة تعريف طبيعة المكون الدلالي، حيث لا يقتصر هدفها على وصف المعاني بل يتجاوز ذلك إلى تحديد الشكل النظري الذي ينبغي أن تتخذه أي نظرية دلالية علمية؛ إذ يصرح الباحثان منذ البداية بأن عملهما "لا يحاول هذا العمل تقديم نظرية دلالية للغة الطبيعية، وإنما يسعى إلى تحديد الصيغة العامة التي ينبغي أن تتخذها مثل هذه النظرية"[1] الأمر الذي يكشف بوضوح أن المقاربة ليست تطبيقية مباشرة بل هي نظرية تهدف إلى رسم الحدود المفاهيمية والإجرائية للدلالة بوصفها مكوناً ضمن النظرية اللغوية العامة.

لا يكمن إشكال الدلالة في توفير معاني الكلمات وحسب بل يتعلق بتحديد ما ينبغي أن تفسره النظرية أصلاً وكيف يمكن أن تفسره بطريقة منهجية، وينبني هذا المشروع على تصور اللغة بوصفها قدرة ذهنية توليدية حيث يمتلك المتكلم معرفة ضمنية تمكنه من فهم عدد غير محدود من الجمل بما في ذلك تلك التي لم يسبق له أن سمعها، وهو ما يجعل من الضروري بناء نظرية قادرة على تفسير هذه القدرة، وفي هذا السياق يشير كل من **كاتز وفودور** إلى أن "النظرية الدلالية ينبغي أن تفسر قدرة المتكلم على تحديد معنى جملة جديدة (غير مسبوقة)"[2] وهو ما يعرف بمشكلة الإسقاط التي تشكل أحد أكثر الإشكالات تعقيدا في اللسانيات التوليدي؛ إذ كيف يمكن لنظام محدود من القواعد أن ينتج عدداً لا نهائياً من المعاني؟

يجيب الباحثان عن هذا الإشكال من خلال تبني مبدأ "التركيبية" الذي يقتضي أن معنى الجملة يشتق من معاني أجزائها ومن طريقة تركيبها، ولذلك يؤكدان أن أي نظرية دلالية ناجحة يجب أن "تعكس الطابع التركيبي (التأليفي) للمعرفة اللغوية لدى المتكلم"[3]، وفي ضوء هذا التصور لا تُفهم الدلالة بوصفها قائمة على معاني جاهزة بل كنظام قاعدي يعمل على إنتاج تمثيلات دلالية انطلاقاً من البنية التركيبية، ومن هنا يتم تصور المكون الدلالي بوصفه جهازاً تفسيرياً (Interprative

[1]. Cf. Jerrold J. Katz and Jerry A. Fodor, The structure of a semantic theory, Linguistic Society of America, language, Vol 39, No. 2, 1963. P 170.
[2]Ibid, P.172.
[3].Ibid, P.172.

Component) يسند قراءات دلالية إلى التراكيب النحوية بحيث يكون معيار نجاحه هو قدرته على محاكاة الأداء التأويلي للمتكلم؛ إذ ينبغي للنظرية أن تكون قادرة على تحديد عدد قراءات الجملة ومضامينها الدلالية[1] وهو ما يبرز دورها في تفسير ظواهر مثل الغموض الدلالي والتعدد التأويلي.

يقتضي هذا التصور إدماج المعجم داخل النظرية بوصفه مكوناً أساسياً حيث لا يمكن للنحو وحده أن يحدد المعنى بل يجب افتراض وجود مخزون من المعلومات الدلالية المرتبطة بكل مفردة، وفي هذا السياق يقترح كل من **كاتز وفودور** تحليل المعنى إلى وحدات أولية تعرف بـ "المؤشرات الدلالية" Semantic Markers تُستخدم في بناء التمثيلات الدلالية وهو ما يظهر في قولهم: "المؤشرات الدلالية هي العناصر التي تشكل البنية العميقة للمعنى"[2]؛ فهما يريان ضرورة إدراج المعنى المخزون في البنية العميقة للجملة وأن هذه العملية "مستقلة منطقياً عن الاستعمال والسياق، ويمكن اعتبارها نابعة من داخل النظام اللغوي نفسه"[3].

يشير القول إلى أن عملية توليد الجمل أو المعاني هي إجراء بنيوي خالص ينبع من القوانين الذاتية للنظام اللغوي دون الحاجة للاستناد إلى المؤثرات الخارجية أو ظروف الاستعمال الفعلي، وهذا يعني أن التفسير الدلالي يتحدد بشكل كامل داخل النسق اللغوي قبل الوصول إلى مرحلة النطق أو تدخل مقاصد المتكلم في البنية السطحية، وهذا ما يدعم توجه **كاتز وفودور** في عزل الدلالة عن السياق الاجتماعي وتحويلها إلى كفاءة ذهنية مجردة تتعامل مع اللغة كنظام مستقل يفسر ذاته بذاته عبر "السمات المميزة Distinguishers" التي تسمح بالتمييز بين المفردات المتقاربة دلالياً، ويظهر هذا الإطار التحليلي قدرته على تفسير ظواهر دلالية متعددة بشكل أكثر عمقاً كالغموض Ambiguity الذي لا ينظر إليه بوصفه خللاً في اللغة بل بوصفه نتيجة طبيعية لتعدد التمثيلات الدلالية الممكنة داخل النظام، ويظهر ذلك بوضوح في المثال الذي يقدمه **كاتز وفودور**[4]:

-The stuff is light

[1]. Ibid, P.184.
[2]Ibid, P.187 .
[3]John Lyons, Linguistic Semantics: An Introduction, Cambridge University Press, New York, USA, 1995, P. 22
[4]. Ibid, P.188.

1- هذا الشيء خفيف.

تُفهم كلمة Light بمعنى (خفيف / مضيء) وهو ما يدل على أن الجملة الواحدة قد تحمل أكثر من تمثيل دلالي وأن المهمة النظرية هي تحديد هذه التمثيلات بطريقة منهجية، كما يسمح هذا المنهج بتفسير العلاقات بين الكلمات من خلال تحليل السمات الدلالة بحيث يمكن رد الفروق الدلالية إلى اختلافات في البنية الداخلية للمعنى وهو ما يفتح المجال أمام بناء دلالة صورية دقيقة، وبهذا المعنى فإن فرضية **كاتز وفودور** لا تقتصر على إدخال الدلالة إلى النموذج التوليدي بل تعيد تعريفها بوصفها نظاماً من القواعد والتمثيلات يخضع لنفس المعايير العلمية التي يخضع لها النحو، وهو ما يجعلها محاولة رائدة لتحويل المعنى من مجال فلسفي تأملي إلى مجال علمي منظم قائم على التحليل الصوري والتفسير المنهجي.

يستدعي هذا التصور الانتقال من النظر إلى الدلالة بوصفها مجرد "معجم للمعاني" إلى اعتبارها جهازاً منظماً يتكون من مكونات داخلية مترابطة، حيث يميز المنظران بين عنصرين أساسيين هما المعجم Dictionary وقواعد الإسقاط Projection Rules، بحيث يشكل الأول مخزون المعلومات الدلالية الخاصة بالمفردات بينما تتكفل الثانية بتركيب هذه المعلومات لإنتاج تمثيلات دلالية على مستوى الجملة، وفي هذا السياق يؤكدان "أن أي نظرية دلالية لا بد أن تتضمن معجما وقواعد إسقاط " [1]، وهو ما يعني أن المعنى لا يُفهم إلا من خلال التفاعل بين المعلومات المعجمية والآليات التركيبية التي تسقطها على البنية النحوية، ويكشف هذا التصور عن انتقال نوعي للدلالة فبعد أن كان ينظر إليها بوصفها قائمة تعريفات صارت نظاماً إجرائياً Procedural System يعمل وفق قواعد محددة.

أكد كل من **كاتز وفودور** أن المعجم ليس مجرد قائمة كلمات بل هو بنية معقدة تحتوي على معلومات متعددة المستويات تشمل السمات الدلالية والعلاقات بين المفردات والقيود التي تحكم استعمالها، وفي هذا الإطار يعاد تحديد وظيفة المعجم بوصفه مكوناً يفسر تنظيم المعنى داخل النظرية الدلالية، حيث يتم تنظيم "البنية الدلالية داخل المدخل المعجمي والعلاقات الدلالية بين المداخل

[1]. J.Katz,J. Fodor, The structure of a semantic theory, ibid, P.173.

المعجمية"[1] كما تُفهم هذه العلاقات الدلالية بوصفها علاقات شكلية تُبنى من خلال التفاعل بين العلامات الدلالية والمميزات داخل البنية المعجمية؛ إذ "تُجسد العلاقات الدلالية من خلال علاقات شكلية بين العلامات الدلالية والمميزات" [2]، ولذلك فإن إدخال المعجم داخل النظرية الدلالية يهدف إلى تفسير قدرة المتكلم على التمييز بين الجمل المقبولة وغير المقبولة دلالياً حتى وإن كانت صحيحة نحوياً وهو ما يعكس الطابع البنيوي المنظم للمعجم ودوره في تشكيل المعنى داخل النظام اللغوي.

ولا بد من توضيح شيء مهم وهو تحديد الفروق بين المعجم والقاموس فالمعجم جزء من المكون التركيبي لأنه عبارة عن قواعد آلية تعوض المقولات التركيبية النهائية بمفردات المعجم أما القاموس فيدخل في إطار المكون الدلالي أو جهاز التأويل الدلالي لأن مهمته منح المفردات تأويلاً دلالياً، وتأمين المداخل المعجمية المختلفة للمفردة[3]، وهذا يعني أن المعجم يمثل "مخزن" الكلمات بينما القاموس هو "المرجع" الذي يفسر معاني هذه الكلمات بعد وضعها في الجملة، وبما أننا قلنا القاموس يمدنا بمداخل معجمية فيحتوي على ما يلي:

أ-السمات التركيبية: وهي التحديد المقولي للمفردة، وقد تكون هذه السمات أصلية أو فرعية فالمفردتان "عين" و "عقرب"، مثلاً من سماتهما الأصلية أن كلا منهما اسم، ومن سماتهما الفرعية أنهما يندرجان ضمن خانة المفرد.

[1]Ibid, P.184.

[2]. Ibid, P.186.

[3]ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب - الدار البيضاء، ط1، 2000م، ص 60 - 61.

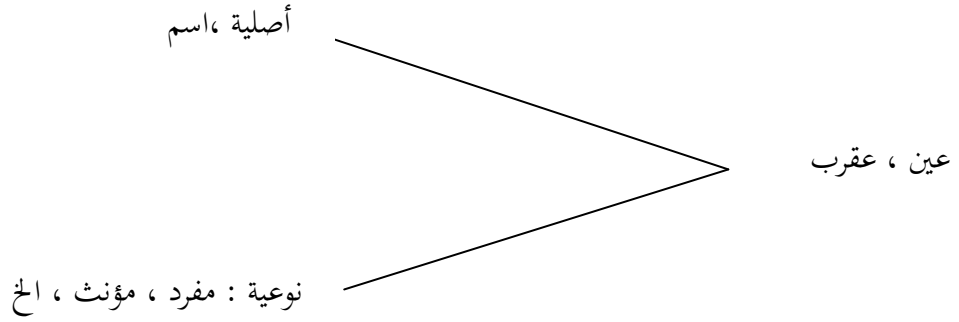

ب- السمات الدلالية: تحدد هذه السمات المحتوى الدلالي للمفردة، ومعلوم أن الألفاظ قد تجمع عدد من السمات وقد تفترق في سمات أخرى، ويمكن أن نجد الأولى بكونها سمات جامعة وتسمى الثانية بكونها سمات مانعة[1].

تطرح مسألة قواعد الإسقاط بوصفها آلية مركزية في النظرية حيث تعمل هذه القواعد على نقل المعلومات الدلالية من المستوى المعجمي إلى مستوى الجملة عبر الاعتماد على البنية التركيبية التي يولدها النحو، وهو ما يرتبط مباشرة بمشكلة الإسقاط Projection Problem التي يطرحها **كاتز وفودور** حين وضحا قصور النحو في تفسير المعنى، وأكدا أن قدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة وفهمها تظهر "عند الحد الذي ينتهي فيه النحو" [2] أي عند النقطة التي يتوقف فيها عن تقديم التفسير مما يستدعي بالضرورة البحث عن مستوى آخر هو الدلالة، ويبين القول أن الفرق لفهم هذا النقص هو مقارنة العلاقات النحوية بعلاقات الدلالية، حيث يلاحظ الباحثان أن النحو يقدم نفس التحليل البنيوي لجمل مختلفة دلالياً وفي المقابل يقدم تحليلات بنيوية مختلفة لجمل لها المعنى نفسه كما هو الحال في المثال التالي:

- عضَّ الكلبُ الرجلَ

- عضَّتِ القطةُ المرأةَ

[1] المرجع نفسه، ص 61.

[2] Katz, Fodor, The structure of a semantic theory, Op.cit, P.173.

من جهة أخرى:

- عضَّ الكلبُ الرجلَ

- تعرَّضَ الرجلُ للعضِّ من قِبَلِ الكلبِ

وهو ما يثبت أن البنية النحوية لا تكفي وحدها لتحديد المعنى وأن العلاقة بين الشكل والمعنى ليست علاقة تطابق مباشر بل علاقة غير متماثلة تحتاج إلى مستوى تفسيري إضافي، ويؤكد الباحثان أن وصف البنية "بمعزل عن سياقاته المحتملة في الخطاب اللغوي أو السياقات غير اللغوية هو ما يميز عمل النحو" [1] لأن المتكلم المتمكن قادر على إنتاج الجمل وفهمها دون الرجوع إلى السياق، مما يجعل النحو نظاماً مستقلاً يعالج البنية فقط دون الدلالة لكنه في الوقت نفسه غير كافٍ لتفسير المعنى، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مكون دلالي مستقل نسبياً وظيفته تفسير ما يعجز النحو عن تفسيره، أي الانتقال من البنية الشكلية إلى البنية الدلالية، ويؤدي هذا التحليل إلى تعزيز فكرة أن قواعد الإسقاط هي الآلية المسؤولة عن منح الجملة تأويلاً دلالياً شاملاً وذلك من خلال عمليات الضم والملغمة Amalgamation حيث يتم دمج دلالات المفردات المستقلة المكونة للجملة ببعضها البعض للحصول على معنى كلي يتجاوز مجرد رص الكلمات[2]، بمعنى أن قواعد الإسقاط هي "المهندس" الذي يشرف على عملية دمج معاني الكلمات داخل القالب النحوي لضمان إنتاج جملة مفهومة ومنطقية، وتخضع عملية الضم لشروط ثلاثة:

– **قيد تركيبي**: تتم عملية الضم حسب سلمية العلاقات التركيبية فيكون الضم صاعداً انطلاقاً من الرموز الموجودة في قاعدة الشجرة التركيبية وصولاً إلى بعض المقولات العليا.

– **قيد دلالي**: ينبغي أن تكون المداليل المضمومة إلى بعضها متلائمة إذ لا يمكن أن ننضم إلا المداليل التي تتلاءم، وبهذا يتم انتقاء (أو فرز) مداليل المفردات على مستوى قواعد الإسقاط التي تسقط المعلومات الموجودة في المعجم على المستوى التركيبي، مع العلم أن القراءات قد تتعدد وكمثال على ذلك نأخذ مثلا اللفظ (عقرب) الذي تتغير دلالته وفقا لشرط ملاءمة معاني الألفاظ المصاحبة له في

[1].Ibid, P.173.

[2]ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، المرجع السابق، ص 64.

الجملة، فقد يدل اللفظ على العقرب الكائن السام وقد تحتمل دلالته جزءا ميكانيكيا من أجزاء الساعة كما قد يعني اللفظ برجا فلكيا، ويقدَّم هذا بانتقاء قراءة واحدة تسند إلى الجملة فمثلا إذا اقترن اللفظ (عقرب) باللفظ (لسعة) فسيكون المعنى متعلقا بالكائن السام تحديدا وتقصى باقي الاحتمالات الدلالية.

عقرب: (عقرب الساعة / الحشرة السامة / البرج الفلكي)

– قيود الانتقاء: نوقش هذا الشرط كثيراً(...) وقد وضعت هذه القيود على عملية الضم(...) وبذلك فقيود الانتقاء ذات طبيعة تركيبية[1]، وعملية الضم تقوم على تلازم قيد التركيبي والشرط الدلالي حيث تتولى قواعد الإسقاط مهمة بناء المعنى صعوداً من الكلمات المنفردة إلى الجملة الكبرى شريطة تحقيق التلاؤم بين المفردات، وتتدخل قيود الانتقاء هنا كحارس للمنطق اللغوي حيث تقوم بفرز المداليل وتصفية الالتباس في الألفاظ المشتركة – كما في مثال "العقرب" – لتستبعد المعاني غير المتوافقة سياقياً وتبقي على تأويل واحد صحيح مما يضمن إنتاج جمل سليمة نحوياً ومنسجمة دلالياً.

من خلال هذا التكامل تتحدد العلاقة بين المكون الدلالي والمكون التركيبي داخل النموذج التوليدي؛ حيث لا تُفهم الدلالة بوصفها مستقلة تماماً ولا بوصفها تابعة كلياً بل بوصفها جهازاً تفسيرياً يعتمد على ناتج التحليل النحوي، وهو ما ينسجم مع الطرح العام الذي يؤكد أن الهدف من النظرية ليس تقديم وصف مباشر للمعنى بل تحديد شكلها العام، ومن هنا فإن الدلالة تُبنى على أساس البنية العميقة حيث يتم تفسير التراكيب على مستوى مجرد يسبق التحقق السطحي، وهو ما يجعلها جزءاً من النظام المعرفي الذي يمكن نمذجته.

[1] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، المرجع السابق، ص 62 – 63 – 64.

يؤدي هذا التصور إلى إعادة تعريف الدلالة بوصفها نظاماً صورياً قائماً على قواعد خاصة تتحكم في عملية الضم من خلال تطبيقها على التمثيلات التركيبية، وهو ما يسمح بتفسير الكفاءة اللغوية بوصفها قدرة على توليد وتأويل عدد غير محدود من الجمل، كما أن هذا النموذج يكشف عن طابعه التجريدي؛ حيث يفترض إمكانية تحليل المعنى داخل النظام اللغوي نفسه دون الرجوع إلى السياق الخارجي[1]، وهو ما يمنحه قوة تفسيرية لكنه يفتح المجال أيضاً لانتقادات لاحقة، وبناء على ذلك يمكن القول أن فرضية **كاتز وفودور** لا تتعلق فقط بتقديم أدوات لوصف المعنى بل تؤسس لنموذج نظري متكامل يجعل من الدلالة مكوناً مركزياً داخل النظرية اللغوية ينهض على الاحتكام للمعجم اللغوي وقواعد الإسقاط والسمات الدلالية، ويسعى إلى تفسير الغموض وتفادي التناقض دون الخروج عن الإطار الصوري الدقيق، وهو ما يجعلها من أهم المحاولات في تحويل المعنى إلى موضوع علمي قابل للتحليل المنهجي.

[1] Katz ,Fodor,Ibid,P181

الفصل الثاني

تحولات المكون الدلالي في النظرية التوليدية من الدلالة التوليدية إلى البرنامج الأدنــوي.

1- الدلالة التوليدية وأسبقية المعنى على التركيب.

2- المكون الدلالي في البرنامج الأدنوي

اعتبار الدلالة (الواجهة المنطقية) جزءا من الكفاية اللغوية

تمهيد:

في أوج الستينات حين كان **تشومسكي** يعيد النظر في التصورات اللسانية المتعلقة بمشروعه التوليدي التحويلي ظهرت انتقادات جديدة صاغها تلاميذه المقربون من أمثال بول بوستال(P.Postal,1936) ، تشارلز فيلمور (C.Fillmore,1929-2014)، جون روس(J.R.Ross ,1938-2025)، جيمس ماكولي (J.D. McCawley ,1938-1999) إيمون باخ (E.Bach,1929-2024)، جورج لايكوف (G. Lakoff ,1941) وغيرهم[1] وقد كانت معظم هذه الانتقادات ترتكز على مركزية "البنى النحوية" والعميقة في الدرس التوليدي التحويلي، وترى أن الدلالة التوليدية لم تكن مجرد خلاف فكري بل هجوم مباشر على أساس النظرية، فقد ادعى هؤلاء أن الدلالة هي البنية الأصلية الوحيدة التي تتحول عبر تحويلات مباشرة إلى ظاهرة لغوية، ودون الحاجة لبنى تركيبية مجردة خفية.

استدعى **تشومسكي** المكون الدلالي في النظرية المعيارية أو الموسعة كمواجهة تكتيكية أو استراتيجية خاصة ليشكل جزءاً مكملاً لاحقاً ومفسراً البنية النحوية الأصلية دون أن يلغي أبنيتها محققاً توازناً مذهلاً بين الصوت والمعنى في هندسة الجملة، ليتصاعد الرد إلى قمته التاريخية في البرنامج النحوي التوافقي أو ما يطلق عليه أيضاً بالبرنامج الأدنوي حيث أعاد صياغة النظرية بأكملها بدمج الدلالة كمبادئ عالمية ومتغيرات لغوية محددة، وهنا اندثر النحو بشكل مطلق لأن الدلالة صارت متكاملة مع تركيب أولي مرسوم في العامل اللغوي مثبتاً أن البشر يحملون برنامجاً نحوياً فطرياً يتفوق على كل محاولة لتأويل ذات معنى مطلق.

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، مرجع سابق، ص 123 - 124.

1. الدلالة التوليدية واسبقية المعنى على التركيب :

في أواخر الستينيات وبعد أن أدرج **تشومسكي** المكون الدلالي كعنصر تفسيري للبنية العميقة بحكم أن النحو أو التركيب هو الأولى لأنه المسؤول عن توليد الجمل ثم يفسرها المكون الدلالي انتقده تلاميذه لأنهم يرون أن الدلالة (المعنى الفصيح) أولى من النحو لأن البنى الدلالية تتحول مباشرة إلى سطح نحوي عبر تحويلات دون حاجة لبنى نحوية مجردة، وهذه الخلافات قادت إلى إنشاء نظرية الدلالة التوليدية التي يمكن "اعتبارها" بداية ظهور التصورات التي تنتسب لأصحاب الدلالة التوليدية.

تعد الدلالة التوليدية خلاصة أعمال كثير من اللسانياتيين التوليديين التحويليين الذين انتقدوا بشدة بعض الأسس النظرية الواردة في تصورات تشومسكي "[1]، وقد ركزت هذه النظرية على النقاط التالية[2]:

- ترسيخ البنية العميقة لتقترب أكثر من التمثيل الدلالي.
- توسيع العملية التحويلية لتسهيل الاشتقاق من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- تقليص القواعد الدلالية التفسيرية وربطها بالتمثيلات الدلالية.
- التركيز على الظواهر التي تتطلب آليات وصفية قوية وعلى استعمال قواعد شاملة.

وفي هذا القول تتجلى المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدلالة التوليدية والتي ترى أن الدلالة أسبق من النحو، فقد أراد أصحاب الدلالة التوليدية جعل البنية العميقة أكثر عمقاً بحيث لا تكون نحوية فقط بل تكون هي نفسها المعنى أو التمثيل المنطقي، وبعدما جعلوا هذه الأخيرة عميقة جداً أصبح الممر للوصول إلى البنية السطحية (الجملة المنطوقة) فأرادوا أن يحولوا تلك الأفكار المجردة والرموز المنطقية إلى كلمات وجمل مرتبة، وخلافا لتشومسكي الذي ذكر أن "القواعد التفسيرية" تعتمد في نهاية العملية لتشرح معنى الجملة، رفض أصحاب الدلالة التوليدية هذه الفكرة لأنهم يرون

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، مرجع سابق، ص 123.

[2] نسيمة شمام، النظريات الدلالية في القواعد التوليدية التحويلية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة مُحَّد خيضر – بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص 103.

أن المعنى هو الأصل الذي يقوم عليه بناء منه الجمل، وقررو دمج النحو والدلالة في نظام واحد لأن المعنى ليس مفسراً للجملة بل مولداً لها.

لقد أراد المنظرون في الدلالة التوليدية أن تكون نظريتهم قادرة على تفسير كل شيء في اللغة حتى الظواهر المعقدة التي عجز عنها **تشومسكي** الذي اعتبر النحو أسبق من الدلالة بحيث يقول بأن النحو يتناول المبادئ والعمليات التي بها تُبنى الجمل في اللغات المختلفة، وتستهدف الدراسة النحوية العامة بناء نظام قواعد يمكن اعتباره وسيلة من وسائل إنتاج جمل اللغة التي قيد التحليل[1]، و"هذا القول يوضح أن النظام النحوي هو دائماً الأساسي للإنتاج وأن المعنى (الدلالة) يأتي لاحقاً ليفسر ما أنتجه هذا النظام، ولتوضيح وجهة نظره قدم **تشومسكي** مثالا في كتابه "البنى النحوية"يوضح أسبقية النحو على الدلالة جاء فيه: لنفرض أن أحد اللغويين مهتم بمعرفة ما إذا "metal" و "medal" متمايزان من الناحية الفونيمية في بعض اللهجات الإنجليزية فهو لن يبحث في معنى هاتين الكلمتين طالما أن مثل هذه المعلومات لا علاقة لها بالهدف الذي يريد تحقيقه"[2]، ففي هذا الوضع سيتفطن لشيء واحد هو أن الكلمتين متشابهتن من الناحية الصوتية وليس من الناحية الدلالية.

تحدد الجملة بالمعنى النحوي الأول، وهذا المعنى النحوي الأول له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته، وهو الذي يتكفل ببيان هذا التدرج فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلاً، والجملة التي ينكسر فيها النظام النحوي انكساراً غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين لا تعد جملة مقبولة لا نحوياً ولا دلالياً، فالصحة الدلالية هنا مشروطة بالصحة النحوية"[3] لأن الكلمات في معزل عن النحو ليست سوى كائنات هلامية تفتقر إلى كينونة المعنى وجودته ومن هذا المنطلق الصارم يتبين

[1] نويل يوسف، البنى النحوية، المرجع السابق، ص 126.

[2] سؤيل يوسف، البنى النحوية، المرجع السابق، ص 42.

[3] مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي–الدلالي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1420هـ – 2000، ص 54 – 58.

لنا أن الصحة الدلالية عند **تشومسكي** مشروطة بالصحة النحوية؛ فالنحو هنا لا يشغل دور الخادم المطيع للمفردات بل هو المحرك الرئيس الذي يسمح للدلالة بالمرور إلى وعي المتلقي.

لقد وجدت هذه الرؤية تجلياتها القصوى في الفكر اللساني المعاصر عند **تشومسكي** الذي أحدث ثورة عقلانية حين قرر استقلال النظام النحوي وأولويته في كتابه البنى النحوية حيث يقول: "اعتقد لا مناص من القول أن نظام القواعد مستقل عن المعنى، وأن النماذج التي تعتمد على الاحتمال لا تعطينا نظرة ثاقبة في بعض المسائل الأساسية للبنية النحوية"[1] وقد برهن أن اللغة لا تولد من ركام الألفاظ بل من صرامة القواعد، وحتى لو نطقنا بجملة مستحيلة عقلياً لكنها صحيحة نحوياً كما في مثال:"الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة"؛ فإن العقل البشري يمنحها اعترافاً لغوياً بصحتها تركيبيا بينما يرفض حتى أرقى الكلمات المعجمية إذا عجزت عن الانضباط داخل الإطار النحوي، وبناءً عليه يتحول المكون التركيبي في هذا السياق من مجرد قواعد صارمة إلى جهاز توليدي يمنح المفردات شكلها ووظيفتها وحقها في التفاعل داخل السياق.

قد يوهم مصطلح "الدلالة التوليدية" المتلقي بانتصار المنظرين للمعنى إلا أن هذه النظرية لا تولي الجانب الدلالي الأولوية القصوى كما يتبادر إلى الذهن من أول وهلة وإنما تعزز فكرة أن النحو هو الموجه الذي يحدد **دلالات الكلمات**، فالتجديد الأساسي الذي قدمته الدلالة التوليدية هو أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية كما هو الحال عند **تشومسكي** بل بتوليد بنية دلالية مجردة تمنح التمثيل الدلالي، ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحولات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم إلى أن يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية"[2]، ويمكن تمثيل هذا القول من خلال الشكل التالي:

[1] يوئيل يوسف، البنى النحوية، المرجع السابق، ص 24.

[2] عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، كانون الأول (ديسمبر) 1985 / ط2 شباط (فبراير) 1988، ص 61.

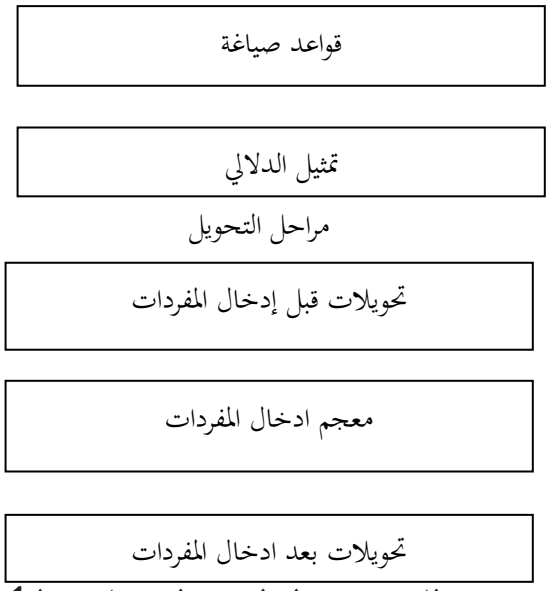

عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية التحويلية، ط1، 1985، ص 62.

يوضح هذا القول أن عملية بناء الجملة في العقل لا تبدأ بتوليد النحو الصافي بل تبدأ بالفكرة أو المعنى الذي يريد المتحدث إيصاله وهو ما يسمى بالبنية الدلالية؛ فالمتكلم يجسد في ذهنه المضمون أولاً ثم يقوم العقل بتحويل هذا المضمون عبر قوالب لغوية ويختار له الكلمات المناسبة من المخزون الذهني(المعجم) لتنشأ الجملة في صورتها المسموعة أو المكتوبة (البنية السطحية) وباختصار هذا التصور يجعل من المعنى هو المحرك الأساسي للغة وليس مجرد نتيجة تابعة للقواعد النحوية.

في البداية سار تلاميذ **تشومسكي** على نهجه الفكري لكن بعد أن قدم مخططين أساسيين الأول في كتاب "البنى النحوية" والثاني في كتاب "جوانب من نظرية النحو" وكلاهما اتسم بدرجة من التعقيد، بدأ التوجه يختلف فقد رفض تلاميذه فكرة "البنية العميقة" ورأوا فيها تمثيلاً مباشراً للمعنى وكان المخطط الثاني الذي عرضه في النموذج الثاني هو الشرارة الحقيقية للصراع؛ إذ اعتقدوا أن الأسبقية للدلالة بينما أصر **تشومسكي** على أن النحو هو القوة المولدة الوحيدة وأن المعنى ليس سوى عنصر تفسيري تابع.

المخطط التالي يوضح هذين النموذجين اللذين فجرا حروب اللسانيات بين الأستاذ وتلاميذه بحيث أدت إلى انقسامات عميقة داخل هذا الحقل العلمي كما جاء في كتاب "حروب اللسانيات"[1] للعالم **راندي هاريس(R.A.Harris,1956)** الذي يرى أن نموذج "جوانب النظرية التركيبية" يعتبر أكثر تفصيلاً من الناحية التقنية وربما أكثر تعقيداً من نموذج "البنى النحوية" ولكن ثمة تشابك من القواعد المختلفة وقدر من التشعب، والمقصود أن نموذج البنى النحوية يبدو بسيطاً من الخارج لكنه في الواقع يخفي تعقيداً قوياً في الداخل، وهناك مقولة العبارة التي وضحت أنه سهل بحيث قال عنه "بساطته مخادعة "فيتسم بخدعة "المبسط والمنغلق"؛ أي أنه من الخارج كان يبدو أنه سهل وبسيط ولكن بمجرد إحاطة اللغويين لمحاولة تطبيقه وجدوا كتلة متشابكة من القواعد غير المنظمة، بمعنى أكثر القواعد التي لا يضبطها نظام محكم، وانطلاقاً من ذلك سأعرض المخططين اللذين سبق ذكرهما لتوضيح الفروق بين النموذجين وكيف أسهما في حرب اللسانيات.

المخطط الأول: قواعد البنى النحوية .

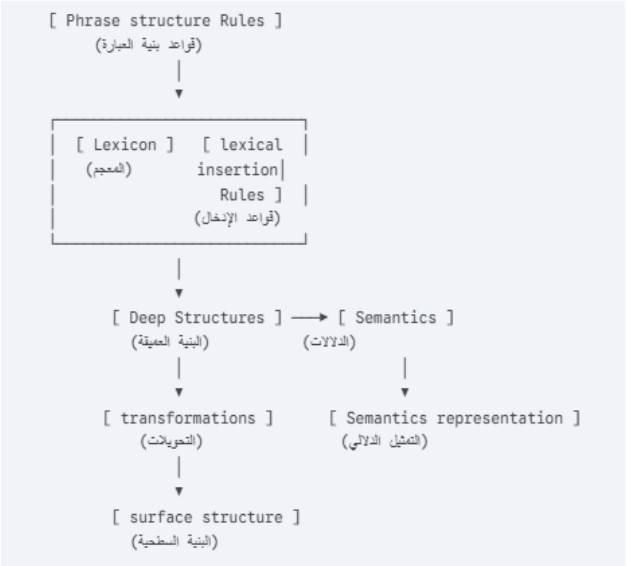

[1] . Randy Alan Harris, The linguistics wars, Oxford university press, 1995.

انطلاقاً من هذا المخطط الذي يجسد تطور النموذج التوليدي عند **تشومسكي** من تصور نحوي صرف إلى بناء نظري أكثر تركيباً يستوعب المكون المعجمي والدلالي، ويتضح أن التحليل اللغوي لم يعد يقتصر على وصف البنية السطحية للجملة بل أصبح يسعى إلى الكشف عن المستويات العميقة التي تسهم في بناء المعنى، غير أن هذا التطور كما ظهر في نموذج "جوانب النظرية التركيبية" لم يحسم العلاقة بين النحو والدلالة بقدر ما أعاد طرحها في صيغة أكثر تعقيداً خاصة فيما يتعلق بطبيعة البنية العميقة ووظيفتها، ففي حين يعتبر **تشومسكي** البنية العميقة تمثيلاً تركيبياً يحال إلى المكون الدلالي من أجل التفسير برزت اتجاهات نقدية وعلى رأسها موقف **جورج لايكوف** الذي رأى أن هذا التصور يبقي المعنى في المرتبة الثانية ويجعل منه مجرد نتيجة لاحقة للبنية النحوية، ومن هنا دعا **لايكوف** إلى إعادة النظر في هذا الأساس النظري مقترحاً أن "البنية العميقة يجب أن تكون بنية دلالية"[1]؛ أي أن البنية العميقة ينبغي أن تفهم بوصفها بنية دلالية أولية في المقام الأول كونها تتضمن العلاقات المنطقية والمفاهيمية التي تشكل مضمون الجملة وأن التراكيب السطحية ليست إلا تمثيلات مختلفة لهذا المعنى عبر القواعد التحويلية كما استند في ذلك إلى خصائص يلخصها فيما يلي:

أ – تمثل العلاقات النحوية الأساسية مثل:**الفاعل – المفعول به** في هذا المستوى مساوية للفئات النحوية الأساسية مثل: **]الجملة S، المركب الاسمي NP، المركب الفعلي VP، الاسم N، الفعل [V** فإن تصور البنية العميقة يحدد ضمناً الجملة البسيطة أو الجملة البسيطة التي لا تحتوي جملة أخرى.

ب – يمكن صياغة التعميمات الصحيحة المتعلقة بقيود الانتقاء وعلاقات التلازم.

ج – تسند العناصر المعجمية إلى فئاتها المناسبة في هذا المستوى مع التأكيد على أن التمثيل الدلالي للجملة يتحدد بالبنية العميقة التي تعرّف قواعد التفسير الدلالي .

[1] م. ب. د. أف. آر. بالمرن، معيد عبد الحليم ماشطة، علم الدلالة، حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 142.

د – تشكل البنى المحددة في هذا المستوى المدخل لقواعد التحويل[1] حيث تتلخص رؤية **لايكوف** في أن البنية العميقة عند **تشومسكي** ليست مجرد نظام نحوي آلي بل هي المخزون الذهني الذي يتدرج مع بنية اللغة بالمنطق، وفي هذا الإطار يتم توزيع الأدوار الصوتية والأساسية وإدخال المفردات في صورتها الأولية (الجملة النواة)، ثم تتدخل قيود الانتقاء لتعمل كمرشح عقلي يمنع صياغة جمل متنافرة منطقياً مما يثبت أن سلامة المعنى تسبق سلامة الشكل، وبما أن التمثيل الدلالي للجملة يحدد بالكامل في هذه المرحلة قبل خضوعه لأي تحويلات سطحية فقد استنتج **لايكوف** أن الدلالة هي القوة التوليدية الحقيقية والمحرك الأول للغة، فالبنية العميقة هي المصدر التأسيسي الذي يجهز فيه المعنى مكوناته المعجمية والدلالية، وما القواعد النحوية إلا أدوات إجرائية (input) تصوغ المعنى في صورته النهائية، وليبرز موقفه أكثر قام بتحليل الجملتين التاليتين:

– 1سيمور قطع السلامي بالسكين

– 2سيمور استعمل سكيناً لقطع السلامي.

لقد أتى بهاتين الجملتين ليبرز فكرة أساسية في تحليل **تشومسكي** وهي أن الاختلاف الظاهري بين الجمل لا يعني اختلافاً في البنية العميقة، فبالرغم من أن الجملتين 1 و 2 تختلفان من حيث الصياغة والتركيب السطحي إلا أنهما تتضمنان نفس العلاقات النحوية والدلالية كما تخضعان لنفس القيود الانتقائية أي أن عناصر (**الفاعل – الفعل – المفعول – الأداة**)مستوفا، وقد بين **لايكوف** من خلال مجموعة من الاختيارات مثل: (الحذف – التعويض – زيادة ما) أن الجملتين تتشابهان في بنائهما التركيبي مما يدل على أنهما تنبثقان من بنية عميقة واحدة، غير أن هذه العلاقات العميقة لا تظهر بشكل مباشر في البنية السطحية لأن كل جملة صيغت بطريقة مختلفة، وهذا ما يبرز

[1]: George Lakoff ,Instrumental Adverbs And The Concept Of Deep Structures. Foundations Of Language ,Vol.4, No.1, 1968, P.04 .

دور التحليل التوليدي في الكشف عن البنية العميقة التي تحمل المعنى الحقيقي خلف اختلاف الأشكال الظاهرة ولتوضيح هذا التحليل بصورة أدق يمكن تمثيل هاتين العمليتين في شكل مخططين يبينا البنية العميقة والبنية السطحية لكل منهما على النحو الآتي[1]:

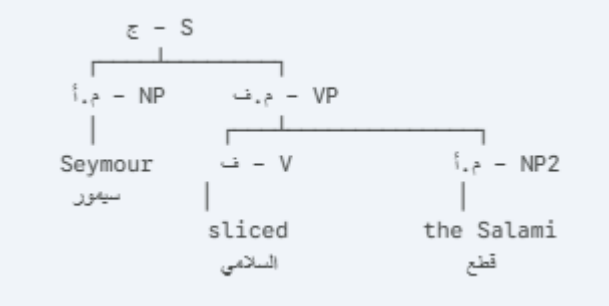

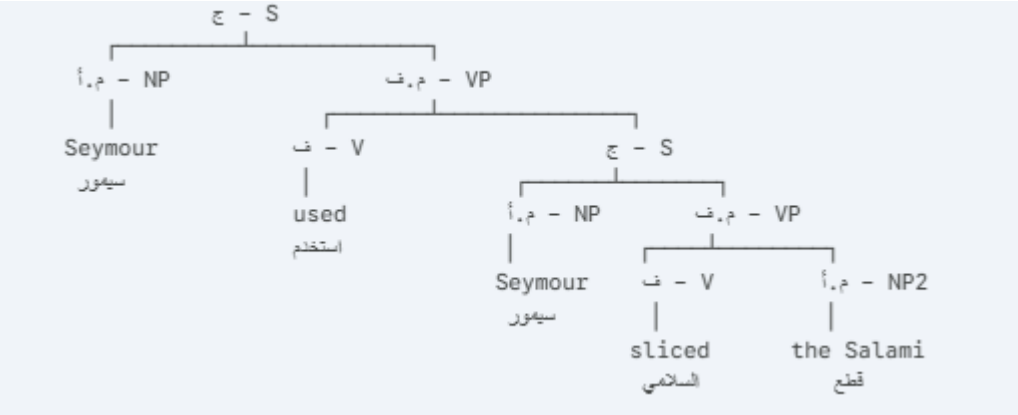

المخططان يمثلا الجملتين 1 و 2 وفق التحليل التوليدي ويكشفا عن طبيعة العلاقات النحوية في البنية العميقة لكل منهما، ففي المخطط الأول تظهر الجملة في صورة بنية يمكن أن تحتمل أكثر من ارتباط تركيبي؛ إذ يمكن أن تتعلق كلمة **السكين** بالفعل "قطع" بوصفها أداة ترتبط بالمفعول "السلامي" مما ينتج المجال لتعدد التأويلات الدلالية أما المخطط الثاني فيظهر تنظيماً أوضح للعلاقات حيث تفصل "الأداة السكينا" عن الفعل وترتبط به بشكل مباشر كما تحدد غاية الفعل من خلال "لفع السلامي" وهو ما يجعل البنية العميقة أكثر تحديداً ويزيل الغموض ومن خلال هذين التمثيلين يتضح أن اختلافاً في البنية السطحية يؤدي إلى اختلاف في وضوح العلاقات داخل البنية العميقة

[1].Ibid, P .04.

بحيث يرى **لايكوف** أن هذين المخططين مفيدان شكلياً لكنهما لا يفسرا المعنى الحقيقي؛ لأن اللغة في نظره ليست مجرد بنية شكلية بل نظام إدراكي مرتبط بالعقل والتجربة وليس بقواعد مجردة فقط.

يؤكد **جورج لايكوف** على أسبقية المعنى وتجذره في التجربة الإنسانية من خلال مفهوم التجسيد المفاهيمي Conceptual Embodiment حيث يرى أن خصائص الفئات الذهنية (المعاني) هي نتاج مباشر للقدرات البيولوجية البشرية، ولخبرة التفاعل مع البيئة المادية والاجتماعية نافياً بذلك أن تكون المفاهيم (الدلالات) مجرد رموز مجردة أو مستقلة عن طبيعة الجسد وخبراته الحية[1]، ولم يكتفي بإثبات أن المعنى نابع من الجسد بل أكد على أسبقيته الإجرائية عبر مفهوم التجسيد الوظيفي Functional Embodiment لأن الإنسان في تصوره يستخدم المفاهيم (الدلالات) بشكل آلي وتلقائي في حياته اليومية قبل أن يخضعها للتحليل الفكري أو القواعد النحوية مما يجعل الدلالة وظيفة حيوية سابقة على البناء النحوي الواعي[2].

يفيد هذا القول أن المعنى لا يُبنى داخل اللغة بل ينشأ من التجربة الجسدية المباشرة للإنسان إذ توظف المفاهيم بشكل تلقائي في الحياة اليومية قبل أن تخضع لأي تحليل واعٍ أو تنظيم نحوي، مما يجعل الدلالة نشاطاً إدراكياً سابقاً على البنية اللغوية، كما يبين بالاشتراك مع (**Mark Johnson,1949**) أن النظام المفاهيمي للإنسان ذو طبيعة استعارية، وأن المفاهيم التي تنظم التفكير والسلوك تبنى على إسقاطات إدراكية متجذرة في الخبرة، بحيث إن النظام المفاهيمي الذي يوجه الفكر الإنساني يقوم في جوهره على الاستعارة[3]، وهذا يدل على أنه يمهد لنقد عميق لمفهوم البنية العميقة كما صاغه **تشومسكي** باعتباره نموذجاً يفصل بين المعنى والبنية في حين أن العلاقة بينهما – في نظر **لايكوف وجونسون** – علاقة تلازم وتكامل ترى أن المعنى هو الأساس الذي تقوم عليه البنية اللغوية لا مجرد عنصر تابع لها.

[1] Lakoff, G, Women, fire, and dangerous things, what categories Reveal about the mind, the university of chicago press, chicago and london, 1987, p 12
[2] Lakoff, George, Women, and fire, and dangerous things, p 12
[3] Lakoff, George, and Mark Johnson, Metaphors we live by, chicago: university of chicago press, london, 1980, p 03

لم يكن النقد الذي وجه إلى النظرية التوليدية مجرد مراجعة جزئية لبعض مفاهيمها الإجرائية بل شكل تحولاً عميقاً في النظر إلى طبيعة العلاقة بين النحو والدلالة خاصة في ما يتعلق بمكانة المعنى داخل التحليل اللغوي، إذ قام التصور التوليدي في صيغته الكلاسيكية على افتراض ضمني يجعل من البنية النحوية المستوى التأسيسي الذي تشتق منه باقي المستويات، في حين تتعامل الدلالة بوصفها مكوناً لاحقاً يتولى تفسير البنى الرئيسية بعد اكتمالها، غير إن هذا التصور سرعان ما واجه سلسلة من الانتقادات التي كشفت عن محدوديته وأبرزت أن المعنى لا يمكن اختزاله في وظيفة تفسيرية تابعة بل يمثل عنصراً بنيوياً يشارك في تشكيل البنية اللغوية ذاتها، ومن هنا ظهرت محاولات لإدماج الدلالة في صلب التحليل، وفي هذا الإطار يبرز إسهام **تشارلز فيلمور** من خلال تحليله ما يسميه بالفئات الخفية أو المستترة **Covert Categories** أو تلك التمييزات الدلالية التي تظهر لها علامات إعرابية واضحة[1]، إنها تلك العناصر التي لا تظهر في البنية السطحية ولكنها تؤثر في تنظيم العلاقات النحوية وتوجيه القواعد النحوية، مما يجعل المعنى الخفي هو المحرك الحقيقي للتركيب الظاهر[2]، ولا يقف هذا التصور عند الكشف على الأبعاد غير الظاهرة، بل يمهد للانتقال إلى مقاربة أكثر تحديداً تسعى إلى ضبط هذه العلاقات داخل بنية الجملة، وهو ما يتجسد في تصور النحو الدلالي أو قواعد الحالات **Case Grammar** التي يعتبرها قواعد عامة تتعلق بالعلاقات الحالية في كل جملة، وربما في كل اللغات الطبيعية ومن مبادئها:

- أن ترتيب الحالات يحدد معنى الجملة ويؤدي إلى اختيار الفعل.
- إن حالة معينة لا يمكنها أن تظهر إلا مرة واحدة في الجملة الواحدة.
- ما يبدو من الحالات المتتابعة في الجملة الواحدة هو في البنية العمية حالات مختلفة.

[1]Fillmore, C. J. (N. D) Form And Meaning In Language, Retrieved From Linguistics, Berkeley, Edu. P. 24

[2]مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، المرجع السابق، ص 133

- عدم حصر مفهوم الحالات الإعرابية في اللغات ذات الحالات الإعرابية أو العلامات الإعرابية التي تبين هذه الحالات، وبالتالي ينبغي حسب **فيلمور** التمييز بين الحالة **Case** والشكل الحالة **Form Case** فالحالة علاقة ضمنية تحتية ذات طبيعة تركيبية دلالية تظهر سطحياً عن طريق أشكال إعرابية أو بواسطة حروف أو يعبر عنها بواسطة تقديم أو تأخير بعض العناصر داخل الجملة.
- الحالات الظاهرة كلية تعرفها كل اللغات لأن تحقيقها يختلف من لغة إلى أخرى.

الجملة في تصور **فيلمور** ليست مجرد ترتيب شكلي للكلمات بل هي تمثيل لعلاقات دلالية عميقة تربط بين الفعل ومشاركيه؛ فكل جملة تتكون من مجموعة "حالات" تحدد الأدوار التي تؤديها العناصر داخل الحدث اللغوي، مثل من قام بالفعل، ومن وقع عليه، وأي وسيلة تمت، وهذه الحالات هي التي تنظم بنية الجملة من الداخل بحيث إن اختلاف ترتيبها أو نوعها يؤدي إلى اختلاف نوع الجملة نفسها؛ بل وقد يفرض اختيار فعل معين دون غيره كما يؤكد أن هذه الأدوار لا تتكرر اعتباطاً لأن كل عنصر يحمل وظيفة دلالية محددة داخل البنية، ومن جهة أخرى يبين أن ما يبدو متشابهاً على مستوى التركيب الظاهر قد يخفي اختلافاً في هذه العلاقات العميقة، مما يعني أن الفهم الحقيقي للجملة لا يتحقق إلا بالرجوع إلى مستواها الدلالي، ولهذا يميز بين "الحالة" كعلاقة معنوية مجردة و"الشكل الإعرابي" كطريقة لظهورها في اللغة حيث يمكن للغات أن تعبر عن نفس العلاقات بوسائل مختلفة، وبذلك يخلص إلى أن الدلالة ليست نتيجة للبنية النحوية بل هي التي تؤسسها وتحقق انسجامها الداخلي، وعلى هذا الأساس قدم **فيلمور** تمييزا لمجموع الحالات الممكنة نوجزها في ما يلي[1]:

- **المنفذ Agent**: وهي حالة الموضوع الحي أو منفذ الحدث الذي يعبر عنه الفعل ومثاله المركب الاسمي "ولد" في جملة:يلعب الولد الكرة.

[1] ينظر: المرجع السابق، ص. 133، 134.

- **الأداة Instrument**: حالة الشيء أو الموضوع غير الحي المتضمن سبباً في الحدث أو الوضع الذي يعبر عنه الفعل، ومثالها المركب الاسمي "صاروخ" في الجملة:دمر الصاروخ القرية.
- **المُعاين أو المُجرِّب :Experiencer** وهي حالة الشخص الذي يقوم بفعل نفسي أو شعوري، كما هو الشأن في فواعل الأفعال من نوع: أحب / كره / مَقَتَ / عاين، وهو ما يعبر عنه المركب الاسمي "سعيد" في الجملة:يحب سعيد كرة القدم.
- **الممنوح :Dative** وهو الشخص الحي الذي تعرض للحدث أو الوضع فالمركب الاسمي "الرجل" في الجملتين التاليتين يعبر عن حالة الممنوح:

  اشترى الرجل بيتاً في الريف.

  تلقى الرجل حوالة بريدية.

- **الواقع :Factitive** وهي حالة المفعول به بوصفه الموضوع الناتج عن الحدث الذي يعبر عنه الفعل كما في المركب الاسمي "رسالة" في الجملة:بعث الرجل الرسالة إلى أخيه.
- **المحلية :Locative** وهي حالة تحدد الموقع أو التوجه المكاني للوضع أو للحدث الذي يدل عليه الفعل.
- **الهدف :Objective** وهي غاية الحدث الذي يعبر عنه الفعل مثل المركب الاسمي في الجملة:

  تلقيت رسالة من أخي.

  كتب الولد رسالة[1].

لقد بين **فيلمور** من خلال هذه الحالات أن الجملة لا تفهم من بنيتها النحوية فقط بل من خلال أدوار دلالية تربط الفعل بالعناصر المشاركة في الحدث، وبذلك تصبح العلاقات داخل الجملة علاقات دلالية عميقة تنظم بنية الحدث وتحدد وظيفة كل عنصر لا مجرد علاقات شكلية سطحية،

[1] مصطفى غلفان السانيات التوليدية مرجع سابق ص 133/ 134

وبهذا يبدو أن كل التصورات التي أعادت الاعتبار للبعد الدلالي في تفسير البنية اللغوية سواءً قواعد الحالات عند **فيلمور** أو الدلالة التوليدية قد أجمعت على مركزية المعنى.

برز داخل اللسانيات التوليدية تيار نقد يسعى إلى مراجعة الأسس الصورية للنموذج التحويلي من الداخل، وذلك عبر الكشف عن حدود القواعد التوليدية وعدم كفايتها في الإحاطة بمختلف الظواهر اللغوية، وفي هذا السياق يعد عمل **جون روبرت روس(J.Ross,2025-1938)** من أبرز المحطات النقدية، حيث بيَّن أن القواعد التحويلية كما صيغت في بدايات النظرية تعاني من طابع مفرط في القوة ويؤكد أن "القاعدة في صيغتها الحالية قوية أكثر من اللازم"[1] لأنها قادرة على توليد تراكيب لغوية غير مقبولة مما يكشف عن خلل في قدرتها التفسيرية، ولا يقتصر هذا النقد على الجانب النظري بل يدعمه **روس** بأمثلة تطبيقية يبرز من خلالها أن بعض الجمل رغم إمكان اشتقاقها تحويلياً تظل غير مقبولة أو متفاوتة في درجة المقبولية.

قدم **روس** أمثلة يوضح من خلالها تصوراته النظرية:[2]

- أ – لقد صاحب بعض الفتيات اللواتي أُصبن في الحادث.
- ب – لقد صاحب بعض الفتيات اللواتي أُصبن في الحادث بصحبة.
- ج – لقد صاحب بعض الفتيات بصحبة اللواتي أُصبن في الحادث.

وضح **روس** من خلال الأمثلة أن القواعد التحويلية لا تعمل بحرية تامة بل تتحكم فيها قيود تنظم ترتيب عناصر الجملة، فبعض الجمل رغم أنها ممكنة من الناحية النحوية تبدو غير مقبولة؛ لأن الجملة الموصولة جاءت في مكان غير مناسب وفُصِلَتْ عن العنصر الذي يرتبط به كما في الصيغة (أ)، وعندما نغير ترتيب العناصر قليلاً كما في (ب) تتحسن الجملة لكن لا تصبح سليمة تماماً، أما في (ج) حيث تُنْقَل الجملة الموصولة إلى موقع أفضل هو نهاية الجملة فإنها تصبح أكثر قبولاً، وهذا

[1] John R. Ross, constraints on variables in syntax, Massachusetts institute of Technology, september 1967, p .05
[2].Ibid ,P.06.

يبين أن المقبولية في اللغة ليست إما صحيحة أو خاطئة فقط بل لها درجات، وأن هناك قيوداً خفية تتحكم في استعمال القواعد، وهو ما يدل على أن المقبولية اللغوية ليست ثنائية بل تتدرج وفقاً لقيود ضمنية تتحكم في بنية الجملة.

يعمق **روس** هذا الطرح عندما يوضح أن خرق هذه القيود لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار تام في البنية بل إلى تراجع في درجة القبول أو إلى "انخفاض جزئي في هذه درجة المقبولية"[1]، فخرق القيود لا يؤدي دائماً إلى رفض الجملة بالكامل بل قد يجعلها أقل طبيعية، وهو ما يدل على أن المقبولية اللغوية تقوم على التدرج لا على الحكم الثنائي، وإذا كان **روس** قد أبرز من خلال تحليله وجود قيود بنيوية تحد من حرية القواعد التحويلية وكشف عن أن المقبولية اللغوية تقوم على التدرج لا على الحكم الثنائي فإن **ماكاولي** يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ لا يكتفي بإثبات وجود هذه القيود بل يسعى إلى إعادة تفسير طبيعتها معتبراً أنها ليست تركيبية خالصة كما يفترض النموذج التوليدي بل ذات أساس دلالي، وفي هذا السياق يوضح أن "القيود الانتقائية هي في الحقيقة صفة من الخصائص الدلالية[2]" وهذا القول يناقض الأساس الذي يقوم عليه التحليل الصوري الذي يجعل هذا القيود جزءاً من النحو، فبدل أن تكون القواعد النحوية هي التي تحدد سلامة الجملة يكون انسجام المعنى داخل البنية هو المسؤول عن ذلك، ويتعزز هذا الطرح بقوله "إن هذه القيود تتعلق بمكونات الجملة برمتها وليس بالوحدات المعجمية[3]"؛ أي أن التمثيل الدلالي للمكون ككل هو محور القيود وليس فئة الفئات المعجمية المرتبطة بكل عنصر على حدة.

بناءً على طلبك، إليك تفريغاً دقيقاً وشاملاً للنصوص الواردة في الصور السبع المرفقة، مع مراعاة كافة التعديلات والتصويبات المكتوبة بخط اليد (باللونين الأحمر والأزرق) وإدراجها في مكانها الصحيح ليكون النص متناسقاً ومكتملاً:

[1] Ibid , p 10.
[2] I. J. Binnick, Componential analysis and semantic primitives; As urway of some recent approaches to the identification and description of minimal features in semantics, 1970, university of st.andrews, p 55.
[3] Ibid, p139 .

المكون الدلالي في البرنامج الأدنوي: اعتبار الدلالة (الواجهة المنطقية) جزءاً من الكفاية اللغوية

شهدت اللسانيات الحديثة تحولات إبستمولوجية عميقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة مع بروز النظرية التوليدية التحويلية التي ارتبطت بأعمال **تشومسكي** حيث انتقل البحث اللغوي من مجرد الوصف الخارجي للغة إلى مستوى التفسير الذهني الذي يسعى إلى الكشف عن الآليات الداخلية التي تمكّن الإنسان من إنتاج اللغة وفهمها، وقد كان من أبرز القضايا التي شغلت هذا الاتجاه مسألة العلاقة بين البنية التركيبية والدلالة أي بين الشكل والمعنى، ففي المراحل الأولى من النظرية التوليدية ، خاصة في إطار النظرية المعيارية حيث تم التعامل مع الدلالة بوصفها مكوناً تابعاً للبنية التركيبية، يُشتق من البنية العميقة التي تعد الأساس في تحديد العلاقات الدلالية داخل الجملة، غير أن هذا التصور لم يصمد طويلاً وسرعان ما تعرّض لنقد واسع من قبل عدد من اللسانيين الذين رأوا أن الفصل بين النحو والدلالة لا يسمح بتفسير الظواهر اللغوية تفسيراً كافياً، وكان من أبرز هؤلاء النقاد "**ماكولي**" الذي دافع عن ضرورة إدماج الدلالة في صلب التحليل اللغوي معتبراً أن القيود التي تحكم اللغة ذات طبيعة دلالية في أساسها وليست مجرد قيود تركيبية، وقد أسهم هذا النقد في إحداث تحول داخل النظرية التوليدية نفسها، دفع **تشومسكي** إلى إعادة النظر في بعض مسلماته وهو ما يتجلى بوضوح فيما عُرف بـ **البرنامج الأدنوي**.

يعد البرنامج الأدنوي مرحلة متقدمة في تطور النظرية التوليدية، حيث سعى إلى تبسيط النموذج اللغوي وتقليص عدد مكوناته، وإعادة تنظيم العلاقة بين النحو والدلالة من خلال مفهوم "**الواجهات**"، وعلى رأسها **الواجهة المنطقية (LF - Logical Form)** التي أصبحت تمثّل المجال الذي يتم فيه تفسير البنية النحوية دلالياً، فما موقع المكون الدلالي في البرنامج الأدنوي وكيف تحولت الدلالة من مكون مستقل إلى واجهة تفسيرية تدخل ضمن الكفاية اللغوية؟

1- تطور موقع الدلالة في النظرية التوليدية:

سبق وأن ذكرنا أن النحو التوليدي في أول الأمر لم يهتم بتفسير البنية العميقة، وقد أدرجه **تشومسكي** بعد أن أدرك النقائص التي أهملها في كتابه "البنى النحوية" لأنه اقتنع بأن البنية العميقة أُسندت إليها وظيفة أساسية تتمثل في تحديد العلاقات الدلالية داخل الجملة، وهذا ما جاء به عندما قال: «بنية مجردة مفترضة، تستبعد الأساس وتحتوي على كل العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة واستعمالاتها الممكنة»[1]، وهذا المكون لم يأخذ المكانه التي يستحقها داخل النظام اللغوي بل اعتبر نتيجة مباشرة للتنظيم التركيبي.

هذا ما فتح المجال أمام بروز اتجاهات نقدية وجهت **لتشومسكي** فأعادت النظر في موقع الدلالة داخل النظرية التوليدية، وبوجه خاص "**ماكولي**" الذي يعد من أبرز نقاد الدلالة التوليدية والذي يرى أن المعنى لا يختزل في البنية النحوية بل يتحدد من خلال العلاقات التي تربط بين مكونات الجملة، أي أن النحو والمعنى لا يمكن فصلهما أو تهميش المعنى واعتباره عنصراً ثانوياً، وذلك موضح في القول التالي: «تنطلق الدلالة التوليدية من معالجة المعنى مباشرة ودون اعتبارها ناتجة عن البنية التركيبية أو تابعة لها»[2] ويفيد هذا القول أن الدلالة التوليدية تتعامل مع المعنى بوصفه عنصراً أساسياً يسهم بشكل مباشر في بناء النظرية مع إدماج الدلالة.

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، المرجع السابق، ص 159.

* سيتم اختصار العبارة (Logic face) إلى الرمز (LF) وهي الواجهة المنطقية.

[2] :Karim Nozari Bagha, generative semantics, english language teaching, islamic Azad university, Astara Branch department of english, Astara, iran, vol 4, No 3, september 2011 p 223.

2- البرنامج الأدنوي وإعادة بناء النظرية مع إدماج الدلالة:

لم يكن الانتقال إلى البرنامج الأدنوي تراجعاً عن التصور التوليدي بقدر ما كان استجابة نظرية للانتقادات التي أبرزت دور المعنى، حيث أعاد **تشومسكي** صياغة موقع الدلالة ضمن نظام الواجهات مانحاً إياها وظيفة تفسيرية داخل الكفاية اللغوية من خلال الواجهة المنطقية LF، ويمثل البرنامج الأدنوي كما بلوره **تشومسكي** تحولاً إبستمولوجياً عميقاً داخل النظرية التوليدية حيث لم يعد الهدف توسيع الجهاز النظري أو إضافة مكونات جديدة، بل إعادة بنائه على أسس أكثر بساطة واقتصاداً بما ينسجم مع طبيعة اللغة بوصفها نظاماً معرفياً داخلياً.

انطلق هذا التوجه من محاولة الإجابة عن الشروط العامة التي ينبغي أن تحققها الملكة اللغوية؛ إذ يطرح **تشومسكي** سؤالاً مركزياً حول طبيعة هذه الشروط ومدى خضوع اللغة لها دون افتراض بنى إضافية غير ضرورية، وهو ما يقود إلى التأكيد على أن اللغة يمكن النظر إليها بوصفها نظاماً مثاليا يستجيب لجملة من المبادئ العامة، حيث يقول: «إن اللغة تعد نظاماً أقرب إلى المثالية، إذ تستوفي القيود الخارجية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة»[1]، ويبين هذا التصور أن اللغة ليست بنية عشوائية أو ممتدة بشكل مفرط بل نظام يخضع لمعايير عقلية عامة مثل البساطة والاقتصاد والتناظر وعدم التكرار، ويؤدي هذا المنظور إلى إعادة النظر في الجهاز النظري للنحو التوليدي، خاصة فيما يتعلق بتعدد المستويات التمثيلية وعلى رأسها التمييز التقليدي بين البنية العميقة والبنية السطحية، فهذه المستويات التي كانت تؤدي دوراً مركزياً في تفسير العلاقات الدلالية والتركيبية، أصبحت في إطار البرنامج الأدنوي موضع تساؤل باعتبارها تضيف تعقيداً لا تفرضه الضرورة، ومن هنا يدعو **تشومسكي** إلى اعتماد مبدأ الاقتصاد في الاشتقاق حيث لا يفترض في التمثيل إلا ما يخدم التفسير وهو ما ينسجم مع التوجه العام نحو تقليص البنية النظرية إلى الحد الأدنى.

[1] :Noam Chomsky, the minimalist program, the MIT press, cambridge, massachusetts, london, england, 1995 p 1.

وفي هذا السياق يعيد البرنامج الأدنوي تحديد طبيعة النظام اللغوي من خلال ربطه بباقي الأنظمة المعرفية داخل الذهن، حيث لم تعد اللغة تُقدم بوصفها نظاماً مستقلاً بل بوصفها جزءاً من منظومة معرفية أوسع، وهو ما يتضح في حديث **تشومسكي** عن موقعها ضمن مجموعة الأنظمة المعرفية (العقل / الدماغ)؛ حيث إن هذه المقاربة تقوم على افتراض وجود ملكة لغة كجهاز ذهني محدد[1]، يعرف بـ (ملكة اللسان)، وهو مكون عضوي في بنية العقل/الدماغ للنوع البشري، ويترتب عن هذا التصور أن الملكة اللغوية تتفاعل مع أنظمة أخرى، وهو ما يقود إلى تبني فكرة الواجهات التي تمثل نقاط الاتصال بين النحو وهذه الأنظمة، وقد صاغ **تشومسكي** هذا التصور بشكل واضح حين افترض أن النظام اللغوي يتفاعل مع نظامين خارجيين هما: النظام الحسي–الحركي، والنظام المفهومي–القصدي، حيث يقول: «يتفاعل النظام المعرفي للغة مع نظامين خارجيين هما: النظام النطقي–الإدراكي (A-P)، والنظام المفهومي–القصدي (C-I)»[2].

وانطلاقاً من هذا التفاعل، يفترض البرنامج الأدنوي وجود مستويين للواجهة يمثلان نقطتي التأويل النهائي للتمثيل النحوي وهما:[3]

PF: بالاختصار الشكلي "الشكل الفونولوجي Phonetic Form".

LF: بالاختصار للشكل المنطقي "Logical Form".

ويشير إلى أن الإدراك الحسي (Perceptual) واستغلال تأويل الأحكام لإتمام المفهومي واستغلال LF.

[1] نعوم تشومسكي، ت: غازي ميرزا، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 2009، ص 18 بتصرف.

[2] بتصرف: مرجع سابق، ص 202.

[3] نفس المرجع، ص 22–24.

ويعد هذا التصور نقطة حاسمة في فهم موقع الدلالة داخل النظرية التوليدية، إذ لم تعد الدلالة تُقدم بوصفها مكوناً مستقلاً كما في بعض الاتجاهات، ولا بوصفها نتيجة مباشرة للبنية العميقة كما في النموذج المعياري، بل بوصفها مستوى تأويلياً يتحقق عند الواجهة المنطقية (LF)، حيث يتم ربط البنية النحوية بالنظام المفهومي، ومن هنا تصبح الدلالة جزءاً من الكفاية اللغوية لا عنصراً خارجاً عنها، لأن تفسير المعنى يتم داخل الجهاز اللغوي ذاته من خلال تفاعله مع الأنظمة المعرفية الأخرى.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن هذا البرنامج يعيد النظر أيضاً في طبيعة المكون المعجمي ودوره في الاشتقاق، حيث يشير **تشومسكي** إلى أن الإدخالات المعجمية توفر المعلومات الضرورية لعمليات الاشتقاق، وأن هذه المعلومات تستعمل لاحقاً في الواجهات سواء في التمثيل الصوتي أو الدلالي، وفي هذا الإطار يبرز دور السمات الصورية (Formal features) التي تحدد سلوك العناصر داخل البنية، كما يظهر في تحليله لكيفية إدراج العناصر المعجمية في الاشتقاق وإمكانية اختيار خصائصها أو اشتقاقها عبر العمليات النحوية، وهو ما يوضحه في حديثه عن إدخال الكلمات إلى التعدد (numeration) وتحديد خصائصها الشكلية والدلالية[1].

كما يناقش **تشومسكي** مسألة تمثيل المعلومات داخل المعجم مؤكداً أن هذا التمثيل ينبغي أن يكون هو الآخر خاضعاً لمبدأ الاقتصاد، بحيث يقدم فقط ماهو ضروري لعمليات البناء النحوي والتأويل دون افتراض بنى إضافية. وفي هذا السياق، يشير إلى أن المعجم يوفر المعلومات المطلوبة للمسارات اللاحقة، وخاصة تلك المتعلقة بالمكون الصوتي، حيث إن السامع يستخدم المبادئ الصوتية التي يمتلكها لتحديد الشكل الصوتي للجملة، بناءً على فرضية تتعلق ببنويتها السليمة[2]، وهو ما يدل على أن المعلومات المعجمية لا تبقى محصورة داخل المعجم بل تستذكر في الواجهات لتوجيه القواعد الصوتية في إسناد التموجات النبرية والسمات النطقية للبنية، مع ملاحظة أن مسألة تمثيل بعض الضمائر مفتوحة بحسب تنوع اللغات.

[1] :Chomsky, the minimalist program p.p. 230 - 249.

[2]: Noam Chomsky, Morris Halle, the sound pattern of english, Harper and Raw, publishers, New york, Evanston, and london, 1968, p 24.

ومن ناحية أخرى، يبرز كذلك في هذا البرنامج الدور الذي تؤديه الفئات الوظيفية في البنية التركيبية، حيث لا تقتصر هذه الفئات على الوظيفة النحوية بل تحمل أيضاً أبعاداً دلالية تسهم في تفسير المعنى عند الواجهة المنطقية (LF)، وهو ما يوضحه في دمج الفئات الوظيفية مثل T و D و C ودورها دلالياً[1]. ويعني ذلك أن البنية النحوية في البرنامج الأدنوي ليست منفصلة عن الدلالة بل تتضمن في ذاتها عناصر تسهم في بنائها، وهو ما يعيد تحديد العلاقة بين النحو والدلالة في إطار تفاعلي، وبذلك يتضح أن هذا البرنامج لا يقوم على إقصاء الدلالة بل على إعادة إدماجها داخل النظرية من خلال ربطها بالبنية النحوية عبر السمات التي تحملها العناصر المعجمية والفئات الوظيفية وهذا ما يسمح بتجاوز الإشكالات التي واجهت النماذج السابقة، خاصة تلك المتعلقة بالفصل بين النحو والدلالة؛ إذ تصبح الدلالة نتيجة مباشرة لتفاعل البنية مع المعطيات التي يوفرها المعجم ومع الخصائص التي تحملها هذه الفئات النحوية.

إن الدلالة لا تختزل في كلمات منفردة بل تتحدد من خلال العلاقات التي تربط بينها داخل الجملة، ويتضح ذلك من خلال أمثلة تطبيقية تبرز الفرق بين الملاءمة التركيبية والقبول الدلالي حيث نجد جملاً سليمة من حيث البنية لكنها مرفوضة من حيث المعنى مثل: "أختي أصبحت أباً" [2] التي تستوفي الشروط التركيبية لكنها ترفض بسبب التعارض في المعنى، في مقابل "يدي تنزف دماً" تتحقق انسجاماً دلالياً يجعلها مقبولة رغم تشابهها التركيبي مع الجملة الأولى، ومن هنا يتضح أن الخرق الدلالي مرتبط بخرق البنيات الدلالية للجملة ككل وليس بالوحدات المعجمية فقط [3] وهو ما يدل على أن الخطأ لا يكمن في عنصر بعينه بل في طبيعة العلاقة التي تربطه بغيره داخل البنية كما يعرض مثلاً آخر أكثر وضوحاً يتمثل في الجملة التالية[4]:

---

[1]: المرجع نفسه، ص 220.

* توضيح: T = الزمن Tense، D = المحدد Determiner، C = الرابط / المتمم Complementizer.

[2]مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، المرجع السابق، ص 139.

[3]المرجع نفسه، ص 140.

[4]المرجع نفسه، ص 139.

.My toothbrush is alive and is trying to kill me

فرشاة أسناني على قيد الحياة وتحاول قتلي.

تبدو هذه الجملة سليمة نحوياً لكنها تظل غريبة وغير مقبولة ومن الناحية الدلالية (هذا ما يوضح) أن النحو وحده غير كافٍ لتفسير الظاهرة اللغوية، وانطلاقاً من هذه المعطيات يخلص **ماكولي** إلى أن صياغة دقيقة للقيود الانتقائية تبين أنه ليس من المناسب الإبقاء على الفصل الذي وضعته النظرية المعيار بين الدلالة والتركيب [1]، لأن هذا الفصل يعجز عن تفسير الفروقات الدقيقة بين الجمل من حيث المقبولية، وهو ما يدعو إلى إعادة بناء التحليل اللغوي على أساس يجعل من الدلالة عنصراً مكوناً للبنية لا مجرد مستوى تابع لها، وبذلك يشكل هذا الطرح مراجعة جذرية للنموذج التوليدي ويؤكد أن فهم اللغة يقتضي النظر إليها بوصفها نظاماً تتداخل فيه البنية مع المعنى في علاقة لا يمكن فصلها.

3 – الدلالة بوصفها الواجهة (المنطقية) وإعداد الكفاية اللغوية في البرنامج الأدنوِي:

انطلاقاً من إعادة بناء النظرية في إطار البرنامج الأدنوِي، حيث أعيد تحديد طبيعة النظام اللغوي بوصفه جهازاً حسابياً يولد تمثيلات تُعرَض على واجهات التأويل، يمكن الانتقال إلى بيان الموقع الدقيق للمكون الدلالي داخل هذا التصور، أي بوصفه متحققاً في الواجهة المنطقية (LF) (أو المستوى المعنوي لها)، لا كمستوى مستقل موازٍ للنحو، بل كونه تأويلي ملازم له.

وفي هذا الإطار، يذهب **تشومسكي** إلى أن النظرية لا تفترض إلا نوعين من التمثيلات النهائية المرتبطة بمستطلبات التفسير، وهو ما يعبر عنه بقوله: "إن مستويات الواجهة تمثل المستويات الوحيدة التي يتحقق عندها التمثيل اللغوي، ويترتب عن ذلك أن كل ما له علاقة بالتأويل، بما في ذلك ما يسمى تقليدياً بالمكون الدلالي، لا يوجد خارج هذه المستويات، بل يتحدد داخلها، مما يعني أن الدلالة ليست مستوى مستقلاً، بل نتيجة مباشرة لعمل النظام التركيبي حين يعرض على الواجهة

[1] نفس المرجع، ص 140.

المنطقية"، ويؤكد هذا التصور الطابع الداخلي للدلالة، حيث يبين تشومسكي أن: "جميع الشروط [1] تعبر عن خصائص مستويات الواجهة بوصفها انعكاساً لمتطلبات التفسير الدلالي" [2]، وهو ما يفيد أن الشروط والقيود التي تحكم التفسير ليست معطيات خارجية، بل خصائص بنيوية نابعة من طبيعة الواجهة نفسها، ومن ثم فإن العلاقة بين النحو والدلالة لا تقوم على الفصل، بل على التفاعل الوظيفي، حيث لا يكون للتمثيل التركيبي قيمة لغوية إلا بقدر ما يستوفي شروط عند LF، وعلى هذا الأساس يصبح المكون الدلالي هو نفسه هذا المستوى (الرابطة / المنطقية) الدّميغي الذي تقرأ فيه البنية وفق متطلبات النظام المفهومي.

وتتجلى هذه الفكرة بوضوح في تحليل ظواهر الربط (Binding)، حيث يبين تشومسكي أن تطبيق القواعد التأويلية، وعلى رأسها Condition A، لا يمكن أن يتم على مستوى البنية الظاهرة بل يقتضي الإحالة إلى مستوى أكثر تجريداً، إذ يصرح بأن الشرط (A) لا يطبق على مستوى البنية السطحية بل يقتضي الإحالة إلى مستوى آخر للتأويل ويتضح من خلال المثال الذي يورده[3]:

[4]John wondered [which picture of himself] [Bill saw]

1 – تساؤل جون [أي صورة لنفسه] [رأى بيل].

يتوقف تحديد مرجع الضمير الانعكاسي (himself) نفسه على التمثيل في LF، لا على الترتيب السطحي للعناصر، ويكشف هذا المثال أن البنية الظاهرة لا تكفي وحدها لتحديد المعنى بل لا بد من افتراض مستوى تمثيلي تعاد فيه العلاقات البنيوية بما يسمح بتطبيق شروط التفسير، ويؤدي هذا إلى نتيجة أساسية مفادها أن المعنى لا يستخلص مباشرة من السطح بل يشتق من تمثيل مجرد وهو ما يجعل الواجهة المنطقية المجال الحقيقي لعمل المكون الدلالي، فاختلاف التمثيل عند LF يؤدي

[1] :Chomsky the minimalist program p194

[2] :Ibid ،p194.

[3] Ibid ، Chomsky the minimalist program, p180.

[4] Ibid, P190.

إلى اختلاف في التأويل، رغم ثبات البنية السطحية مما يدل على أن الدلالة مرتبطة بالبنية العميقة (الخلوي) للتمثيل لا بتمظهرها الظاهر، ومن ثم فإن هذا المثال لا يوضح فقط مسألة الإحالة، بل يكشف عن الطبيعة الذهنية للتأويل اللغوي، ولا يقتصر دور الواجهة المنطقية على قضايا الربط، بل يمتد إلى تفسير التعبير الاصطلاحية (Idioms) التي تظهر بجلاء أن الدلالة لا تقوم على تجميع معاني المفردات، بل على تمثيلها كوحدة داخل البنية، وفي المثال[1]:

take ..... picture

يلتقط ..... صورة

يؤكد **تشومسكي** أن: "إن تأويل التعبير الاصطلاحية يتحقق على مستوى الواجهة المنطقية LF، وأن العناصر يجب أن تكون ممثلة كوحدة متكاملة عند مستوى الواجهة المنطقية LF"[2] وبين ذلك أن التفسير الاصطلاحي لا يتحقق إلا إذا عُوملت العبارة كوحدة واحدة في التمثيل وهو ما لا يتحدد إلا عند مستوى LF، وإذا افتقدت هذه الوحدة نتيجة عمليات تركيبية فإن المعنى الاصطلاحي يختفي ويستعاد المعنى الحرفي، مما يبرز أن نوع المعنى نفسه يتحدد داخل هذا المستوى.

يظهر هذا التحليل أن الواجهة المنطقية ليست مجرد مستوى لاستقبال المعنى بل فضاء تنظيمي تتحقق فيه شروط التفسير، حيث تُعاد صياغة العلاقات البنيوية بما يجعلها قابلة للفهم، وهذا ما يفسر أيضاً ما يشير إليه تشومسكي حين يعترف بوجود توتر نظري في بعض الحالات إذ يقول: "يبدو أننا بصدد مواجهة إشكال، بل ما يكاد يكون تناقضاً" [3]، في إشارة إلى التعارض الظاهري بين بعض المبادئ، غير أن هذا التوتر لا يحل بإضافة مستويات جديدة، بل بإعادة تحليل التمثيل داخل LF، مما يعزز مكانة هذا المستوى بوصفه المجال الذي يتحقق فيه الاتساق النظري.

[1] Ibid ،p190

[2] Ibid ،p190

[3] Ibid ،p191

ومن هذا المنظور لا يمكن فهم المكون الدلالي في ضوء علاقته بالكفاية اللغوية التي تُفهم عند **تشومسكي** بوصفها معرفة ذهنية داخلية (Knowledge of Language) ويؤكد أن "اللغة حالة من حالات الذهن/الدماغ" [1]، مما يشير إلى أن المعرفة اللغوية تتضمن: "أحكاما لغوية تتصل بالبنية الشكلية والدلالة" [2]، ويعني ذلك أن المتكلم لا يمتلك فقط معرفة بالشكل بل يمتلك أيضاً معرفة بالمعنى، وأن هذه المعرفة جزء من نفس النظام الذهني، وعلى هذا الأساس تصبح الواجهة المنطقية تمثيلاً بنيوياً لهذه القدرة داخلالكفاية اللغوية، حيث تلتقي التمثيلات التركيبية داخل الذهن/الدماغ وتفسر وفق شروط محددة، فالمتكلم – السامع يمتلك نظاماً يولد البنى، وفي الوقت نفسه يمتلك القدرة على تأويلها، وهو ما يجعل الكفاية اللغوية تجمع بين الإنتاج والتفسير في آن واحد، ومن ثم فإن الدلالة لا تضاف إلى النحو بل تستمد منه عبر الواجهة المنطقية.

ربط **تشومسكي** الواجهة المنطقية LF بالأنظمة المفهومية القصدية ليبين أن اللغة لا تعمل بمعزل عن باقي الأنظمة المعرفية بل تتفاعل معها عبر هذه الواجهة فالتعبير اللغوي لا يكون ذا قيمة إلا إذا كان قابلاً للتفسير داخل هذه الأنظمة، وهو ما ينسجم مع القول بأن الشروط اللغوية تعكس متطلبات التأويل، وعليه فإن الواجهة المنطقية تمثل نقطة الالتقاء بين البنية الصورية والمعنى داخل نظام معرفي موحد، وخلاصة القول أن البرنامج الأدنوِي قد أعاد تعريف المكون الدلالي من خلال إدماجه في صلب النظام التوليدي؛ بحيث لم يعد مستوى مستقلاً بل أصبح متحققاً في الواجهة المنطقية بوصفه المجال الذي تُقرأ فيه البنى وتُسند إليها القيم التأويلية، وبما أن هذا المستوى جزء من النظام الذهني الذي يشكل الكفاية اللغوية فإن الدلالة تغدو بدورها جزءاً أصيلاً من هذه الكفاية، وهو ما يكرس وحدة التصور الدلالي داخل تصور معرفي متكامل للغة.

[1] Chomsky, Noam, Knowledge of language: its nature, origin, and use, prager, New York, London, 1986 p 40.

[2]. Ibid ،p36

الفصل الثالث

علاقة المكـــون الـدلالي بالمستوى التداولي

1- تجاوز حدود الجملة .

2- مبدأ الملائمة.

3- التداولية المدمجة .

تمهيد:

شهدت النظرية التوليدية خاصة في إطار البرنامج الأدنى الذي قدمه **تشومسكي** تحولاً مهماً في دراسة اللغة، إذ لم يعد الاهتمام مقتصراً على البنية التركيبية بوصفها نظاماً شكلياً مستقلاً بل اتجه إلى إبراز العلاقة بين المكون الدلالي ومستويات الاستعمال والتأويل، وقد أسهم هذا التوجه بإعادة النظر في طبيعة المعنى؛ حيث لم يعد يقدم باعتباره ناتجاً آلياً للبنية النحوية وحدها وإنما نتيجة تفاعل بين النظام اللغوي والسياق التداولي الذي تستعمل فيه اللغة، فالجملة مهما بلغت درجة اكتمالها التركيبي لا تحقق معناها الكامل إلا داخل مقام تواصلي يحدد قصد المتكلم ويوجه تأويل المتلقي وهو ما يبرز أهمية المستوى التداولي في تفسير الظواهر اللغوية المختلفة.

ومن هذا المنطلق اتجهت الدراسات اللسانية الحديثة إلى تجاوز حدود الجملة بوصفها الوحدة الوحيدة للتحليل والاهتمام باللغة في سياقها الخطابي والتواصلي؛ حيث يتحدد المعنى من خلال العلاقة بين الملفوظ والسياق والمعرفة المشتركة بين أطراف التخاطب، كما برزت في الآونة الأخيرة تصورات ترى أن فهم الخطاب يقوم على البنية اللغوية والعمليات الاستدلالية التي يستعملها المتلقي في استنتاج المعنى المقصود، وفي السياق ذاته ظهرت التداولية المدمجة لتبرز أن بعض العناصر اللغوية تحمل في ذاتها توجيهات تداولية تسهم في بناء المعنى وتحديد كيفية تأويله، وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا الفصل إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المكون الدلالي والمستوى التداولي من خلال دراسة هذه المحاور وبيان دورها في تفسير آليات إنتاج المعنى داخل الخطاب.

1/ تجاوز حدود الجملة:

1- مفهوم تجاوز حدود الجملة في الدراسات اللسانية:

لقد ظلت الجملة لوقت طويل تمثل الوحدة المركزية في التحليل اللساني خاصة في إطار اللسانيات البنيوية التي ركزت على دراسة اللغة باعتبارها نظاماً من البنى المغلقة القابلة للوصف داخل حدود الجملة نفسها، وقد ذهب الاهتمام في هذا التصور إلى الجوانب التركيبية والنحوية للجملة

باعتبارها: "الوحدة القصوى للوصف وذلك على المستويين الصرفي-النحوي والدلالي[1]، غير أن هذا التصور سرعان ما بدأ يتعرض لإعادة نظر جذرية مع تطور اللسانيات الحديثة، حيث تبين أن الجملة وحدها غير كافية لاستيعاب الظواهر اللغوية، وأن المعنى لا ينتج داخلها بشكل مستقل، بل يتشكل عبر امتداد أوسع هو النص والخطاب.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في موضوع الدراسة بل كان انتقالاً إبستمولوجياً في تصور اللغة ذاتها من كونها نظاماً نحوياً مغلقاً إلى كونها نشاطاً تواصلياً مفتوحاً تحكمه علاقات تتجاوز حدود الجملة، ومن هنا ظهر مفهوم تجاوز حدود الجملة بوصفه تحولاً مهماً في الدراسات اللسانية حيث أصبح النص هو الوحدة الأساسية للتحليل بدل الجملة، وأصبحت العلاقات بين الجمل هي محور الاهتمام بدل البنية الداخلية للجملة المنفردة، وفي هذا الإطار قدم مايكل هاليداي ورقية حسن (M.A.K. Halliday, Ruqaiya Hasan) إسهاماً في كتابهما Cohesion in english متعلقا بهذه المسألة؛ حيث أعادا تعريف النص باعتباره وحدة لغوية ذات طبيعة استعمالية وليس وحدة نحوية مغلقة، وأكدا منذ البداية أن: "النص هو وحدة لغوية في حالة استعمال وليس وحدة نحوية مثل الجملة أو العبارة"[2]، ويظهر هذا التعريف أن النص لا يمكن اختزاله في الجملة لأن الجملة تمثل وحدة نحوية بينما يمثل النص وحدة استعمالية مرتبطة بالفعل التواصلي، وهذا يعني أن المعنى لا ينتج داخل الجملة فقط بل داخل سياق الاستخدام الفعلي للغة.

ومن هذا المنطلق يذهب **هاليداي ورقية** إلى أن فهم النص يعتمد على العلاقات بين أجزائه وليس على كل جملة بشكل منفصل، ويقرران أن: "يحدث التماسك حين يكون تفسير عنصر ما في الخطاب معتمداً على تفسير عنصر آخر[3]، هذا القول يؤسس لفكرة مركزية في اللسانيات النصية وهي أن أي عنصر لغوي لا يكتسب معناه إلا من خلال ارتباطه بعناصر أخرى داخل النص، وبالتالي فإن الجملة لا تُفهم في عزلة، بل ضمن شبكة من العلاقات النصية التي تتجاوز حدودها الداخلية.

---

[1]: Van Dijk, Text and context explorations in semantics and pragmatics of discourse, Longman group uk limited, london, New York, 1977 p02

[2] :M.A.K. Halliday, Ruqaiya Hasan, Cohesion in english, Longman group limited, London, 1976, p01

[3] Ibid, p.04.

وتتعمق هذه الفكرة أكثر عند تأكيدهما أن التماسك النصي ليس ظاهرة شكلية بل هو ظاهرة دلالية بالأساس، إذ يقولان: "يعد التماسك مفهوماً دلالياً لأنه يرتبط بالعلاقات المعنوية القائمة داخل النص[1]، وهذا يعني أن العلاقات التي تربط بين الجمل ليست علاقات نحوية فقط، بل علاقات معنوية تتأسس على تداخل الدلالات عبر امتداد النص، ومن ثم فإن الجملة تصبح عنصراً جزئياً داخل بنية دلالية أكبر ولا يمكن فهمها بمعزل عن هذا الامتداد.

كما يقدمان تصوراً أكثر عمقاً عندما يعرفان النص بأنه وحدة دلالية وليست شكلية، حيث يصرحان بأنهم ينظران إلى النص: "على أنه وحدة دلالية في المقام الأول، أي وحدة لا تقوم على الشكل بل على المعنى[2]، وهذا التحول من "الشكل" إلى "المعنى" يمثل جوهر تجاوز حدود الجملة، إذ لم يعد تحليل اللساني يهتم بالبنية الظاهرة، بل أصبح يركز على كينونة إنتاج المعنى عبر امتداد النص ككل.

وفي سياق موازٍ، جاء Teun A. van Dijk ليعمق هذا التحول الجذري في الدراسات اللغوية من خلال تطويره لنظرية تحليل الخطاب؛ حيث يتجاوز الطرح التقليدي الذي يدرس اللغة في قوالب صورية ليرى أن النص ليس مجرد بنية لغوية مغلقة بل هو وحدة تواصلية معقدة تتداخل فيه الأبعاد النصية مع السياقات الخارجية، ويؤكد **فان دايك** أن الانتقال من "النحو" إلى "الخطاب" يستوجب الإقرار بأن: "الخطاب يرتبط بشكل منهجي بالفعل التواصلي[3]، مما يعني أن النص لا يكتسب معناه إلا من خلال وظيفته داخل التفاعل الاجتماعي، ولم يقف عند البعد الاجتماعي التداولي فحسب، بل مد جسور التحليل لتشمل العمليات الذهنية الكامنة وراء إنتاج وفهم النصوص، مشيراً إلى أن أي نظرية لغوية كافية للخطاب يجب أن تنطوي على دراسة: "المعرفة والبنى المعرفية بشكل عام[4]، هذا التصور الثنائي (الاجتماعي – المعرفي) يوسع مفهوم النص ليشمل ليس فقط العلاقات الميكانيكية بين الجمل بل أيضاً الظروف السوسيو–معرفية التي تُنتج ويُتداول فيها الخطاب، وبذلك لم تعد الجملة

[1] . Ibid, p.04
[2]Ibid, p.02
[3] . Van Dijk, Text and context explorations in semantics and pragmatics of discourse, op .cit, p03.
[4]. Ibid, p.03 .

مجرد وحدة نحوية مستقلة، بل أصبحت جزءاً حيوياً من منظومة كبرى تتداخل فيها اللغة مع أنظمة الفكر الإنساني والسياقات الاجتماعية المتغيرة.

وبهذا يلتقي **فان دايك وهاليداي ورقية** في نقطة أساسية وهي أن الجملة لا يمكن أن تكون كافية لتحليل اللغة، لكنهما يختلفان في زاوية التوسيع، فبينما ركز **هاليداي** ورقية على العلاقات النصية الداخلية Cohesion، ركز **فان دايك** على السياق المعرفي والاجتماعي Context بوصفه عنصراً حاسماً في إنتاج المعنى، ومن خلال الجمع بين هذين الاتجاهين يتضح أن تجاوز حدود الجملة لم يكن مجرد انتقال منهجي، بل تحولاً عميقاً أعاد صياغة مفهوم اللغة؛ إذ أصبح النص وحدة التحليل الأساسية وتراجعت الجملة إلى كونها عنصراً ضمن شبكة معقدة من العلاقات النصية والسياقية، كما أعيد النظر إلى المعنى بوصفه نتاج تفاعل بين البنية اللغوية والسياق لا خاصية ثابتة، وقد أسهم هذا التحول في توجيه الدراسات اللسانية نحو النص والخطاب ومهد لظهور اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، مع إعادة تعريف التماسك ليشمل العلاقات الدلالية والسياقية الممتدة عبر النص كله، ومِن ثَمَّ يمثل هذا المضمون نقطة تحول مركزية نقلت التحليل من البنية المغلقة إلى الخطاب مفتوح، ومن التركيز على الشكل إلى الاهتمام بالمعنى في سياقه الشامل.

2- الإحالة والإضمار كظاهرتين تتجاوزان حدود الجملة:

تعد الإحالة والإضمار من أبرز الظواهر اللغوية التي أسهمت في تجاوز حدود الجملة في الدراسات الحديثة، نظراً لارتباطهما بعناصر تتجاوز البنية الجملية ذاتها، فهاتان الظاهرتان لا يمكن تفسيرهما تفسيراً دقيقاً داخل إطار الجملة المنعزلة، بل يتعدى لتحليلهما مرتبطاً بالسياق وبالعلاقات القائمة بين عناصر الخطاب، وهما يسهمان في فهم المعنى يقتضي النظر إلى الخطاب باعتباره وحدة مترابطة تتحدد فيه الدلالة من خلال تفاعل الجمل فيما بينها داخل السياق الأوسع.

وفي هذا الإطار يشير إلى أن الإحالة Reference تعد من أهم وسائل التماسك النصي، حيث تقوم على علاقة دلالية بين عنصر لغوي وعنصر آخر يفسره داخل النص أو خارجه، ويؤكدان

أن الإحالة ليست علاقة شكلية، بل علاقة معنوية تتطلب تفسيراً سياقياً، إذ يقولان بأنها: "بدل من أن تُفسر دلالياً في حد ذاتها، فإنها تشير إلى شيء آخر من أجل تفسيرها[1] [كتاب هاليداي].

يدل هذا التعريف على أن العنصر المحيل لا يحمل معناه في ذاته بل يستمد من عنصر آخر مما يعني أن فهمه يقتضي تجاوز حدود الجملة التي يرد فيها فعندما نستخدم ضميراً مثل: **they** كما جاء في مثال هاليداي ورقية:

1- Three blind mice, three blind mice

see how they run! see how they run!

1- ثلاثة فئران عمياء، ثلاثة فئران عمياء

انظر كيف يركضون! انظر كيف يركضون!

ففي هذا المثال يؤكد أن الضمير يعود على الفئران الثلاثة العمياء أي أن هذه العناصر كالضمائر هي توجيهات تشير إلى أن المعلومات يجب استعادتها من مكان آخر، وتضفي خاصية التماسك هنا في استمرارية الإحالة، حيث يدخل الشيء نفسه في الخطاب، وتعتبر الإحالة أيضا بأنها: "علاقة دلالية لا تخضع لقيود نحوية بل تخضع لقيد دلالي هو وجوب تطابق الضمائر الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[2]، والمعنى أن الإحالة ليست مجرد قاعدة نحوية بل هي عملية تفسير معنوي يمكن أن تتجاوز بعض القيود النحوية لتجعلها لا تخالف المنطق الدلالي، وشرطها الأساسي هو أن يفهم المتلقي بوضوح إلى ما ذا يشير العنصر المحيل، وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالة المقامية والإحالة النصية وتتنوع الثانية إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية[3]ولتوضيح هذه الفكرة وضع الباحثان وسماً تخطيطياً يوضح ذلك:

[1] Ibid, p.31.

[2] محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991، ص 17.

[3] محمد خطابي، لسانيات النص، المرجع السابق، ص 17.

مخطط الاحالة

ويشرح المخطط أن الإحالة انقسمت إلى قسمين: فمنها إحالة مقامية فهي تشير إلى شيء خارج النص أي في الواقع المحيط بنا أو سياق الموقف أما عن الإحالة النصية تشير إلى شيء داخل النص وتندرج إلى قسمين: إحالة قبلية تشير إلى شيء ذكر سابقاً ووظيفتها ربط الجملة الحالية بالماضي القريب للنص، مما يحقق استمرارية المعنى، أما الإحالة البعدية تشير إلى شيء سيذكر لاحقاً ووظيفتها خلق حالة التشويق أو الترقب وربط الجملة بما سيعقبها.

وفي الإطار نفسه، يوضح الباحثان أن الإحالة تسهم في تحقيق انسجام النص وتماسكه، من خلال ربط مكوناته المختلفة وإكسابه وحدة دلالية متكاملة، مما يجعلها عنصراً أساسياً في بناء الخطاب، غير أن هذه الوظيفة لا تتحقق إلا بتجاوز حدود الجملة الواحدة، إذ إن العلاقة الإحالية تمتد عبر فضاء النص كله ولا تنحصر داخل بنية جملية معزولة.

أما الإضمار **ellipsis** فيُعد ظاهرة لغوية أخرى تؤكد ضرورة تجاوز الجملة حيث يقوم على حذف عنصر لغوي يمكن استرجاعه من السياق ويعرفه **هاليداي** وحسن بقولهم: "إن الإضمار هو الحالة التي تكون فيها بنية الجملة القائمة على افتراض مسبق لعنصر سابق حيث يُترك العنصر المضمر

[1] Hallidy,Hasan ,Ibid ,p33

فجوات بنيوية محددة لا يتم ملؤها بكلمات، بل يتم استرجاع معلوماتها من مكان آخر في النص[1]، ينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها آلية بنيوية تقوم على مبدأ "الإبدال بالصفر" حيث تترك فجوات داخل البنية الجملية دون أن تملأ بعناصر لغوية صريحة، غير أن هذا الحذف لا يحدث أي اضطراب في المعنى، بل يفترض وجود عنصر سابق يحدد المصدر المرجعي للمعلومة المحذوفة، ويتولى المتلقي استعادتها بالرجوع إلى السياق النصي السابق. ومِصداق هذا المنطلق يبرز الإضمار كصلة نصية تتجاوز حدود الجملة المنعزلة، إذ يجعل فهم الجملة المضمرة غير ممكن إلا في حالة عضوية ومنطقية إلى ما يسبقها، وهو ما يعزز تماسك النص ويضمن استمرارية بنائه اللغوي والترابطي.

ويكتسب الإضمار قيمته المنهجية بوصفه أداة تتجاوز البنى النحوية للجملة المنفردة ليربط بين أجزاء النص، إذ يؤكد **هاليداي وحسن رقية** أن الأهمية التحليلية لهذه الظاهرة تكمن في كونها "أداة تقدم بوصفها شكلاً من أشكال العلاقة بين الجمل، حيث يشكل جانباً من جوانب النسيج النصي الجوهري، وتكمن أهمية الإضمار في سياقنا الحالي في دورة في الترابط النحوي " [2]، فهذا النسيج النصي لا يتحقق إلا عندما تكسر الجملة عزلتها لتعويض نقصها البنيوي من جمل سابقة، مما يحول تتابع الجمل من مجرد وحدات لغوية مستقلة إلى وحدة نصية متكاملة تقوم على التماسك النحوي وبذلك يصبح الإضمار دليلاً قاطعاً على أن دراسة النص تتطلب تجاوز "النحو التقليدي" للجملة نحو "لسانيات النص" التي تبحث في كيفية ترابط الأجزاء لتشكل كياناً خطابياً واحداً.

يعد الإضمار من أبرز آليات التماسك النصي التي تناولها الباحثان؛ إذ يقوم على حذف عناصر لغوية يمكن استرجاعها اعتماداً على السياق، ويتضح ذلك من خلال المثال [3]:

text{-1- the Ten Hours the first day; nine the next, and so on{

-1- عشر ساعات في اليوم الأول، تسع في اليوم التالي وهكذا.

[1] Halliday, Hasan, cohesion in english, op .cit p143

[2]Ibid, p.146.

[3] Ibid, p.144.

حيث تتضمن العبارة الثانية (nine the next) حذف عناصر أساسية إذ يفهم منها ضمناً (nine hours the next day) ولا يُفضي هذا الحذف إلى غموض لأن العناصر المحذوفة قابلة للاستعادة بالرجوع إلى الجملة السابقة (Ten Hours the first day)، وبذلك يؤدي الإضمار وظيفة رئيسية تتمثل في تقليل التكرار وتحقيق الاقتصاد اللغوي، إلى جانب إسهامه في توثيق الروابط بين الجمل بحيث تفيد الجملة اللاحقة معتمدة في تأويلها على ما سبقها، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار الإضمار آلية فعالة في بناء الاتساق النحوي للنص من خلال علاقات ترابطية قائمة على الاسترجاع السياقي.

وبناء على ذلك يمكن القول إن الإحالة والإضمار يمثلان دليلاً واضحاً على قصور التحليل الجملي التقليدي، لأنهما يكشفان أن الجملة لا تحمل معناها بشكل كامل داخل بنيتها، بل تحتاج إلى عناصر خارجها لتكمل دلالتها، وهذا ما دفع اللسانيين إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة والانتقال إلى تحليل النص والخطاب بوصفهما وحدتين أساسيتين للفهم.

3- توجيه القواعد اللغوية نحو السياق باعتباره الإطار الحاسم لفهم المعنى النصي:

إن التحول الذي عرفته الدراسات اللسانية من مستوى الجملة إلى مستوى النص لم يكن مجرد توسع في مجال التحليل، بل كان نتيجة مباشرة لظهور ظواهر لغوية كشفت حدود المقاربة الجملية، وعلى رأسها الإحالة والإضمار، فقد تبين أن المعنى لا يمكن أن يستخلص من البنية اللغوية وحدها، بل يتطلب الرجوع إلى السياق بوصفه إطاراً حاسماً في إنتاج الدلالة، ومن هنا أصبح السياق عنصراً مركزياً في تحليل الخطاب، لا بوصفه مجرد محيط خارجي، بل باعتباره مكوناً داخلياً في عملية الفهم.

وفي هذا السياق يذهب **Brown** و**Yule** إلى أن النص لا يمكن فهمه كبنية لغوية مغلقة أو مجرد تتابع للجمل، بل يجب النظر إليه بوصفه: "التمثيل اللفظي لعملية تواصلية" [1]، هذا المنظور يطالب بالتركيز من الدراسة الصورية للجملة المنفردة إلى النص باعتباره سجلاً لحدث تواصلي متكامل، حيث يرى الباحثان أن العلاقات داخل النص لا يمكن أن تُفهم من خلال الكلمات

[1].Gillian Brown, George Yule, discourse analysis, cambridge university press, New York, 1983, p 06.

وحدها، بل تحتاج إلى تأويل سياقي يربط بين المنطوقات وظروف إنتاجها، وبذلك تصبح الجملة جزءاً من "فعل" أوسع يتداخل فيه المعنى اللغوي مع المقاصد التواصلية التي تشكل نسيج الخطاب.

ويؤكد كذلك الباحثان أن فهم النص يتجاوز مجرد المداخلات الحرفية للغة، حيث يريان أن: "من الخطأ الاعتقاد بأننا نعمل فقط بناء على هذه المدخلات الحرفية في فهمنا" [1]، وهذا يعني أن المعنى لا يتحدد فقط من خلال العناصر اللغوية الصرفة، بل من خلال مدى ارتباطها بالسياق المعرفي الذي يجعلها قابلة للفهم، ومن هنا، فإن الإحالة والإضمار لا يمكن تفسيرهما إلا تفسيرهما إلا ضمن هذا الإطار، لأنهما يمثلان أدوات تتطلب من المتلقي تجاوز "المعطى الحرفي" للجملة لاستعادة المعلومات المفقودة أو تحديد المراجع الغائبة، مما يحقق انسجام النص ككل.

وفي الاتجاه نفسه يُوضَّح الباحثان أن تحليل الخطاب لا يقتصر على دراسة التراكيب اللغوية، بل يتطلب فهم اللغة في استعمالها الفعلي حيث يؤكدا أن "الخطاب هو بالضرورة تحليل اللغة في الاستعمال" [2]، ويشير هذا الطرح إلى أن المعنى لا يوجد داخل الجملة بل يتشكل من خلال استخدامها في سياق تواصلي معين، فالإحالة مثلاً لا تُفهم إلا إذا عرفنا لِما يشير إليه، والإضمار لا يفهم إلا إذا استطعنا استرجاع العنصر المحذوف وهو ما يفرض الاعتماد على السياق، وهذا يعني أن فهم الخطاب يتطلب الاعتماد على المعرفة المشتركة بين المتكلم والمتلقي، حيث لا يتم التعبير عن كل شيء بشكل صريح بل يترك جزء كبير من المعنى ليستنتج من السياق، وهذا ما يجعل الظواهر مثل الإضمار والإحالة أدوات اقتصادية في اللغة لكنها في الوقت نفسه تبرز أهمية السياق في تفسير المعنى.

ومن زاوية تداولية يبرز إسهام **Geoffrey Leech** الذي يؤكد أن المعنى لا يمكن فصله عن السياق التداولي، وأن السياق هو تلك المعرفة الخلفية التي يتقاسمها أطراف الخطاب وتسهم في تفسيره لأنه يمثل "أي معرفة خلفية يفترض مشاركتها بين المتحدث والسامع، والتي تساهم في تفسير السامع

[1]Ibid, p.223.

[2]Ibid, p..01.

لما يقصده المتحدث" [1]، ويعني هذا أن الجملة مهما كانت مكتملة نحوياً لا تحمل معناها الكامل إلا داخل سياق استعمالها؛ فالمعنى ليس خاصية لغوية خالصة بل هو نتيجة تفاعل بين البنية اللغوية والتمثيلات الذهنية والمعارف المشتركة التي تُستدعى لحظة التواصل.

واتساقاً مع ما سبق يشير **H. G. Widdowson** إلى أن فهم اللغة يتطلب تجاوز الروابط النحوية الظاهرة نحو العلاقات المقاصدية العميقة، حيث يوضح أن "الاتساق (Cohesion) هو العلاقة الظاهرة بين القضايا المعبر عنها من خلال الجمل" [2]، ويرى أن هذا السبك الظاهر ليس كافياً وحده لتحقيق التواصل، بل يجب أن يُدعم بالاتساق الذي يربط بين الأفعال الإنجازية والمقاصد الإنجازية والمقاصد، وهذا التمييز بين الروابط الشكلية والمعاني العميقة يبرز أن المعنى لا يستخلص من الجملة وحدها بل من خلال السياق الذي يسمح بتأويلها، ومن هنا فإن الإحالة والإضمار يمثلان آليتين واضحتين لهذا الفرق، لأنهما يعملان كروابط شكلية تستدعي معاني ضمنية تتجاوز صريح العبارة لتكوين نص متسق.

وبناء على هذه الطروحات، يتضح أن الظواهر اللغوية لم تعد تُكثف بحدود الجملة، بل أسهمت في إعادة توجيه الدراسات اللسانية نحو السياق بوصفه الإضمار الحقيقي لتقديم المعنى، فالسياق لم يعد عنصراً مساعداً، بل أصبح شرطاً أساسياً في التحليل، لأنه يتيح الربط بين العناصر اللغوية وتفسير العلاقات غير الظاهرة بينهما، كما أن هذه الظواهر أبرزت أن اللغة تعمل وفق مبدأ الاقتصاد، حيث لا يتم التعبير عن كل شيء بشكل صريح بل يفترض أن المتلقي قادر على استنتاج المعنى من السياق، وهذا ما يجعل الجملة في كثير من الأحيان غير مكتفية بذاتها، بل تحتاج إلى ما يكملها خارج حدودها.

وعليه يمكن القول إن الإحالة والإضمار قد أديا دوراً حاسماً في نقل التحليل اللساني من مستوى الجملة إلى مستوى النص والسياق، حيث أصبح المعنى ينظر إليه باعتباره نتيجة تفاعل بين

[1]Geoffrey N. Leech, principles of pragmatics, Longman group limited, New York, 1983, p 13.
[2] H. G. Widdowson, Teaching Language as communication, oxford university press, 1978, p 29.

العناصر اللغوية والمعرفية والتداولية، ومن ثم، فإن فهم اللغة لا يمكن أن يتم إلا داخل هذا الإطار المتكامل الذي يجمع بين النص والسياق في آن واحد.

2- مبدأ الملائمة وأثره في تفاعل المكون الدلالي مع المعطيات السياقية:

1- الإطار النظري لمبدأ الملائمة:

يعد مبدأ الملائمة من الركائز الأساسية في الدرس التداولي الحديث، حيث ارتبط ظهوره بتطور الدراسات اللسانية التي تجاوزت حدود التحليل البنيوي للجملة إلى الاهتمام بالخطاب بوصفه نشاطاً تواصلياً يخضع لجملة من الشروط المعرفية والسياقية، وفي هذا الإطار قدم كل من **Dan Sperber** و **Deirdre Wilson** تصوراً متكاملاً لما يعرف بـ "نظرية الملائمة" التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن التواصل الإنساني ليس مجرد عملية ترميز وفك ترميز بل هو سيرورة استدلالية معقدة يسعى فيها المتلقي إلى بناء المعنى انطلاقاً من المعطيات اللغوية والسياقية، ويؤكد الباحثان أن كل فعل تواصلي يحمل في طياته افتراضاً ضمنياً بكونه ملائماً إذ يقولان: "يميل التفكير البشري بطبيعته إلى السعي نحو تعظيم درجة الملائمة" [1]، وهو ما يعني أن الذهن البشري مهيأ بطبيعته للبحث عن أكبر قدر ممكن من الفائدة المعرفية بأقل جهد ذهني.

ومن هذا المنطلق، لا تُفهم الملائمة باعتبارها خاصية لغوية محضة، بل بوصفها علاقة دينامية بين الخطاب والسياق، حيث يتم تقييم الخطاب من خلال قدرته على إحداث أثر معرفي لدى المتلقي، وفي هذا الصدد يوضح **سبربر** و**ويلسون** أن: "الافتراض يعد ملائماً في سياق ما حينما – ولا يتحقق ذلك إلا – أن يسهم في إحداث أثر سياقي في ذلك السياق" [2]، أي أن فكرة أو المعلومة لا تكون ملائمة إلا إذا أحدثت تغييراً في البنية المعرفية للمتلقي، سواء بإضافة معلومة جديدة، أو بتعديل معرفة سابقة أو بتعزيزها، وهنا يتضح أن الملائمة تقوم على مبدأين متلازمين: الأثر المعرفي من

[1] Dan Sperber, Deirdre Wilson, Relevance: Communication and Cognition, second edition, Blackwell publishers, 1986, p 260.
[2] Sperber, Wilson, 1986, relevance: communication and cognition, p 22.

جهة، والجهد المعرفي من جهة أخرى، حيث يسعى المتلقي إلى تحقيق توازن بينهما من خلال اختيار التفسير الأكثر فاعلية والأقل تكلفة.

وعلى هذا الأساس تندرج نظرية الملائمة ضمن المقاربات المعرفية التي ترى أن اللغة ليست نظاماً مستقلاً، بل جزء من نظام إدراكي أوسع يتفاعل مع الذاكرة والخبرة والسياق، فالفهم اللغوي وفق هذا التصور لا يقتصر على استرجاع المعاني القاموسية بل يتطلب تشغيل آليات استدلالية معقدة؛ إذ يؤكد الباحثان أن اهتمام السامع بالبنية اللغوية للجملة هو اهتمام ثانوي غايته الوصول إلى المقصد الحقيقي، حيث يقولان: "لا يهتم السامعون بمعنى الجملة المنطوقة إلا فقط بقدر ما يقدم دليلاً على ما يقصده المتكلم"[1]، وهذا يعكس التحول الجذري في تحليل الخطاب، بحيث لا يعود معنى الجملة هدفاً في حد ذاته، بل مجرد دليل أو مؤشر يستعمله المتلقي لاستنتاج مرامي المتحدث، وبذلك يتجاوز الفهم حدود البنية الصورية للجملة ليتصل بالعوالم الذهنية والمقاصد التواصلية التي تشكل جوهر عملية التواصل.

ويكتسب السياق في هذا الإطار أهمية مركزية، إذ ينظر إليه بوصفه مجموعة ذهنيات التي يستحضرها المتلقي أثناء عملية التأويل، وليس مجرد محيط خارجي ثابت، ويؤكد الباحثان هذا التصور بقولهما: "السياق هو بناء نفسي، وهو عبارة عن مجموعة فرعية من افتراضات المستمع حول العالم" [2]، وهو تعريف يبرز الطبيعة الذهنية للسياق ويؤكد أن فهم الخطاب لا يرتبط بالواقع المادي المباشر بقدر ما يتوقف على قدرة المتلقي على استحضار وتفعيل السياق الذهني الأنسب من بين مجموعة من السياقات الممكنة، ومن هنا، فإن الملائمة لا تتحقق إلا عندما ينجح المتلقي في بناء سياق تأويلي يسمح له باستخلاص أكبر قدر من الآثار المعرفية بأقل مجهود ذهني،كما ترتبط الملاءمة ارتباطاً وثيقاً بالقصد، حيث يفترض المتلقي أن المتكلم يسعى إلى إرسال رسالة ذات معنى، وأنه اختار تعبيراته بعناية لتحقيق هذا الهدف، ويعرف هذا الافتراض في نظرية الملاءمة بمبدأ "**التواصل الإظهاري الاستدلالي**" ostensive-inferential communication، حيث يشير المتكلم إلى نيته التواصلية

[1] Sperber, Wilson, relevance: communication and cognition, p 23.

[2]Ibid, p.15.

ويقوم المتلقي باستنتاجها. وفي هذا السياق يذكر Sperber و Wilson أن: "كل فعل من أفعال التواصل الإظهاري ينقل افتراضاً ضمنياً عن كونه في أقصى درجات الملاءمة"[1]، أي أن كل خطاب يحمل افتراضاً بأنه الأمثل من حيث الملاءمة، وهو ما يدفع المتلقي إلى البحث عن التفسير الذي يحقق هذا الافتراض.

وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ الملاءمة يعيد تعريف العلاقة بين الدلالة والتداولية، إذ لم يعد المعنى الحرفي كافياً لفهم الخطاب بل أصبح مجرد نقطة انطلاق نحو بناء المعنى المقصود، فالمتلقي لا يكتفي بفهم ما يقال بل يسعى إلى فهم ما يراد قوله مستعيناً بالسياق والمعرفة المشتركة، وقد أكد الباحثان هذا التوجه بالإشارة إلى أن عملية الفهم تتطلب من المتلقي تجاوز الظاهر، حيث يتعين على المتلقي استخلاص استنتاج أقوى مما قد تبرره البنية اللغوية وحدها[2]، وهذا يعني أن التأويل يتطلب استحضار استنتاجات تتخطى المنطوق المباشر للوصول إلى المعاني الضمنية، وهو ما يجعل العملية برمتها محكومة بمعيار الملاءمة في موازنته بين الجهد والأثر.

2- آليات تفاعل المكون الدلالي مع السياق والقصد المتكلم في ضوء مبدأ التلاؤم: دراسة تداولية معرفية

يعد المكون الدلالي في اللغة نقطة الانطلاق الأولى في عملية إنتاج المعنى، إذ يقدم القيمة الحرفية أو القاموسية للوحدات اللغوية بمعزل عن مقتضيات السياق، غير أن هذا المعنى يظل قاصراً عن أداء وظيفته التواصلية ما لم يتفاعل مع المعطيات السياقية، وهو ما تؤكده نظرية الملاءمة التي ترى أن الفهم اللغوي ليس مجرد عملية فك ترميز آلي، بل هو صيرورة استدلالية معقدة تتداخل فيها الدلالة مع السياق والقصد، فوفق هذا المنظور لا يعد السياق محيطاً خارجياً ثابتاً بل هو سياق ذهني يتشكل ديناميكياً أثناء عملية التأويل حيث تعرفه **Robyn Carston** بكونه: "تلك المجموعة الجزئية من الافتراضات الممثلة ذهنياً، والتي تتفاعل مع المعلومات الواردة تتفاعل مع المعلومات والمعطيات

[1] ، Sperber, Wilson, relevance communication and cognition, p.158 .
[2]: Deirdre Wilson and Dan Sperber, Relevance theory, Blackwell's Handbook of pragmatics, published in L. Horn and G. Ward (eds), 2004, p 612,

الواردة لتوليد آثار سياقية"[1]، وبناءً عليه، فإن الخطاب لا يتحقق إلا عبر تفاعل المكون الدلالي – باعتباره معلومة واردة حديثاً– مع تلك المجموعة الجزئية من الافتراضات الممثلة ذهنياً لدى المتلقي، مما يسمح بتوليد آثار سياقية تمنح المنطوق معناه التداولي الكامل.

ومن هنا، يتضح أن العلاقة بين الكود الدلالي والسياق علاقة تكاملية وليست علاقة استبدال، إذ يشكل المعنى الحرفي قاعدة أولية بينما يقوم السياق بتوجيه هذا المعنى نحو التحديد الدقيق للدلالة المقصودة، ويتجلى ذلك بوضوح في عند تأمل جملة مثل[2]:

-1the earth goes round the sun

1- الأرض تدور حول الشمس

فبالرغم من أنها تبدو جملة أبدية ذات دلالة سطحية مكتملة، إلا أنها في الواقع تظل "غير محددة لغوياً" underdetermined مالم تدرج ضمن سياق معرفي يحدد القضايا المقصودة منها بدقة كالزمان والمكان والمنظور الفيزيائي، فالجملة لا تدول الفكرة كاملاً بذاتها، بل تعتمد على قدرة السامع الاستنتاجية لربط هذا الملف اللفظي بالتمثيل الذهني المطابق للواقع، وهنا يبرز دور السياق في سد الفجوة بين التعبير اللغوي القاصر وبين القصد التداولي الأعمق الذي يسعى المتكلم لإرساله.

أما فيما يتعلق بالقصدية فإنها تمثل أحد أهم العناصر التي تربط المكون الدلالي بعملية الفهم، حيث لا ينظر إلى الخطاب بوصفه مجموعة من الجمل المعزولة بل بوصفه فعلاً تواصلياً يحمل نية المتكلم التي يراد إدراكها من قبل المتلقي، فالمتكلم لا يكتفي بإنتاج تراكيب لغوية ذات دلالة، بل يوجه خطابه بطريقة تجعل المتلقي يستنتج قصده الحقيقي، وهو ما يجعل التداولية في جوهرها: "كيف دراسة كيف يتم توصيل (فهم) أكثر مما يقال حرفياً"[3]. وهذا يعني أن الفهم الحقيقي لا يتوقف عند

[1] :Robyn Carston, Thought and utterances: the pragmatics of explicit communication, Blackwell publishing, 2002, p 376

[2]Ibid, p30

[3] :George Yule, pragmatics, oxford university press, New York1996, p 03

حدود المنطوق بل يمتد ليشمل استنتاج المقاصد التي يتجاوز بها المتكلم حدود الترميز اللغوي ليصل إلى المعنى المقصود فعلياً في سياق التواصل.

ومن جهة أخرى يؤدي المتكلم دوراً محورياً في تحديد طبيعة التفاعل بين الدلالة والسياق، إذ يقوم باختيار الألفاظ وتركيب جملة وفق تقديره لقدرات المتلقي المعرفيةوالسياق الذي يحيط بالخطاب، فالمتكلم ليس مجرد ناقل للمعنى بل هو فاعل إستراتيجي يوجه عملية الفهم عبر تنظيم المعطيات اللغوية بشكل يسهل على المتلقي الوصول إلى التفسير الأنسب، ومن هذا المنظور، يصبح الخطاب نتاجاً تفاعلياً مشتركاً بين الطرفين: متكلم يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الإيضاح، ومتلقي يسعى للوصول إلى المعنى الأكثر ملاءمة بأقل تكلفة ذهنية.

وفي هذا الإطار تعيد نظرية الملاءمة صياغة العلاقة بين الدلالة والتداولية، حيث لم يعد المعنى الدلالي كافياً لتفسير الخطاب، بل أصبح مجرد نقطة انطلاق نحو بناء المعنى التداولي، فالمتلقي ينتقل من المعنى الحرفي إلى المعنى المقصود عبر سلسلة من العمليات الاستدلالية مدفوعاً بحقيقة أن: "المعنى اللغوي لا يحدد بشكل كافٍ ما هو مقصود، بل إنّه قاصر عن حصر المعنى المقصود بذاته"[1]، وهذا يؤكد أن المحتوى اللغوي للمنطوق يظل دائماً غير محدد بذاته، ولا يمكنه حصر القصد الحقيقي للمتكلم دون دمج الدلالة بالسياق والمعرفة الخلفية، مما يجعل عملية التأويل تتجاوز مجرد فك الرموز لتصل إلى بناء استنتاجات تتوافق مع غرض التواصل.

ويقوم هذا الانتقال من الدلالة إلى التداولية على مبدأ أساسي هو مبدأ الملاءمة، الذي يفترض أن العقل البشري موجه بطبيعته نحو البحث عن التوازن بين الأثر المعرفي والجهد الإدراكي، وبناءً على هذا التصور تصبح التداولية هي العلم الذي يدرس: "العلاقات بين اللغة والسياق والتي تعد ركيزة أساسية في تفسير كيفية فهم اللغة"[2]، وهذا يعني أن الذهن الإنساني، في سعيه لتقييم الفائدة المعرفية بأقل مجهود ممكن، يعتمد كلياً على هذه العلاقة الجوهرية بين الصيغة اللغوية والسياق المختار،

[1] :Robyn Carston, Thought and utterance p 19
[2] :Stephen C. Levinson, pragmatics, cambridge university press, London, New York, New Rochelle, 1983 p 21

ومن ثمّ فإن المتلقي أثناء عملية الفهم لا يختبر جميع التفسيرات الممكنة بل يختار التفسير الذي يحقق أعلى درجات الملاءمة بمقارنة المعطى اللغوي بالسياق الأنسب.

كما أن عملية التأويل نفسها تقوم على مبدأ الاستدلال حيث لا يتم الفهم عبر قواعد لغوية ثابتة فقط، بل عبر عمليات ذهنية تعتمد على الفرضيات والسياق والمعرفة المشتركة، فالمتلقي يبدأ بتحليل المعنى الحرفي للجملة ثم يدمجه مع السياق المتاح للوصول إلى التفسير الأكثر انسجاماً مع القصد التواصلي، وفي هذا الإطار يبرز الاستلزام الحواري كأحد أهم النواتج هذه العملية، إذ يشير غرايس إلى أن استغلال قواعد الحوار أو خرقها، يؤدي عادة إلى نشوء الاستلزام الحواري...، وسيكون حينها إن إحدى القواعد قد تمّ استغلالها[1]، وهذا يعني أن المعلومة تكتسب قيمتها الحقيقية وأثرها المعرفي عندما ينجح المتلقي في بناء استنتاج يتجاوز المنطوق، مما يؤدي إما إلى إضافة معرفة جديدة أو تعديل فرضية سابقة، وهو جوهر الملاءمة في التواصل الإنساني.

وفي النهاية يتضح أن نظرية الملاءمة قد قدمت تحولاً جذرياً في فهم الظاهرة اللغوية، حيث نقلت التحليل من مستوى الجملة إلى مستوى الخطاب، ومن البنية اللغوية إلى البنية الذهنية، ومن المعنى الثابت إلى المعنى الديناميكي القائم على الاستدلال والتأويل، مما جعلها من أهم النظريات الحديثة في تحليل الخطاب والتداولية المعرفية.

3/ التداولية المدمجة:

1- التداولية كجزء من النظام اللغوي:

يعدّ النظر إلى التداولية بوصفها جزءاً من النظام اللغوي من الاتجاهات التي سعت إلى تجاوز الفصل الحاد بين البنية اللغوية واستعمالها، حيث انطلقت اللسانيات الحديثة خاصة مع أعمال **Chomsky** من تصور يجعل اللغة نظاماً ذهنياً مستقلاً قائماً على الكفاية اللغوية، أي تلك المعرفة الضمنية التي يمتلكها المتكلم بقواعد لغته، وهو ما يعبر عنه بقوله: "تركز النظرية اللغوية بالدرجة الأولى

[1] :H. P. Grice, logic and conversation, permission from elsevier, 1975, p 49

على نموذج مثالي من المتكلم والمستمع (يفترض وجود مجتمع لغوي موحد لا اختلاف فيه)"[1]، وهو طرح أدى في بدايته إلى إقصاء العوامل التداولية المرتبطة بالسياق والاستعمال الفعلي، غير أن هذا الإقصاء لم يكن مطلقاً بقدر ما كان منهجياً، إذ عاد **تشومسكي** نفسه ليؤكد على التمييز بين الكفاءة والأداء بقوله:"وعليه فمن تميز جوهرياً بين الكفاءة اللغوية، أي معرفة الفرد بنظام لغته، وبين الأداء اللغوي، أي الاستخدام الفعلي لهذه اللغة في سياقات واقعية"[2]، وهو تمييز فتح الباب أمام إدراج التداولية فهماً مستوى الأداء بما يجعلها مرتبطة بالنظام اللغوي مصاحباً كونه ينجز في سياقات تواصلية محددة، ومن ثم لم تعد التداولية غريبة عن اللسانيات بل عُدّت امتداداً وظيفياً لها خاصة عندما بدأ الاهتمام يتزايد بكيفية توليد المعنى في الاستعمال الفعلي، ومن هنا برزت إسهامات **Paul Grice** الذي قدم تصوراً ثورياً في فهم العلاقة بين ما يقال وما يقصد، حيث بيّن أن المعنى اللغوي لا يقتصر على الدلالة الحرفية بل يتجاوزها إلى معانٍ ضمنية تستنتج عبر السياق.

لخص **Grice** ذلك في مبدأ التعاون الذي صاغه بقوله: "لتكن مشاركتك في الحوار مناسبة للمرحلة التي تحدث فيها، ومتسقة مع الهدف أو مسار الحديث القائم"[3]، وهو ما يعني أن إنتاج المعنى يخضع لقواعد مدمجة ضمن الاستعمال اللغوي نفسه، ومما يعزز هذا التصور بقوله: "المعنى الذي يستخدم فيه كلمة 'يقول' ثنائية أقرب ما قاله شخص ما" [4]، أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمعنى العرفي للكلمات (الجملة) التي نُطق بها، وهو قول يعبّر بوضوح عن أن البنية اللغوية لا تستنفد المعنى بل تحتاج إلى آليات تداولية لاستكماله وتحديد مقصده، غير أن هذه الآليات لا تفهم بوصفها عناصر خارجية منفصلة عن النظام اللغوي وإنما باعتبارها مكوناً داخلياً يعمل داخل اللغة ويؤثر في آليات بنائها وتلقيها، ويتجلى هذا التصور بوضوح في القواعد الأربع التي صاغها (الكم – الكيف – العلاقة [المنفعة] – الأسلوب) بوصفها مبادئ تنظم الخطاب من الداخل وتوجه عملية الفهم مما يعزز فكرة أن التداولية ليست إضافة لاحقة على البنية اللغوية بل جزء من آليات اشتغالها.

---

[1] :Noam Chomsky, Aspects of the theory of syntax, the M.I.T. press, cambridge, Massachusetts, 1965, p 03

[2]Ibid,, p 04

[3] ، H. P. Grice, logic and conversation, OP .CIT , p 45.

[4] / Ibid,p.44.

وقد ازداد هذا التوجه ترسخاً مع تطور الدراسات اللسانية الحديثة نحو التكامل بين المستويات التحليلية حيث لم يعد من الممكن الفصل الصارم بين الدلالة والتداولية بالنظر إلى أن إنتاج المعنى لا يتحقق إلا عبر تداخل ما هو لغوي صرف بما هو سياقي ومعرفي، وفي هذا السياق قدم **سبيربر وويلسون** في إطار نظرية الملاءمة تصوراً يربط فهم الخطاب بالبنية المعرفية للمتلقي وسياقه الذهني وصرحا بأن: "الافتراض يكون ذا صلة بالفرد في وقت معين، إذا وفقط إذا كان له أثر معرفي إيجابي في واحد أو أكثر من السياقات المتاحة له في ذلك الوقت"[1]، ويشير هذا التعريف إلى أن قيمة المعنى لا تتحدد داخل الملفوظ اللغوي وحده بل تتأسس على ما يحدثه من أثر معرفي إيجابي داخل السياقات المتاحة للمتلقي، وبناءً على ذلك يتضح أن التداولية ليست مجرد مستوى إضافي في تحليل اللغة ولكنها شرط بنيوي في عملية الفهم، إذ إن البنية اللغوية لا تؤدي وظيفتها الدلالية إلا عبر استحضار الافتراضات السياقية والمعرفية التي يملكها المخاطب وهو ما يعزز الطرح القائل بأن الدلالة والتداولية مستويان متداخلان لا يمكن الفصل بينهما في تحليل الخطاب.

تبعا لما سبق يمكن القول أن التداولية تتغلغل في صميم النظام اللغوي عبر ظواهر لا يمكن تفسيرها تفسيراً كافياً دون استحضار السياق مثل الإحالة والحذف والافتراض المسبق مما يدل على أن المعنى لا ينتج داخل البنية اللغوية وحدها بل من خلال تفاعلها مع المعطيات السياقية والمعرفية وهو ما يجعل الحدود بين اللغة واستعمالها حدوداً مرنة غير فاصلة، ويؤكد أن التداولية ليست مستوى مستقلاً بل يندمج في النظام اللغوي يسهم في إنتاج المعنى وتوجيهه.

2- التداولية كعنصر مكمل ومستقل:

مقابل الاتجاه الذي يسعى إلى إدماج التداولية داخل النظام اللغوي، اتجاه آخر لا يقل أهمية يرى أن التداولية ليست جزءاً من البنية اللغوية بل هي مكون مستقل ومكمل لها يعمل خارج حدودها البنيوية ويرتبط بالسياق المعرفي والاجتماعي الذي ينتج فيه الخطاب. حيث ينطلق هذا التصور من نقد النزعة الصورية التي حصرت اللغة في قواعدها الداخلية كما هو الحال في الطرح الذي قدمه شومسكي؛ إذ يعتبر أن إقصاء السياق يؤدي إلى فهم ناقص للامعنى لأن اللغة في استعمالها

[1] / sperber, wilson, relevance communication and cognition, p 265

الحقيقي لا تفهم إلا في إطار ظروفها التواصلية، ومن هنا برزت التداولية بوصفها حقلاً مستقلاً يهتم بدراسة العلاقة بين اللغة ومستعمليها وهو ما أكده (Levinson) حين عرّف التداولية بقوله الذي ذكرناه سابقاً والذي بأنها العلم الذي يدرس علاقة بين اللغة وآليات وقواعد تفسير فهم اللغة وهو تعريف يضع التداولية خارج النظام اللغوي الضيق باعتبارها تهتم بعناصر لا يمكن اختزالها في البنية مثل المقاصد والسياق والمعرفة المشتركة كما يعزز هذا القول Geoffrey leech الذي يرى أن التداولية تُعنى بدراسة المعنى في علاقته بالمتكلم.[1]

بالكلام حيث يقول: "أن التداولية لا ترتد إلى النظام اللغوي بمعناه الضيق بل تتجاوزه إلى دراسة الاستعمال الفعلي للغة"[2]، وفي هذا الإطار تتبلور فكرة الاستدلال التداولي بشكل أوضح مع ظهور المقاربات المعرفية خاصة مع أعمال **sperber** و **wilson** اللذين قدما نظرية الملاءمة باعتبارها إطاراً تفسيرياً لفهم التواصل الإنساني حيث ينطلقان من أن المعنى لا يشتق من البنية اللغوية وحدها بل من عمليات استدلالية يقوم بها المتلقي اعتماداً على السياق، وقد عبرا عن ذلك بقولهما: "إن التواصل استدلالي، حيث يستنتج الحضور قصد المتحدث من خلال الدليل المقدم لهذا الغرض المحدد"، وهو ما يبين أن التداولية هنا تتجاوز النظام اللغوي لتتدخل في مجال العمليات الذهنية والمعرفية كما يؤكدان على مركزية السياق لأنهم يرونه في هذا التصور ليس شيئاً خارجياً ثابتاً بل هو بناء ذهني انتقائي يشكله السامع من معارفه وافتراضاته وهو الذي يوجه فهمه للخطاب ويجعله ممكناً.

مكناً ومن ثم فإن التداولية وفق هذا المنظور تنتمي إلى حقل معرفي أوسع يتداخل مع علم النفس والإدراك ولا يمكن حصرها داخل النظام اللغوي، ويتعزز هذا الطرح أكثر مع المقاربة التداولية الاجتماعية التي يمثلها **Van Dijk** الذي يرى أن فهم الخطاب لا يتم فقط من خلال بنيته اللغوية بل من خلال نماذج ذهنية وسياقات اجتماعية تحكم إنتاجه وتلقيه حيث يقول: "إن السياقات ليست مجرد نوع من المواطن الاجتماعية الموضوعية بل هي بناءات ذات أساس اجتماعي يشكله المشاركون حول الخصائص التي يرونها ذات صلة في مثل هذا الموقف"[3]، وهو ما يدل على أن التداولية تتجاوز

[1] / Stephen Levinson, pragmatics, p 21

[2] :geoffrey n. leech, principles of pragmatics, p 06

[3] :Teun A. Van Dijk, Discourse and context: a sociocognitive approach, cambridge university press, New York, 2008, p 56

اللغة لتشمل تمثيلات ذهنية وسياقات اجتماعية كما يؤكد في موضع آخر أن: "الخطاب اليوم يجمع بين دراسة استخدام اللغة،... وبين الدراسات العلمية المستعرضة للعمليات المعرفية والتمثيلات الذهنية... والتفاعل المتموقع اجتماعياً وثقافياً".[1]

3- نحو تصور توفيقي (التداولية المدمجة):

بعد التصور البنيوي أو ما يعرف بـ "التداولية المدمجة" محاولة نظرية لتجاوز التعارض القائم بين من يرى التداولية جزءاً من مكونات النظام اللغوي ومن يراها مستقلة عنه، إذ ينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية مفادها أن المعنى اللغوي لا يتحدد داخل البنية اللغوية وحدها بل يتشكل عبر تفاعل معقد بين النظام اللغوي والسياق الاستعمالي والمعرفي، وفي هذا الإطار يؤكد Levinson أن فهم اللغة يتجاوز العمليات المعجمية الصرفية مشدداً على ضرورة استحضار الأبعاد الاجتماعية لإتمام عملية الفهم حيث يصبح قابلية التفسير التداولي لفهم اللغة تحتاج على الأقل إلى الوصول إلى المعلومات السوسيولغوية (المجتمعية اللغوية)[2]، وهو ما يعني أن التفسيرات التداولية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن المعطيات الاجتماعية اللغوية، فالعملية التواصلية تقوم في جوهرها على تفاعل حيوي بين القواعد النحوية والظروف الاجتماعية المحيطة بالحدث التواصل مما يجعل التداولية مكوناً ضرورياً لفهم اللغة في ممارستها الواقعية وليس مجرد عنصر خارجي يضاف إليها.

ومن جهة أخرى يذهب john gumperz إلى أن المعنى في الخطاب يتحدد من خلال ما يسميه "التوسيق" حيث يرى أن المشاركين يعتمدون على علامات لفظية وغير لفظية لاستحضار الخلفيات المعرفية لفهم المقاصد ويصرح قائلاً بأنه: "استراتيجية تواصلية تتمثل في استخدام المتحدثين والمستمعين للإشارات اللفظية وغير اللفظية... من أجل استحضار الافتراضات المسبقة... وتقييم ما هو مقصود"[3]، وهو طرح يبرز أن بنية الخطاب لا تستقيم بالرموز اللسانية وحدها بل تتوقف على هذه "الإشارات السياقية" التي تمكن الأطراف من "تقييم ما هو مقصود" مما يعزز فكرة التداولية

[1] :Teun A. Van dijk, discourse studies: A multidisciplinary introduction, sage, london, 1997, p 02

[2] ، Levinson, pragmatics, p 28

[3] :gumperz, john, contextualization and understanding, 1992, p 230

المدمجة التي ترى السياق مكوناً بنيوياً في عملية التواصل وليس مجرد إطار خارجي مضاف إليها، ومما يدعم هذا الاتجاه أيضاً أعمال **herbert clark** الذي يرى أن التخاطب يقوم على مبدأ التنسيق المشترك بين المتكلم والمخاطب حيث يؤكد أن: "استخدام اللغة هو في الحقيقة شكل من أشكال العمل المشترك"[1]، وهو ما يبين أن إنتاج المعنى ليس فعلاً تفريدياً على النظام اللغوي فقط بل هو فعل تفاعلي يتطلب مشاركة معرفية وسياقية بين أطراف الخطاب.

وفق هذا التصور لا تقف التداولية خارج اللغة ولا تذوب فيها بالكامل بل تعمل كآلية وسيطة تنظم انتقال المعنى بين البنية اللغوية وسياق الاستعمال، وتظهر هذه الرؤية أن القواعد اللغوية مثل الإحالة والحذف والاستلزام لا يمكن فهمها إلا من خلال الجمع بين القواعد النحوية والمعرفة السياقية مما يجعل الفصل بين اللغة واستعمالها فعلاً اجرائياً لا واقعياً، وبذلك يتضح أن التداولية المدمجة تقوم على فكرة التكامل الوظيفي بين المستويين حيث تعد اللغة بنية أساسية لتوليد المعنى بينما يوفر السياق والمعرفة الخلفية آليات تأويله وتحديده بدقة، وهو ما يجعل الخطاب الإنساني عملية ديناميكية مستمرة تتداخل فيها البنى اللغوية والعمليات الذهنية والاجتماعية دون أن يمكن ردها إلى أحد الطرفين بشكل مستقل، ومما فإن هذا التصور يقدم حلاً وسطاً يرفع من قيمة التداولية بوصفها بعداً ضرورياً في تحليل اللغة دون أن يخرجها كلياً في إطار النظام اللغوي.

[1] :Herbert H. Clark, Using Language, Cambridge University Press, 1996, P 03

الخاتمة

لم تكن دراسة تطور المكون الدلالي في النظرية التوليدية التحويلية في هذا البحث مجرد تتبع تاريخي لتحولات مفهومية بل كانت محاولة للكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين البنية اللغوية والمعنى والاستعمال، وقد أبانت هذه المحاولة أن النظرية التوليدية رغم انطلاقها من تصور صوري للغة شهدت تطوراً تدريجياً نحو مقاربة إدماج البعد الدلالي والتداولي في تفسير الظاهرة اللغوية، ومن خلال ما تم التوصل إليه يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

1- أظهرت المرحلة الكلاسيكية أن المكون الدلالي لم يكن يحتل موقعاً مركزياً داخل النموذج التوليدي الأول حيث كانت الأولوية للمكون التركيبي.

2- إن التصورات في مرحلة ما قبل الدلالة بينت أن المعنى لم يكن يدرس بوصفه مكوناً مستقلاً داخل النظرية بل كان ينظر إليه باعتباره تابعاً للبنية التركيبية، الأمر الذي جعل التحليل اللغوي في بداياته يميل إلى الصورية أكثر من اهتمامه بالتأويل.

3- كشفت نظرية **كاتز وفودور** عن محاولة جادة لإدماج الدلالة داخل النموذج التوليدي من خلال بناء مكون دلالي يعتمد على التمثيل المعجمي والقواعد الإسقاطية، وهو ما منح الدلالة مكانة أكثر وضوحاً داخل التحليل اللساني.

4- أسهمت الدلالة التوليدية في إعادة طرح العلاقة بين النحو والمعنى حيث اعتبرت أن البنية العميقة ليست مجرد تمثيل تركيبي بل تمثل الأساس الحقيقي للتفسير الدلالي، وهو ما أدى إلى توسيع دور الدلالة داخل النظرية.

5- مثّل الجدل الذي نشأ بين **تشومسكي** وبعض تلاميذه حول أسبقية النحو أو الدلالة نقطة تحول مهمة في تاريخ اللسانيات التوليدية، لأنه كشف عن حدود التصور الصوري الخالص، وأبرز الحاجة إلى منح المعنى دوراً أكبر في تفسير اللغة.

6- البرنامج الأدنوي أظهر توجهاً جديداً نحو تبسيط النموذج التوليدي، حيث تم تقليص عدد المستويات والعمليات النظرية مع إعتماد مبدأ الإقتصاد باعتباره أساساً لتنظيم البنية اللغوية.

7- أصبحت الدلالة في إطار البرنامج الأدنوي مرتبطة بما يعرف بالواجهة المنطقية التي تمثل المستوى المسؤول عن التأويل، وهو ما يعكس انتقال الدلالة من وظيفة هامشية إلى عنصر أساسي في البنية التفسيرية للغة.

8- الدراسة بينت أن تطور المكون الدلالي أدى بصورة تدريجية إلى انفتاح النظرية التوليدية على البعد التداولي، خاصة بعد الإعتراف بأن فهم المعنى لا يتوقف تطلّقاً عند البنية وحدها بل يتطلب مراعاة السياق وشروط الاستعمال.

9- أثبت مبدأ الملاءمة أن التواصل اللغوي لا يقوم فقط على المعاني الصريحة التي تحملها البنية اللغوية، بل يعتمد كذلك على العمليات الاستدلالية التي يقوم بها المتلقي لفهم المقاصد والمعاني الضمنية.

10- أبانت التداولية المدمجة أن الفصل الحاد بين الدلالة والتداولية لم يعد ممكناً في الدراسات اللسانية الحديثة، لأن التأويل اللغوي أصبح يفهم بإعتباره نتيجة تفاعل بين البنية اللغوية والسياق التداولي.

11- إن الدلالة والتداولية تشكلان بعدين متكاملين في بناء المعنى اللغوي فالدلالة تحدد المعنى الذي تتيحه البنية اللغوية في صورتها المجردة، في حين تتكفل التداولية بتوجيه هذا المعنى وفق سياق الاستعمال ومقاصد المتكلم وظروف التخاطب، ومن ثم لا يتحقق الفهم الكامل إلا من خلال تفاعلهما حيث تمد الدلالة التداولية بالأساس، وتعمل التداولية على تقييد هذا الأساس وتأويله بما يلائم المقام مما يعكس علاقة تكامل وظيفي بينهما.

12- أظهرت نتائج البحث أن العلاقة بين الدلالة والتداولية هي علاقة تكامل وتداخل وظيفي؛ حيث تسهم الدلالة في بناء المعنى الأساسي بينما تعمل التداولية على توجيه هذا المعنى داخل السياقات التواصلية المختلفة.

13- تؤكد التحولات التي عرفتها النظرية التوليدية أن اللسانيات الحديثة تتجه نحو تجاوز التصورات المنغلقة وبناء نموذج أكثر شمولية يربط بين النحو والدلالة والتداولية ضمن إطار تفسيري واحد.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول بأنه لا يمكن أن يخلو أي بحث من هفوات وأخطاء وهذا من طبيعة البشر، فإن بدر خطأ مني أو شاب البحث نقص فأرجو توجيهي لتصويبه وإذا وفقت فما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الملاحق

وقفة في حياة تشومسكي وأهم أعماله

ولد **أفرام نوام تشومسكي** في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسيلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية في 07 ديسمبر 1928، لكونه من عائلة روسية إسرائيلية يهودية ديانة يسارية الفكر [1]

تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي ببنسلفانيا ثم التحق بجامعتها حين درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، وقد تعلّم شيئاً من مبادئ علم اللغة التاريخي من أبيه الذي كان أستاذاً للعبرية، وأعد رسالته للماجستير في العبرية الحديثة، ثم حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها،[2] وتأثر بأستاذه "**زليغ هاريس**" الذي كان له دور كبير في توجيه اهتمامه نحو دراسة اللغة بشكل علمي، وفي سنة 1951 إلتقى الألسني "**موريس هالي**" والألسني "**رومان جاكبسون**"، حيث ساعداه للحصول على مركز كباحث في مختبر الإلكترونيات في معهد ماساشوستس للتكنولوجي، حين دَرَّسَ الطلاب هناك لغتين الفرنسية والألمانية الذين يتخصصون في مجال العلوم، وبعدها تم تعيينه أستاذاً في هذا المعهد سنة 1955 [3]

ظل يترقى في حياته العلمية إلى أن حصل على كرسي الأستاذية في علم اللغات الحديثة كما حصل على عِدّة درجات فخرية من جامعات ومعاهد مختلفة، وفي 1967 حصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة شيكاغو، وفي عام نفسه حصل أيضاً على مثل هذه الدرجة من جامعة لندن، وفي عام 1970 منحنته جامعة دلهي درجة الدكتوراه الفخرية وفي 1972 حصل عليها من جامعة ماساتشوستس وعمل **تشومسكي** أستاذاً زائراً في عدة جامعات أمريكية وأوروبية [4]

إستهل **نوام تشومسكي** مساره العلمي بدراسة اللسانيات التاريخية تحت إشراف والده المتخصص في اللغة العبرية كما ذكرنا، لكن الغريب أن كل الذين كتبوا عن سيرته ونظريته اللسانية يتجاهلون هذه الفترة من حياته العلمية، لا سيما وأن اللغة العبرية باعتبارها لغة سامية – تملك إرثاً

---

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، المرجع نفسه، ص 202

[2] زكريا كامل راتب مقدادي، المنهج التوليدي التحويلي (التحويلي عند تشومسكي)، ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك 2012 ص 999

[3] ميثال زكريا الآلسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المرجع السابق ص 01

[4] جون ليونز، ت: حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، المرجع السابق ص 12

نقدياً ونحوياً عريقاً، تأثر فيه علماء مثل: "سعديا الفيومي" و"مروان بن جناح" بالتقاليد النحوية العربية في الأندلس، وهو ما يجعل التغافل عن هذا الرافد في سيرته أمراً يدعو للتأمل[1].

نشر **تشومسكي** مقالاً في مجلة اللغة language سنة 1955 بعنوان "علم التراكيب الرياضي وعلم الدلالات عملاً منطقياً الألسنية" رداً على مقال بار هيل "علم التراكيب الرياضي وعلم الدلالات عملاً منطقياً الألسنية"، حيث يؤكد في مقاله هذا أن الألسنة تتعامل مع علم المنطق على الصعيد المنهجي فقط، ووفق لمتطلبات بناء النظرية الألسنية[2]، وفي سنة 1955 حضر **تشومسكي** كتاباً بعنوان البنية المنطقية للنظرية الألسنية، يركز فيه على استقلالية البحث اللساني كما جسد أبحاثه وأفكاره اللغوية في مقالات وكتب تعتبر بمثابة المرجعية في البحث اللساني نذكر منها: البنى التركيبية أو البنى النحوية 1957، مظاهر النظرية التركيبية 1965، اللسانيات الديكارتية 1966، اللغة والفكر 1968، مسائل المعرفة والحرية 1971، دراسات الدلالة في القواعد 1972 [3]

يُوصَفُ **تشومسكي** في ميدان تخصصه العلمي،بأنه أب اللسانيات الحديثة، وصاحب نظرية "النحو التوليدي" التي تعد أهم إسهام في مجال النظريات اللغوية في القرن العشرين كما يعتبر منشئ نظرية تحليل تشومسكي الخاصة بالتحليل اللغوي [4]، وحصل تشومسكي على جائزة أورويل عامي 1987 و1989 التي يمنحها مجلس الوطني لأساتذة اللغة الإنجليزية في بريطانيا ونال عام 2004 جائزة كارل فون أوسيتزكي في ألمانيا، وفي عام 2010 حصل على جائزتين هما جائزة إيريك فروم بألمانيا وأخرى من جامعة ويسكونسن وأصبح العالم الثالث الذي يمنح هذه الجائزة، وفي 2008 تلقى الميدالية الرئاسية من الجامعة الوطنية لـ إيرلندا كما حصل على درجات فخرية من نحو 39 جامعة عالمية من داخل أمريكا وخارجها بالإضافة إلى عضويته في أكاديميات أمريكية ودولية عدة [5]

[1] نفس المرجع، ص 12-13

[2] ميثال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص 11

[3] ينظر: حسن ظافر، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، مطبعة أنفو، فاس-المغرب، ص 79 / نفس مرجع ميثال زكريا، ص 10، 11

[4] مقال بعنوان نوام تشومسكي المفكر المناهض لسياسة أمريكا على موقع الجزيرة (...) تمت زيارة الموقع 2016/2/5 بتوقيت 11:21

[5] مقال، مرجع سابق (05 / 02 / 2026)

المصادر و المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. **باقر، مرتضى جواد** مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1(2002) .
2. **البستنجي، ياسر مُحَمَّد** " ملامح في النظرية التوليدية التحويلية"، دراسات لسانية، مركز اللغات، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 3، العدد 2(2019) .
3. **بوقرة، نعمان** المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مجلد 1، ط 1(2004) .
4. **بومعزة، رابح** (د.ت) .التحويل في النحو العربي مفهومه، وأنواعه، وصوره، دراسات نحوية، دار مؤسسة الرسلان، دمشق – سوريا، ط 1.
5. **تشومسكي، نوام** البنى النحوية، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1(1987) .
6. **تشومسكي، نوام** آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة: غازي ميرزا، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا(2009) .
7. **جحفة، عبد المجيد** مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب – الدار البيضاء، ط 1(2000)
8. **الخولي، مُحَمَّد علي** (1999)قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط 1.
9. **خطابي، مُحَمَّد** لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب(، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1 . (1991)
10. **زكريا، ميشال** (د.ت) .الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية(، دار العلم للملايين، بيروت.
11. **ظافر، حسن** (د.ت) .مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، مطبعة أنفو، فاس – المغرب.
12. **عبد اللطيف، مُحَمَّد حماسة** النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي–الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط 1(2000) .

13. **العرجا، جهاد يوسف؛ بخيت، إبراهيم رجب؛ تابة، حسان مُحَمَّد** (د.ت). "الركائز والمبادئ الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، العدد 35، الجزء الأول.

14. **عمر، سليم بابا؛ وعميري، باني** اللسانيات العامة الميسرة – علم التراكيب، أنوار، الجزائر.(1990)

15. **غالي، مُحَمَّد محمود** أزمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة – السعودية.(1976)

16. **غلفان، مصطفى** اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعياري إلى البرنامج الأدنى: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط 1(2010) .

17. **فاخوري، عادل** (1985)اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط 1 (وط 2، 1988)

18. **بالمر، فرانك** علم الدلالة، ترجمة: معيد عبد الحليم ماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد.(1985)

19. **ليونز، جون** (1985)نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

20. **مقدادي، زكريا كامل راتب** .(2012)المنهج التوليدي التحويلي (التحويلي عند تشومسكي(، رسالة ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

21. **مؤمن، أحمد** (د.ت) .اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22. **وعر، مازن** نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1(1987) .

ب. المقالات والمواقع الإلكترونية:

1. **سلما، إبراهيم قلبية** " (2012)الكفاية والأداء اللغوي عند تشومسكي"، صحيفة المثقف، أقلام الفكر، تاريخ النشر: 11 مارس 2012.

2. **شمام، نسيمة** " (2014)النظريات الدلالية في القواعد التوليدية التحويلية"، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة، العدد 16، ديسمبر 2014.

3. **موقع الجزيرة نت** (2016)مقال بعنوان: "نوام تشومسكي المفكر المناهض لسياسة أمريكا"، (تمت زيارة الموقع في 2016/2/5)

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية(Forgien References) :

1. **Bagha, K. N.** (2011). "Generative semantics", English Language Teaching, Islamic Azad University, Astara Branch, Department of English, Iran, Vol. 4, No. 3.
2. **Binnick, I. J.** (1970). Componential analysis and semantic primitives: A survey of some recent approaches to the identification and description of minimal features in semantics, University of St. Andrews.
3. **Brown, G., & Yule, G.** (1983). Discourse analysis, Cambridge University Press, New York.
4. **Carston, R.** (2002). Thoughts and utterances: The pragmatics of explicit communication, Blackwell Publishing.
5. **Chomsky, N.** (1965). Aspects of the theory of syntax, The M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts.
6. **Chomsky, N.** (1968). Language and Mind, Harcourt Brace Jovanovich, New York.
7. **Chomsky, N.** (1986). Knowledge of language: Its nature, origin, and use, Praeger, New York, London.
8. **Chomsky, N.** (1995). The minimalist program, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts.
9. **Chomsky, N., & Halle, M.** (1968). The sound pattern of English, Harper and Row Publishers, New York.
10. **Clark, H. H.** (1996). Using language, Cambridge University Press.
11. **Fillmore, C. J.** (n.d.). Form and Meaning in language, Retrieved from linguistics.berkeley.edu.
12. **Grice, H. P.** (1975). "Logic and conversation", Syntax and Semantics, Vol. 3, Academic Press.
13. **Gumperz, J.** (1992). Contextualization and understanding.
14. **Halliday, M. A. K., & Hasan, R.** (1976). Cohesion in English, Longman Group Limited, London.
15. **Katz, J. J., & Fodor, J. A.** (1963). "The structure of a semantic theory", Language, Linguistic Society of America, Vol. 39, No. 2.
16. **Lakoff, G.** (1968). "Instrumental Adverbs and the concept of Deep structures", Foundations of Language, Vol. 4, No. 1.
17. **Lakoff, G.** (1987). Women, fire, and dangerous things: What categories reveal about the mind, The University of Chicago Press, Chicago and London.

18. **Lakoff, G., & Johnson, M.** (1980). Metaphors we live by, University of Chicago Press, Chicago.
19. **Leech, G. N.** (1983). Principles of pragmatics, Longman Group Limited, New York.
20. **Levinson, S. C.** (1983). Pragmatics, Cambridge University Press, London.
21. **Lyons, J.** (1995). Linguistic Semantics: An introduction, Cambridge University Press, New York.
22. **Palmer, F.** (1971). Grammar, Penguin Books, England.
23. **Ross, J. R.** (1967). Constraints on variables in syntax, Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology.
24. **Sperber, D., & Wilson, D.** (1986). Relevance: Communication and Cognition, Blackwell Publishers.
25. **Van Dijk, T. A.** (1977). Text and context: Explorations in semantics and pragmatics of discourse, Longman Group UK Limited, London.
26. **Van Dijk, T. A.** (1997). Discourse studies: A multidisciplinary introduction, Sage, London.
27. **Van Dijk, T. A.** (2008). Discourse and context: A sociocognitive approach, Cambridge University Press, New York.
28. **Widdowson, H. G.** (1978). Teaching Language as communication, Oxford University Press.
29. **Wilson, D., & Sperber, D.** (2004). "Relevance theory", In L. Horn & G. Ward (Eds.), The Handbook of Pragmatics, Blackwell Publishing.

الفهرس

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان
الإهداء
مقدمة .....أ

الفصل الأول: المكون الدلالي في النموذج الكلاسيكي.

تمهيد:.....2
1 مرحلة ما قبل الدلالة 1957:.....3
القواعد التوليدية: 5
القواعد التحويلية:.....7
القواعد الصوتية الصرفية:.....9
النظرية المعيارية 1965:.....10
أ- التمييز بين الكفاية اللغوية والآداء الكلامي:.....12
ب - التمييز بين الجملة الأصلية وغير الأصلية: 14
جـ- التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية:.....15
3/ المشروع الدلالي لكاتز وفودور 1963: 22

الفصل الثاني: تحولات المكون الدلالي في النظرية التوليدية

تمهيد: 35
.1. الدلالة التوليدية: 36
1.1. صراع سيميائي بين تشومسكي وتلاميذه: 36
2. المكون الدلالي في البرنامج الأدنوي: 50
1- تطور موقع الدلالة في النظرية التوليدية:.....51
2- البرنامج الأدنوي وإعادة بناء النظرية مع إدماج الدلالة:.....52
3 - الدلالة بوصفها الواجهة (المنطقية) وإعداد الكفاية اللغوية في البرنامج الأدنوِي:.....56

الفصل الثالث: علاقة المكون الدلالي بالمستوى التداول

تمهيد: 64
1/ تجاوز حدود الجملة: 64
1- مفهوم تجاوز حدود الجملة في الدراسات اللسانية: 64
2- الإحالة والإضمار كظاهرتين تتجاوزان حدود الجملة: 67
3- توجيه القواعد اللغوية نحو السياق باعتباره الإطار الحاسم لفهم المعنى النصي: 71
2- مبدأ الملائمة وأثره في تفاعل المكون الدلالي مع المعطيات السياقية: 74
1- الإطار النظري لمبدأ الملائمة: 74
2- آليات تفاعل المكون الدلالي مع السياق والقصد المتكلم في ضوء مبدأ التلاؤم: دراسة تداولية معرفية 76
3/ التداولية المدمجة: 79
1- التداولية كجزء من النظام اللغوي: 79
2- التداولية كعنصر مكمل ومستقل: 81
3- نحو تصور توفيقي (التداولية المدمجة): 83
لخاتمة: 86
الملاحق 90
قائمة المصادر والمراجع: 95
فهرس الموضوعات